



الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيد مروز يفيتش (بولندا)، نائب الرئيس

ثم: السيد إنسانالي (غيانا)، الرئيس

ثم: السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة)،
نائب الرئيس

ثم: السيد إنسانالي (غيانا)، الرئيس

ثم: السيد كاسيندا (زائير)، نائب الرئيس

ثم: السيد إنسانالي (غيانا)، الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

خطاب السيد انطونيو ماسكارنهاس مونتيرو،
رئيس جمهورية الرأس الأخضر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع
الجمعية العامة الآن لخطاب رئيس جمهورية الرأس
الأخضر.

اصطحب السيد انطونيو ماسكارنهاس مونتيرو، رئيس
جمهورية الرأس الأخضر الى قائمة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن
أرحب في الأمم المتحدة، نيابة عن الجمعية العامة،
برئيس جمهورية الرأس الأخضر فخامة السيد انطونيو
ماسكارنهاس مونتيرو، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية
العامة.

الرئيس مونتيرو (تكلم بالبرتغالية، الترجمة الشفوية
عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود أن أتقدم لك،
سيدي، بالتهاني لانتخابك رئيسا لهذه الدورة للجمعية
العامة. إن ما تتحلى به من مهارات معروفة ومعرفة جمة
بالأمم المتحدة ليبشر خيرا بنجاح أعمال الدورة.

وأود أن أشيد بسلفك في الرئاسة، السيد
ستويان غانيف، وزير خارجية بلغاريا السابق، على
مهمة أحسن أداءها.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام
للدناميكية التي جلبها معه لأنشطة الأمم المتحدة،
ولجهوده الدؤوبة من أجل الإسهام في النهوض بالمنظمة،
ولإلتزامه الشخصي بإصلاح هياكل الأمانة العامة وتحسين
فاعلية هذه المنظمة في اضطلاعها بمهامها وواجباتها.

إننا نعيش في آونة تتسم بآمال عريضة. إن
الأحداث السياسية في الماضي القريب يسرت كثيرا
التمسك بالقيم الديمقراطية، بينما أسهمت في الوقت
ذاته في تحرك العالم صوب احترام حقوق الانسان
وزيادة وعي العالم بضرورة اتخاذ تدابير ملحة وعاجلة
للهوض بظروف المعيشة لجميع الشعوب وتحسين بيئة
هذا الكوكب.

Distr. GENERAL

A/48/PV.15

26 October 1993

ARABIC

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر
هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إخطالها
على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

انتخابات أيلول/سبتمبر من العام الماضي التي أشرفت عليها هذه المنظمة. وتوقعنا جميعاً أن تكون هذه الانتخابات الخطوة الأخيرة في عملية سلام تضع حداً في نهاية المطاف لعقود من التدمير وتهيئ السبيل لميلاد أنغولا ديمقراطية جديدة مما يتيح مناخاً من التآلف السياسي والاجتماعي في بلد يحتاج إليه أشد الاحتياج من أجل تنميته.

وبدلاً من ذلك، كان مما يؤسف له أن تتحول الأحداث التي أعقبت الانتخابات إلى حالة مفعجة يسودها العنف، حالة يعرفها العالم كله وتسبب لنا جميعاً القلق العميق، حالة تذهب ضحيتها الآلاف العديدة من الأرواح، بينما يواصل السكان معاناتهم التي استمرت مدة طويلة، ويجري تدمير المدن والهيكل الاقتصادي الأساسية دون هوادة. ومما يؤسف له أن جهود الوساطة العديدة التي تبذلها الأمم المتحدة والمحافل والهيئات الأخرى والتي تسعى إلى التوصل إلى وقف إطلاق النار واستئناف عملية بيسيس، لم تسفر حتى الآن عن النتائج المرجوة منها.

يجب ألا تكون هناك أوام. فكما بيّن التاريخ الطويل لهذا الصراع بوضوح، لا يمكن لأي نصر عسكري أن يكفل سلاماً واستقراراً دائمين في البلد وازدهاره. ولا أتصور أي بديل للمفاوضات إذا كان للسلام أن يسود كهدف يسعى الجميع في أنغولا إلى تحقيقه. ولا يمكن تبرير استعمال سبل العنف بعد الانتخابات، فهذا يشير إلى الإغفال السافر للإرادة السيادة للشعب، التي أعرب عنها بحرية ونزاهة شهد عليهما المجتمع الدولي.

وآمل مخلصاً، ليونيتا بصفة خاصة ولكل أطراف الصراع التي أوهنت قواها حرب طويلة مدمرة، أن تأخذ في اعتبارها حالة البلد الذي تسببت المأساة الاجتماعية والإنسانية الناجمة عن الاشتباكات المسلحة في تحطيم هيكله الاقتصادي، فترقى إلى مستوى الأحداث وتشرع، مدفوعة بالواقعية السياسية، في التفاوض بإرادة وجدية سياسيتين ضروريتين للغاية، مدللة بذلك على الشهامة التي يتطلبها أمن ورفاهية شعب أنغولا.

والتجربة الانغولية درس يجب أن تأخذه المنظمة في اعتبارها عندما تدير صراعات أخرى أو تساعد في إدارتها. ومثال ذلك الصراع في موزامبيق، وهي بلد تربطه بالرأس الأخضر روابط أخوية. وبلدي، بصفته عضواً في مجلس الأمن، يتابع الحالة في موزامبيق عن كثب وباهتمام خاص. فبعد سنوات طوال من الحرب، بدأ السلام يسود أخيراً في ذلك البلد. إن الاتفاقات العامة للسلام التي أبرمت في العام الماضي

إن عدداً كبيراً من البلدان حصل على استقلاله واستعاد حريته خلال فترة قصيرة رغم كل المصاعب. إن التعاون السياسي بين البلدان يحل محل المجابهة الإيديولوجية التي سادت في الماضي. ويبدو أن الصراعات التي دامت طويلاً تقترب في نهاية المطاف من حل تفاوضي، مثل النضال ضد الفصل العنصري والحالة في الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى اكتسبت الديمقراطية، بصفتها نظاماً للحكم نصبوا إليه، بعداً وتأبيداً لم يسبق لهما مثيل، رغم أنه لا يزال أماناً الكثير الذي يجب الاضطلاع به لتدعيمها.

هذه تطورات سياسية لها أهمية قصوى تشكل مأيولاً إلى عالم يمر بتحول جذري، وهي في نفس الوقت محصلة لهذا التحول. ويبشر هذا التحول بالخير لمستقبل أكثر استقراراً في العلاقات بين الدول والشعوب. ولئن كانت هذه التغيرات تبشر بالخير من ناحية، لعالم أفضل وأكثر إنسانية وعدلاً واستقراراً، فإنها من ناحية أخرى، تقترب بوقوع صراعات كثيرة يتميز معظمها بالطابع الداخلي. ولا شك أنه في كثير من مناطق العالم، وبخاصة في أوروبا وأفريقيا، تتحول التناحرات الإثنية القديمة أو التنافسات الداخلية على القوة إلى صراعات سافرة، تترك في أعقابها الموت والدمار وتخلف وراءها ملايين المهاجرين والنازحين وتسبب في إثارة القلاقل الإقليمية.

لقد شهدت بقلق عميق تطور صراعات كثيرة في إفريقيا تركت أثرها السلبي على البلدان المعنية، بل وعلى المنطقة برمتها. وفي الوقت الذي يجب أن نكرس فيه كل جهودنا ومواردنا لمساعدة التنمية في بلداننا وقارتنا ولتهيئة ظروف معيشة أفضل لشعوبنا، ندرك أن الموارد الشحيحة المتبقية في بلداننا تضيق في نيران الصراعات المسلحة، وأن الهياكل الاقتصادية القليلة الباقية تقع ضحية للعنف.

ويبدو أن الصراعات المسلحة، التي يظهر أنها تنتشر في كل مكان تقريباً، تستعصي على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. ويواجه العالم صعوبات هائلة في احتوائه لمعظم هذه الصراعات وإداراته لها، رغمًا عن الجهود المتواصلة التي يبذلها مجلس الأمن والأمين العام.

ومثال ذلك حالة الصراع في أنغولا، وهي بلد شقيق يعاني شعبه المعذب لأكثر من ٣٠ عاماً من ويلات الحرب والقلق إزاء الاضطرابات المستمرة وانعدام الثقة بالمستقبل. وعلى الرغم من الجهود الجبارة التي بذلت، وبخاصة من جانب الأمم المتحدة، لا يزال الصراع في أنغولا يسبب الموت والتدمير في البلد. وقد عقد المجتمع الدولي أكبر الأمل على

خسارة مئات الآلاف من الأرواح وتفكيك المجتمع المدني والهيكل الإداري لذلك البلد. والقرار المؤاتي الذي اتخذه المجلس باشتراك الأمم المتحدة في إدارة الصراع والعمل الانساني الذي قامت به مختلف المنظمات والكيانات قد بدّل الحالة في الصومال وهياً الظروف اللازمة لعودة البلاد الى وضعها الطبيعي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مروزيغيتش (بولندا).

وأشيد بالدور المصطفي بروح دولية إنسانية الذي تقوم به عملية الأمم المتحدة في الصومال، التي أسهم وجودها هناك إسهاماً كبيراً في إنهاء المجاعة وفي إعادة إرساء النظام وضمان أمن السكان، بالرغم من الهجمات المتعمدة التي تعرضت لها العملية والتي تستحق الشجب والإدانة.

ومن الحتمي بذل جهود فورية، وفقاً للقرار الأخير لمجلس الأمن للتعجيل بعملية التشاور والاتصال مع جميع الأطراف والقوات في الصومال، بغية تهيئة مناخ آمن هناك وإحلال الوئام السياسي والأحوال الطبيعية الإدارية في البلد.

وإذ ننتقل الى حالة أكثر ايجابية نجد من المشجع رؤية إحراز تقدم في المفاوضات الرامية الى إنهاء نظام الفصل العنصري. إن إعلان إنشاء مجلس تنفيذي انتقالي هو حدث كبير في الكفاح الطويل ضد الفصل العنصري الذي سيقتضى عليه أخيراً بإجراء انتخابات ديمقراطية في العام المقبل.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز عبر السنين في مجال الحل السلمي للصراعات فيما بين الدول، لا تزال بعض البلدان تنحو الى حسم صراعاتها مع البلدان الأخرى باستخدام القوة. والصراع بين العراق والكويت مثال واضح على هذه النزعة التي أدت الى حرب الخليج الوبيلة. ورغم الدرس المأساوي الذي لقنته هذه الحرب والقرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن، لا يزال هناك الكثير من التوتر بين البلدين. وأعتقد أن من الأهمية بمكان للسلم في المنطقة أن يعيش هذان البلدان الشقيقان معا في حسن جوار وأن يحترما حدودهما المشتركة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

منذ مدة ليست بالبعيدة، اعتقدنا أن الظروف اللازمة لإرساء السلم والاستقرار في العالم قد تهيأت، بما أن خطر المواجهة العسكرية بين الدول العظمى والتناحر بين الكتلتين قد اختفيا بنهاية الحرب الباردة.

حددت إطار التوصل الى سلام نهائي دائم. ولهذا فإنني أعلق أهمية قصوى على مراقبة هذه الاتفاقات وتنفيذها في الوقت المناسب من جانب الطرفين. ومن واجبنا الأدبي إزاء شعب موزامبيق، الذي لا يزال يجتاز مشاق الحياة اليومية ويتطلع بشرعية الى مستقبل يسوده السلم والوئام والتقدم، أن نحترم هذه الاتفاقات ونمتثل لها.

إن الخطوات الإيجابية التي اتخذت مؤخراً في هذا الصدد تبعث في الأمل. وفي هذا الإطار، أرى أن الحوار الذي بدأ بين السيد جواكيم تشيسانو رئيس جمهورية موزامبيق والسيد الفونسو دلاكاما رئيس رينامو حوار هام بصفة خاصة. وآمل أن يستمر هذا الحوار على أساس منتظم بهدف تذليل العقبات التي قد تنشأ خلال تنفيذ اتفاقات السلام، لكي يمكن إجراء الانتخابات في موعدها المحدد. وأناشد الطرفين بذل كل ما في وسعهما بغية الاسراع في تنفيذ الجوانب الهامة من الاتفاقات قبل إجراء الانتخابات، أي تسريح الجنود وإعادةهم الى ثكناتهم وتشكيل الجيش الوطني لموزامبيق.

وأود أن أشير أيضاً الى الصراع في ليبيريا، وهو محط اهتمام بلدان منطقة غرب افريقيا دون الاقليمية التي ينتمي بلدي اليها.

إن الصراع الدائر في ليبيريا قد تسبب في الكثير من الدمار وفي خسارة الآلاف من الأرواح، وألحق بالسكان ألماً ومعاناة هائلين. ولقد كان مصدراً للانشغال المستمر لبلدان منطقتنا دون الاقليمية. ولقد جاء اتفاق كوتونو، وهو خطوة حاسمة في البحث عن حل سلمي دائم للصراع، نتيجة للجهود المحمودة التي بذلها المجتمع الدولي لإرساء السلم في ليبيريا، تلك الجهود التي اضطلعت فيها المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا بدور حيوي.

إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخراً بوزع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لتقوم، بالتنسيق مع قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، بالمساعدة على تنفيذ اتفاق كوتونو، قرار ملائم وجدير بالإشادة به. وأهيب بجميع الأطراف المعنية أن تمتثل لالتزاماتها وتتعاون مع الأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا بغية كفالة تنفيذ اتفاق السلم في الوقت المحدد وعقد الانتخابات التشريعية والرئاسية في موعدها المقرر في بداية العام المقبل.

والحالة في الصومال هي من أشد الصراعات في عصرنا الحاضر مأساوية. وقد أدت هذه المأساة الى

اكتسب بعدا عالميا، فهو اليوم قضية عالمية من أبرز القضايا المدرجة على جدول الأعمال الدولي. إن لبلدي دستورا يكرس مجموعة واسعة من الحقوق الأساسية، واحترام حقوق الإنسان هو من أهم ركائز سياساته الداخلية والخارجية. ولهذا فإننا نرحب بالدور المركزي الذي تحتله حماية حقوق الإنسان اليوم في جدول أعمال الأمم. والرأس الأخضر ملتزمة التزاما عميقا بقضية النهوض بحقوق الإنسان. وسياساتنا وإجراءات حكومتنا لا تسترشد بالاعتبارات الانسانية فحسب وإنما أيضا بالدوافع العملية، لأننا نرى أن احترام حقوق الإنسان يوجد توازنا يهيئ الأحوال الداخلية الملائمة للتنمية الاقتصادية والوثام الاجتماعية.

ولذلك أجد من الصعب أن نقبل حالة حقوق الإنسان المقلقة التي يجد شعب تيمور الشرقية نفسه فيها. وفي هذا الصدد، أشجع الأمين العام على مواصلة جهوده بغية إيجاد تفاوضي لمسألة تيمور الشرقية. ففي عالم تحف به الصراعات الإثنية، يستحق احترام حقوق الأقليات كل اهتمامنا وهو يقتضي وعيا وطنيا أعمق وكذلك حماية دولية أفضل.

إنني أثني على جميع البلدان التي ما برحت تعمل بنشاط، على الصعيد العالمي، من أجل النهوض بقضية حقوق الإنسان. ومع ذلك، اعتقد أن هذا العمل لا ينبغي أن يكون انتقائيا. إن الوضع الذي يجد العمال المهاجرون فيه أنفسهم في بعض الدول التي يفدون إليها وضع يشكل في نظر بلدي قضية من قضايا حقوق الإنسان لا تقل عن غيرها أهمية.

ولما كانت الرأس الأخضر بلدا يزيد عدد سكانه المقيمين في الخارج عن عدد سكانه المقيمين في الجزيرة، فلن أفوت هذه الفرصة للإعراب عن عميق قلقي إزاء العقبات والصعوبات التي يواجهها العمال المهاجرون بشكل متزايد في بعض البلدان التي يفدون إليها، وهي صعوبات تبلغ، في بعض الحالات، مبلغ الانتهاكات الصارخة لحقوقهم الانسانية الأساسية.

ومن المؤسف أن نلاحظ أن حقوق العمال المهاجرين في الكثير من البلدان، بما فيها بعض البلدان المتقدمة النمو، مهمة أو منسية بكل بساطة. إن تردي الوضع الاقتصادي في تلك البلدان يواكبه تفاقم الأعمال والممارسات التمييزية ضد المغتربين فيها وتطبيق سياسات تحول دون تمتعهم بحقوقهم التي اكتسبوها بشق الأنفس، وتؤدي إلى طردهم من البلدان التي ظلوا لفترة طويلة يكسبون عيشهم فيها بأمانة ويسهمون في اقتصادها اسهاما كبيرا. إن مستقبل البشرية لا يمكن حمايته جديا في غياب القيم الكامنة في التضامن

ولكننا الآن، ويا للمفارقة، نواجه سلسلة من الصراعات المسلحة تفوق ما واجهناه في أي وقت مضى. ولقد آن الأوان للتفكير الجماعي المتعمق بغية تحديد السبل الكفيلة باحتواء هذه الصراعات. وفي الوقت ذاته يجدر بنا اعتماد تدابير وقائية لإزالة أو تقليل إمكانية تحول الصراعات المحتملة الى مواجهات مسلحة. إن منع حدوث الصراعات هو أضمن الوسائل وأرخصها لإنقاذ الأرواح وصون السلم والأمن الدوليين.

وتقرير الأمين العام "خطة للسلم" يتضمن مجموعة من الأفكار والتوصيات وعددا من التدابير لضبط الصراعات المسلحة والسيطرة عليها ومنع حدوثها. وأرى أنه ينبغي وضع معظم التدابير التي اقترحها الأمين العام، ولا سيما تلك المتصلة بالدبلوماسية الوقائية، موضع التطبيق في أقرب وقت ممكن.

لا بد أن تكون الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية قادرة على إيجاد الآليات الفعالة للحد من الصراعات المحتملة وإزالة الظروف السياسية والاجتماعية التي تولدها. ويجدر بنا أن نضع في اعتبارنا أن أغلبية الصراعات المسلحة التي تؤثر اليوم على معظم مناطق العالم هي صراعات داخلية، ولو أن لبعضها آثارا دولية بسبب أصدائها على السلم والاستقرار في البلدان المجاورة. وإذا أردنا منع وقوع هذه الصراعات المسلحة، فلا بد أن يكون بوسعنا التصدي لأسبابها الجذرية.

ومن بين هذه الأسباب الجذرية، يجدر تركيز الانتباه على القيود الناجمة عن إنكار فرص المشاركة الفعالة من قبل جميع المواطنين في عملية حكم بلادهم، وكذلك على العنف الناجم عن عدم احترام حقوق الإنسان الأساسية للفرد أو للمجموعات الإثنية أو الدينية.

وأعتقد، وهذا يستدل عليه من تجربتنا الديمقراطية في الرأس الأخضر، أن الاستقرار الداخلي في بلد من البلدان والوثام الاجتماعي فيما بين مجموعاته المختلفة يكسب كثيرا عندما يتمكن جميع المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية ممارسة حرة صحيحة تامة وذلك بالمشاركة في تقرير مصير بلادهم واختيار نظام الحكم فيه واختيار من يتولون زمام الحكم بحرية وبصورة دورية.

إن التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية قد تدلل بشكل قاطع على أهمية حماية حقوق الإنسان لجميع البلدان. بل إن احترام النهوض بهذه الحقوق قد

الصادق والأخوي.

مجرد اقامة الأجهزة والضمانات الديمقراطية الرسمية. إن التجربة الديمقراطية التي مررنا بها في الرأس الأخضر علمتنا أنه على الرغم من أن الديمقراطية هي أكثر نظام حكم مرغوب فيه وأنها تستأهل منا التأييد في جميع الأوقات، فإن توطيدها وقبولها من قبل جميع قطاعات السكان يتطلبان مناخا اقتصاديا داخليا مؤاتيا بحيث يصبح لها أثر ايجابي على إيجاد ظروف معيشية أفضل للجميع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبرز الاهتمام الكبير الذي تعلقه بلادي، بصفتها دولة جزرية، على العمل التحضيري للمؤتمر العالمي الأول للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، الذي سينعقد في العام القادم. ويحدوني وطيد الأمل في أن يحقق هذا المؤتمر، وهو أول مبادرة تتصل بتنفيذ ما اتخذ من قرارات والتزامات في إطار جدول أعمال القرن ٢١، نتائج ملموسة مرضية.

وتعلق الرأس الأخضر بالمثل أهمية قصوى على المفاوضات الجارية حول وضع مشروع اتفاقية بشأن التصحر، عملا بقرار مؤتمر ريو. ونأمل أن يتم الانتهاء من إعداد مشروع الاتفاقية هذا في موعد مبكر، وأن يسهم إسهاما كبيرا في انشاء الآليات الدولية اللازمة للقيام بشكل فعال بمعالجة الآثار المدمرة للجفاف والتصحر، التي تسبب ضررا بالغا لاقتصاد البلدان المصابة والبيئة العالمية كذلك.

إننا نعيش لحظة تاريخية، لحظة مليئة بإمكانيات كامنة لمستقبل جماعي عماده السلم والتنمية. وبينما أصبحنا نواجه في الآونة الأخيرة حقائق مؤلمة وتطورات سلبية تثير قلقا حقيقيا لدى المهتمين منا بصون السلم والأمن الدوليين، فانه مما يدعو إلى الارتياح والتشجيع أن نلاحظ، من الناحية الأخرى، التغييرات الايجابية العميقة الجارية لا في العلاقات بين الدول فحسب بل أيضا، وبصفة خاصة، في إعادة تحديد نظام القيم الذي، نأمل، أن يرشد، في ظل السلم والوثام، الدول في علاقاتها الداخلية والدولية، على السواء، في العقود المقبلة.

وينبغي لنا أن ننتهز الفرصة التي تتيحها السنوات القليلة المتبقية من هذا القرن لنعمل، بعزيمة والتزام، من أجل أن نوطد الديمقراطية في العالم، وننهض بحقوق الانسان، ولنذكر، في الوقت ذاته وبنفس العزيمة والتزام، أن أسس النظام العالمي الجديد لا تكمن إلا في تنمية البلدان، والتعاون فيما بينها بغية التوصل إلى حلول للمشاكل العالمية التي تمسنا جميعا.

هذا هو اقتناعي كرئيس لدولة صغيرة، دولة

إن حقوق الانسان لا يمكن تعضيدها وحمايتها بالقدر اللازم اذا ظل الفقر منتشرا في الكثير من البلدان؛ واذا ظلت شعوبها تعيش على هامش التنمية ويستمر سكانها في تحمل صعاب الفقر المدقع. إن التخلف يهيئ الظروف المؤاتية للانتهاكات الشاملة والمستمرة لأبسط الحقوق الأساسية للانسان، ولا سيما حقوق المرأة والطفل. وفي الحقيقة، إن الفقر والظروف المعيشية المتقلقلة التي يولدها التخلف تتسبب في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يصبح له، في نهاية المطاف، أثر هائل على السلم والأمن الدوليين.

وبالتالي، يصبح من المحتم علينا جميعا أن نعمل على قيام تعاون فعال من أجل التنمية بغية ضمان توفر الحد الأدنى من مستوى الكرامة الانسانية والظروف المعيشية، فنكسر بالتالي دائرة الفقر والمعاناة الانسانية. ويحدوني الأمل في أن نجد الرد على بعض هذه الشواغل خلال القمة العالمية من أجل التنمية الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، تواجه البلدان الافريقية وضعاً اقتصاديا واجتماعيا صعبا للغاية. فالبلدان الافريقية، التي تعاني من الجفاف والتصحر، وتواجه اختناقا اجتماعيا واقتصاديا تسببه، أو تزيد من قوته، الصراعات المسلحة العديدة، والتي يهملها نظام للتعاون الاقتصادي والمالي أميل إلى الاستجابة لاحتياجات مناطق وبلدان أخرى، ويمزقها الفقر المتفشي والظروف المعيشية الدائبة الترددي، هذه البلدان الافريقية في أمس الحاجة إلى تدابير عاجلة من جانب المجتمع الدولي لمساعدتها في جهودها الانمائية الداخلية الضرورية.

وإزاء هذه الخلفية، أثنى على مبادرة الحكومة اليابانية التي أتت في حينها والمتمثلة في رعاية المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الافريقية، المزمع عقده هذا الشهر في طوكيو. ويحدوني وطيد الأمل في أن يحقق هذا المؤتمر النتائج المرجوة. وفي هذا الصدد، يجدر بالبلدان المتقدمة النمو أن تزيد بقدر كبير الموارد المخصصة لدعم البلدان الافريقية في جهودها الانمائية، ولا سيما في هذا الوقت الذي تشرع فيه هذه البلدان باصلاحات اقتصادية جوهرية، لإعطاء مزيد من الدينامية للقطاع الخاص، ولتشجيع التنوع الاقتصادي في بلدانها، وللأخذ بالتعديلات الهيكلية المنشودة.

وإنني أشاطر آراء الذين يؤيدون الحاجة إلى تعميم الديمقراطية في افريقيا. ومع ذلك، أود أنؤكد على أن الترويج للديمقراطية لا يمكن أن يقتصر على

وفقا لاتفاقات باريس المبرمة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، اضطلعت الأمم المتحدة بدور تاريخي وحاسم ونجاح في إنهاء ٢٣ عاما من حياة البؤس والمعاناة التي عاشها شعبي.

اسمحوا لي أن أعرب عن ترحيبي الحار وتهاني إلى السيد صمويل انساني ممثل جمهورية غيانا على انتخابه رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعين. وإنني متأكد أن السفير انساني سيقود مداولات هذه الهيئة إلى خاتمة ناجحة.

وأود كذلك أن أنقل شكرنا الحار وتقديرنا للعمل الدؤوب الذي اضطلع به سلفه، السيد ستويان غانيف، ممثل جمهورية بلغاريا، في إدارته الحكيمة والقديرة للدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة.

وترحب كمبوديا بانضمام اندورا والجمهورية التشيكية واريتريا وموناكو والجمهورية السلوفاكية وجمهورية مقدونيا إلى عضوية هذه الهيئة الدولية. إن قرار هذه الدول بالانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة سيعزز دون شك السلم والأمن في العالم.

باسم صاحب الجلالة، نورودوم سيهانوك، ملك كمبوديا، وسعادة السيد هن سن، رئيس الوزراء الثاني لحكومة كمبوديا الملكية، وباسم شعبنا، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا العميق والدائم للسيد خافيير بيريز دي كويار، الأمين العام السابق للأمم المتحدة؛ وللسيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام الحالي للأمم المتحدة؛ وللسيد ياسوشي آكاشي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كمبوديا، الذين كان لهم أكبر الفضل في نجاح عملية الأمم المتحدة في كمبوديا التي عادت على شعبنا بالسلم والحرية والاستقلال واستهلت فترة تأسيس الديمقراطية في وطننا الأم.

وإذ أغتنم هذه المناسبة الجليّة، أود أن أذكر بالدور الهام الذي اضطلعت به اندونيسيا وفرنسا وتايلند واليابان وجمهورية الصين الشعبية، إذ استضافت اجتماعات حاسمة بشأن كمبوديا أدت إلى النتائج الايجابية الراهنة. وأود أن أعرب عن عميق الامتنان للشخصيات البارزة التالية: فخامة الرئيس سوهارتو وفخامة الرئيس فرانسوا ميتران والسيد رولان دوما، والسيد على العطاس والسيد غاريث ايفانز، والسيد أحمد رفيع الدين على مساهماتهم التي لم تكل من أجل نجاح عملية السلم الثمينة هذه.

لقد سررنا غاية السرور برسائل التهنئة التي

محبة للسلم ما فتئت تنادي بالحوار فيما بين الشعوب والبلدان، وكموطن في هذا العالم الذي أتمنى أن يكون أكثر انسانية واتحادا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية الرأس الأخضر على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد ماسكارينهاس مونتيرو، رئيس جمهورية الرأس الأخضر إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب صاحب السمو الملكي سديتش كروم لوونغ نورودوم راناريد، رئيس الوزراء الأول في حكومة كمبوديا الملكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء الأول في حكومة كمبوديا الملكية.

اصطحب صاحب السمو الملكي سديتش كروم لوونغ نورودوم راناريد، رئيس الوزراء الأول في حكومة كمبوديا الملكية، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أرحب برئيس الوزراء الأول في حكومة كمبوديا الملكية، صاحب السمو سديتش كروم لوونغ نورودوم راناريد، وأدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الأمير نورودوم راناريد (كمبوديا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى من سبقوني في الاعراب عن عميق الحزن والأسف لوفاة الآلاف في كيلاري، بالهند، نتيجة للزلزال الفجع الذي أصابها في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وباسم حكومة وشعب كمبوديا أقدم بأحر التعازي لحكومة الهند ولذوي الضحايا.

إنه لشرف وامتيار لي أن أتكلم أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين بصفتي رئيس الوزراء الأول لحكومة كمبوديا الملكية المنتخبة ديمقراطيا، حيث أنه بموجب الولاية الممنوحة للمنظمة

وما زلنا نحتاج الى تسوية سلمية لمشكلة الخمير الحمر. إن هذه المشكلة ينبغي أن يحلها الشعب الكمبودي. ونأمل في التوصل الى حل خلال مناقشات المائدة المستديرة التي ستجري في شهر تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة صاحب الجلالة الملك. وفي هذا الصدد، فإن موقف حكومة كمبوديا الملكية واضح تماما: إننا على استعداد للترحيب بمجموعة الخمير الحمر مستشارين للجيش الملكي والحكومة الملكية. لكننا نطالب مجموعة الخمير الحمر، في مقابل ذلك، بقبول نفس المسؤوليات التي قبلتها الأحزاب الثلاثة السابقة التي وقعت على اتفاقات باريس: وهي حل إدارتها؛ وصيرورة جيوشها ومناطقها جزءا من كيان وطني واحد هو كمبوديا الموحدة غير القابلة للتجزئة المعترف دوليا بحدودها الإقليمية والبرية والبحرية، كما كان عليه الحال في الستينات؛ وأن يكون هناك هيكل حكومي مركزي يتألف من جمعية وطنية وحكومة ملكية وقوات مسلحة ملكية وإدارة ملكية.

والمجتمع الدولي ينبغي أن يضمن استقلال كمبوديا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. والواقع أن هناك ضمانا دوليا فريدا مكرسا بوضوح في نص الاتفاق الخاص بالتسوية السياسية الشاملة للصراع الكمبودي المؤرخ في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وذلك في الجزء الثالث، المعنون "اتفاق بشأن سيادة كمبوديا واستقلالها وسلامتها الإقليمية وحرمتها وحيادها ووحدتها الوطنية".

وحكومة كمبوديا الملكية تتعهد رسميا بأنها ستحترم احتراماً دقيقاً البنود ذات الصلة من المادتين ١ و ٣ من الجزء الثالث من الاتفاق. وتطالب كمبوديا، في مقابل ذلك، جميع الموقعين على اتفاقات باريس المؤرخة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ باحترام البنود الواردة في المواد ٢ و ٤ و ٥ من الجزء الثالث.

وتعول كمبوديا الجديدة على جميع البلدان الموقعة على اتفاقات باريس بأن:

"تتعهد رسميا بإبداء الاعتراف والاحترام بسيادة كمبوديا واستقلالها وسلامتها الإقليمية وحرمتها وحيادها ووحدتها الوطنية".

وعلى وجه الخصوص، ينبغي للأطراف

"الامتناع عن التدخل، بأي شكل، مباشر أو غير مباشر، في الشؤون الداخلية لكمبوديا".

وحكومة كمبوديا الملكية ترحو تلك البلدان التي

وردتا من الحكومات مرحة باعلان الدستور الجديد لكمبوديا واعتلاء صاحب الجلالة الأمير نورودوم سيهانوك سدة العرش. أخيرا وليس آخرا، فإن الاعتراف الرسمي بحكومة كمبوديا الملكية الجديدة المنتخبة ديمقراطيا يشكل عملا فيه إحقاق للعدل ونستمد منه تشجيعا كبيرا.

إن نجاح عملية الأمم المتحدة في كمبوديا يمكن أن يوصف بأنه حصيلة للثقة بحسن نية المجتمع الدولي في إنقاذ كمبوديا التي التفت بإرادة الشعب الكمبودي كله في إنقاذ وطنه.

إن شعب كمبوديا، باشتراكه بأعداد كبيرة في الانتخابات الحرة النزيفة التي عقدت في بلدنا في شهر أيار/مايو الماضي، لعب دورا حاسما في بذر بذور الديمقراطية في كمبوديا. وجلالة الملك نورودوم سيهانوك، أبو الأمة الكمبودية، لعب دورا حيويا في تشجيع وتغذية المصالحة الوطنية بين جميع الخميريين، وقدم دعمه الراسخ لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وللسيد ياسوشي أكاشي، رئيس السلطة. والتدابير التي اتخذها صاحب الجلالة ضمنت النجاح للمرحلة الأخيرة من خطة السلم، بما في ذلك صياغة دستورنا الجديد ونقل السلطة بطريقة منظمة.

ويسرني في الواقع أن أقول إن عملية السلم في كمبوديا مستمرة وفقا لاتفاقات باريس للسلم. والانتخابات التي اشتركت فيها، لحسن الحظ، أعداد هائلة من المواطنين، كانت حرة ونزيهة. وعلى الرغم من الصعوبات والضغط الهائل، فإن النتيجة جاءت مشجعة جدا بالنسبة لمستقبل الديمقراطية في كمبوديا.

إن دستور كمبوديا الجديد، الذي صاغته جمعية تأسيسية ذات سيادة، أقر ملكية دستورية في إطار نظام سياسي ديمقراطي ليبرالي، وبمقتضاه فإن الشعب هو المصدر الوحيد لسلطة الدولة، والسلطة القضائية مستقلة تماما عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. والملكية الدستورية تمثل إرادة الشعب، المعرب عنها عن طريق ممثليه المنتخبين في الجمعية التأسيسية. والدستور الجديد يولى احترام حقوق الإنسان والحريات الفردية مكانة أساسية.

وعلى الرغم من أن قيادتنا الحالية هي نفس القيادة التي تولت زمامنا في المرحلة الانتقالية، عندما كانت الحكومة المؤقتة في السلطة، فإن إقامة حكومة كمبوديا الملكية ستضمن الاستقرار الاجتماعي والسلم الضروريين لتمكيننا من تكريس أنفسنا لإعادة تعمير وطننا وتنميته.

ثالثا، ينبغي أن نبقى على عنصر حقوق الإنسان في بنوم بنه ونوسعه ليصبح مركزا دائما لحقوق الإنسان.

رابعا، ينبغي أن نواصل عمليات نزع الألغام في إطار المركز الكمبودي للعمل بشأن الألغام.

خامسا، ينبغي أن نبقى وبشكل نشط في بنوم بنه فريقيا من المراقبين العسكريين يساعدوننا على بناء الثقة بين الشعب الكمبودي ويكونوا ضمانا ضد أية تهديدات خارجية.

إن حكومة كمبوديا الملكية تود أن تسترعي انتباه المجتمع الدولي الى مشكلة الألغام التي زرعت في جميع أنحاء كمبوديا. والأبحاث الراهنة تشير الى أن هناك ما بين ٦ ملايين و ١٠ ملايين لغم مزروعة في أراضي كمبوديا. والحكومة الملكية تطلب من المجتمع الدولي التعاون المستمر في إزالة أكبر عدد ممكن من هذه الألغام. وإننا بشكل خاص، نطلب المساعدة من قاعدة المعلومات المركزية لمركز كمبوديا للعمل بشأن الألغام، الذي يعد أكثر جوانب العملية كلها حسما. لقد طهر المركز حتى الآن أكثر من ٢٣٠ ٨٨٣ ٣ مترا مربعا من حقول الألغام. والمهمة الباقية تتطلب معدات خاصة وميزانية تغطي من ٥ سنوات الى ١٠ سنوات مقبلة. ونأمل أن يكون بوسع المجتمع الدولي أن يساعدنا في جعل بلدنا آمنا للأجيال الحالية والمقبلة.

وأيضا باعتبارنا من الموقعين على اتفاقية ١٩٧٠ المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة، ولما كانت آثار انفجور مدرجة منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ باعتبارها موقعا تراثيا عالميا، نطلب من المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة غير محدودة الى حكومة كمبوديا الملكية في كفاحها ضد الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي للخمير، الذي تعرض لنهب وتخريب لم يسبق لهما مثيل. وبغية استعادة هذه الممتلكات الثقافية القيمة، نناشد جميع البلدان التي تصدر تلك السلع أو تنقل عبرها - سواء كانت مصدقة على الاتفاقية المذكورة سالفا أم لا - أن تتخذ الخطوات اللازمة لمساعدتنا. أولا، ينبغي أن تمنع المتاحف الوطنية والمؤسسات المماثلة من الحصول على أية آثار يكون موطنها مملكة كمبوديا. ثانيا، ينبغي لها أن تحظر استيراد هذه الممتلكات الثقافية بمجرد إدراجها بشكل مشروع ضمن الآثار الوطنية للخمير ما لم يكن مرخصا لها بطريقة مشروعة من جانب السلطات الكمبودية المختصة لأغراض تصديرية. ثالثا، ينبغي لها أن تتخذ جميع الخطوات الضرورية لتكفل مساعدة تجار

لم تنضم حتى الآن الى اتفاقات باريس المؤرخة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ أن تفعل ذلك من أجل مساعدة كمبوديا والشعب الكمبودي، الذي عانى الكثير، على الحفاظ على هذا السلم الهش وتعزيزه. وهذا أمر لا يعود بالنفع على كمبوديا وحدها بل على منطقة آسيا - المحيط الهادئ بأسرها. إن الحفاظ على السلم سيكون الضمان الوحيد لإنعاش كمبوديا وإعادة تعميرها.

(تكلم بالفرنسية)

إننا عازمون على الإنتهاء من هذه العملية، وسنعمل ذلك بأنفسنا. لكن كمبوديا، بعد ٢٣ سنة من الحرب والمعاناة، بلد مدمر. ولهذا فإن كمبوديا الجديدة بحاجة الى العون والمساعدة من المجتمع الدولي. ونتعهد بأن نكرس كل مواردنا البشرية والمالية الضئيلة ومساعدات المجتمع الدولي الكريمة جدا من أجل تعمير بلادنا المعذمة وإعادة تأهيلها.

ونرحب بالنجاح الكبير لمؤتمر طوكيو الوزاري بشأن إعادة تأهيل وتعمير كمبوديا الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٢، وبإنجاح المؤتمر الدولي المعني بإعادة تعمير كمبوديا الذي عقد في باريس في الشهر الماضي. وإن نجاح هذين المؤتمرين لدليل على العطف الكبير الذي يكنه المجتمع الدولي للشعب الكمبودي، وسنعتزف بالجميل الى الأبد.

إن حكومة كمبوديا الملكية عاقدة العزم على أن تتخذ، بمساعدة المجتمع الدولي، التدابير اللازمة لمواجهة هذا التحدي الكبير جدا. ونحن قد عقدنا العزم على احترام الترتيبات المنصوص عليها في الجزء الرابع من اتفاقات باريس المؤرخة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ بشأن إعادة تأهيل كمبوديا وإعادة تعميرها وعلى التقيد بها تقيدا تاما.

ولأننا على وجه التحديد مصممون على تحقيق هذه الأهداف، فإن صاحب الجلالة الملك نورودوم سيهانوك، يرحو، بموافقة الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في كمبوديا أن يتم، عن طريق الأمين العام ومجلس الأمن:

أولا، إنشاء مكتب موحد للأمم المتحدة في كمبوديا.

ثانيا، الاحتفاظ في بنوم بنه بمكاتب الوكالات المتخصصة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي.

(تكلم بالانكليزية)

قبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي بأن أشيد بذكرى الأفراد العسكريين والمدنيين البواسل في سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، الذين ضحوا بأرواحهم من أجل قضية السلام في بلدي. إن أسماءهم محفورة في صميم قلوبنا.

إن مشاكل كمبوديا المعقدة حلت بالطريقة السلمية بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة. وإن الحكومة الملكية لكمبوديا وشعب كمبوديا يحييانه ويثنيان عليه ثناء بالغاً لقيادته العادلة في معالجة الصراع الكمبودي الحاسم والوصول به إلى تسوية سلمية.

إن الرسالة التي حملني إليها شعب كمبوديا لأنقلها إلى الجمعية العامة هي رسالة امتنان وأمل وتعاون مستمر مع المجتمع الدولي بغية تعزيز السلم والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في كمبوديا. إننا نعرف أن مهمتنا كبيرة ومعقدة وليست سهلة بأي حال من الأحوال، ولكننا نتعهد ببذل قصارى جهدنا لإكمالها بنجاح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء الأول لحكومة كمبوديا الملكية على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب صاحب السمو الملكي الأمير سديك كروم ليونغ نورودوم راناريد، رئيس الوزراء الأول لحكومة كمبوديا الملكية، من المنصة.

السيد مورافتشيك (سلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنقل تهاني إلى السفير إنسانالي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. أتمنى له حظاً سعيداً ونجاحاً في منصبه الرفيع.

اسمحوا لي أيضاً بأن أشكر رئيس الجمعية العامة في دورتها السابقة، السيد ستويان غانيف، على توجيهه الفعال لمداولاتها.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري العميق لسعادة السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، على كل ما قام به من عمل دينامي في قيادة هذه المنظمة.

ووكلاء الموارد الثقافية لحكومة كمبوديا الملكية في استعادة تلك الموارد الثقافية المصدرة بطريقة غير مشروعة من مملكة كمبوديا.

إن حكومة كمبوديا الملكية تود أن تعرب عن تقديرها العميق لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) لجهودها السابقة والحالية لمساعدة كمبوديا والشعب الكمبودي في تحقيق السلم والحرية والاستقلال. إننا في كمبوديا نلاحظ بتقدير بالغ التطور الهائل الجاري في بلدان (آسيان)، ونأمل أن نتعلم الكثير من خبرتها المكثفة.

إن كمبوديا لتأسف غاية الأسف لأن الصراع اجتاحت يوغوسلافيا السابقة، وهي بلد كانت له دائماً علاقات صديقة معنا. ونحن نأمل بإخلاص أن تنهي المفاوضات الراهنة معاناة الناس الأبرياء في مختلف مناطق ذلك البلد التعيس.

تأسف كمبوديا أيضاً للصراع المتجدد في الصومال، وأنغولا، وجورجيا. ونأمل أن يضع تدخل المجتمع الدولي حداً سريعاً لهذا الصراع الذي تسبب في الكثير من سفك الدماء.

إن كمبوديا تهنيئاً منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل على التوصل إلى اتفاق مبدئي بشأن بعض المسائل التي فرقتهما لسنوات عديدة وتسببت في الكثير من المعاناة للشعبين الفلسطينيين والإسرائيليين. ونحن نحثهما على مواصلة جهودهما لتحقيق سلام دائم. ولهذا فإنه من دواعي سرور حكومة بلادي أن تعلق أن كمبوديا أعادت بشكل رسمي العلاقات الدبلوماسية مع دولة إسرائيل على مستوى السفارة.

إن كمبوديا ترحب بالتقدم المحرز في المناقشات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية. إننا نؤيد برنامج النقاط العشر الذي اقترحه الرئيس كيم إيل سونغ من أجل إعادة التوحيد السلمي لكوريا، ونؤيد أيضاً نزع السلاح النووي الشامل من شبه القارة الكورية.

لقد تابعتنا بارتياح التطورات الإيجابية في جنوب أفريقيا، حيث يجري الآن تفكيك الفصل العنصري. إننا ندرك أن عقبات عديدة لا تزال قائمة ونأمل أن يكون من الممكن إزالتها دون عنف طائش وفي تعاون سلمي بناء بين الأغلبية السوداء والأقلية البيضاء.

أدى قرار ١٩٩٠ بشأن التحول البعيد المدى، الى خفض الإنتاج العسكري لسلوفاكيا بنسبة ٩ في المائة عن مستوى عام ١٩٨٩، وهي نسبة لم يسبق لها مثيل وهذا القرار السياسي بإغلاق فرع رئيسي كامل من الصناعة السلوفاكية، دون الإعداد اللازم لتحول حقيقي، وان كان أخلاقيا إلى حد بعيد لم يأخذ في الحسبان النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه.

وإذا كان لنا أن نحقق النمو الاقتصادي اللازم، فإننا بحاجة إلى الوصول إلى أسواق الأمم المتحدة، وهذا أمرا يتزايد تعقيدا يوما بعد يوم، وبخاصة بسبب الكساد الاقتصادي. ونحن مقتنعون بأن الحمائية ليست حلا. ونتعشم أن تنجح المفاوضات المتعلقة بزيادة تحرير التجارة العالمية، ولا سيما مفاوضات جولة أوروغواي الحالية الخاصة بمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.

وتشجعنا أيضا البيانات الواضحة التي تعبر عن وجود إرادة سياسية لإجراء الإصلاح وإزالة القيود المفروضة على الصادرات، تلك القيود التي ورثناها من فترة الحرب الباردة والتي تثقل الآن كاهل التجارة المشروعة على نحو غير منصف، وتحد من النمو والفرص على نحو غير لازم، كما ذكر الرئيس كلينتون مؤخرا أمام هذه الهيئة.

وبالصدفة، كان ممثلو سلوفاكيا يوقعون، في نفس اليوم، اتفاق ارتباط بين الجمهورية السلوفاكية والمجموعة الأوروبية في لكسمبرغ. وهذا الاتفاق الذي نعتبره أول خطوة في جهودنا من أجل الحصول على العضوية الكاملة في المجموعة، يعبر أيضا عن الاتجاه العام لسياستنا الخارجية. وهو يشجع على تعزيز التنمية الايجابية في بلدنا ونعتقد أنه سيساعدنا على حل بعض المشاكل الاقتصادية السابق ذكرها.

إن المجتمع الدولي يواجه يوميا مآسي من نوع مأساة البوسنة والهرسك أو مأساة طاجيكستان، وبلدان في مفترق الطرق، مثل روسيا اليوم، ولكن لحسن الحظ، هناك أيضا تطورات مشجعة مثل التطورات في الشرق الأوسط وفي جنوب أفريقيا.

ومن الطبيعي تماما أن تكيف الأمم المتحدة نفسها مع المهام المتزايدة في رسالتها بوصفها حارس السلم والأمن الدوليين. ومن أجل التصدي على نحو أكثر فعالية لعبء المسؤوليات المتزايدة باستمرار، من الضروري إيلاء الاهتمام اللازم للانداز المبكر والإجراء الوقائي في مرحلة مبكرة. ومما يستدعي أن يولييه اهتماما مماثلا اليوم، مرحلة بناء السلم واستعادة السلم

لقد انقضت سنة منذ تشرفت آخر مرة بمخاطبة الجمعية. وبوصفي آخر وزير خارجية لدولة التشيك والسلوفاك المشتركة سألت الممثلين في الدورة السابعة والأربعين تفهمهم ودعمهم لعملية التحول التي كانت تجري آنذاك في الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية، وأكدت مرة أخرى رغبة الدولتين الجديدتين في الانضمام، على قدم المساواة، إلى دول المجتمع الدولي ذات السيادة.

إن الجمهورية السلوفاكية، بالإضافة إلى عضويتها في الأمم المتحدة، هي اليوم عضو في ٥٣ منظمة دولية، بما فيها الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، ومجلس أوروبا ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أعلننا، مع سائر بلدان فيزغراد الأربعة عن اهتمامنا بالاندماج، بأسرع ما يمكن في منظمات سياسية وأمنية واقتصادية أوروبية - أطلسية فعالة مثل المجموعة الأوروبية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد غربي أوروبا.

تبني سلوفاكيا هوية دولتها على أساس مبادئ مدنية تستند إلى احترام حقوق الفرد. وهدف الجمهورية السلوفاكية، باعتبارها دولة متعددة الأعراق، هو إنشاء نظام فعال للتعايش الاثني، وإيجاد ضمانات للجميع بحقوق وفرص متكافئة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

تنبهنا الأحداث المأساوية في البوسنة والهرسك وجورجيا إلى محاولات غير مسؤولة وغير واعية لكسب رأسمال سياسي من المشاعر القومية. ونحن نعارض الخطوات التي يمكن، بصرف النظر عن دوافعها، أن تؤدي في نهاية المطاف إلى خلق أقاليم ودول عرقية خالصة، وأن تكدر أو تعرض للخطر التعايش السلمي للسكان الذين ينتمون إلى أصول عرقية مختلفة. ونحن نطبق المعايير الدولية الموجودة التي تنظم هذا التعايش السلمي، ونحبذ زيادة تطويرها. كما نؤيد فكرة اعتماد وثيقة ملزمة عموما بشأن حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات وطنية وعرقية وغيرها، في الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا. ونحن مقتنعون بأن تلك الوثيقة يجب أن تحترم، بنفس القدر، السلامة الإقليمية للدول ومبدأ حرمة الحدود القائمة.

تستهدف سياستنا الاقتصادية بناء اقتصاد متوازن ومزدهر يقوم على مبادئ السوق. وحتى الآن لم تحقق تدابير الإصلاح الانتعاش الاقتصادي المتوقع. وقد تفاقم المشاكل الاقتصادية بسبب عوامل داخلية وخارجية مختلفة، من بينها تحويل صناعة الأسلحة. وقد

وترحب سلوفاكيا بإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذي نعتبره خطوة أولى حاسمة تفضي إلى مزيد من الشفافية والقيود، على الصعيد العالمي، في مجال الأسلحة التقليدية. ونحن مستعدون لتأييد خطوات ترمي إلى تعزيز الشفافية، وكذلك تقديم معلومات أكثر تفصيلاً بشأن المقتنيات العسكرية والمشتريات من الانتاج الوطني، على أن تتخذ في إطار الأمم المتحدة، أو مؤتمر نزع السلاح، أو مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

ورغبة منا في ضمان التواصل التام لأنشطة تشيكوسلوفاكيا - العضو الأصلي في مؤتمر نزع السلاح - وفي التمتع بتأييد المجموعة الإقليمية لأوروبا الشرقية، تقدمت جمهورية سلوفاكيا بطلب انضمام لعضوية مؤتمر نزع السلاح. وقد تهيأت فرصة أمام سلوفاكيا للانضمام لعضوية المؤتمر بالاقتراح الداعي إلى توسيع عضوية المؤتمر بالتدريج. ونرى من الضروري قبول الأعضاء الجدد الـ ٢٣ المدرجين في القائمة المقترحة، بأسرع ما يمكن.

أما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان فقد أكد من جديد على عالمية حقوق الإنسان وأهمية احترامها، والحاجة إلى تطبيقها على الصعيد العالمي. كما أنه استرعى انتباهنا على النحو الواجب إلى الترابط الحيوي بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، ومالهما من تأثير على السلم والاستقرار الدوليين. ونحن على استعداد لدعم الخطوات التي تؤدي إلى تنفيذ توصيات المؤتمر. ومن ثم، تحث سلوفاكيا على إنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون حقوق الإنسان.

إن التطورات الأخيرة الجارية في كثير من مناطق العالم، حيث أصبح السكان المدنيون مستهدفين على نحو متزايد في صراعات غير دولية في معظمها، تفرض علينا أن نطالب الدول والأطراف المشتركة في الصراعات بأن تحترم وتطبق بدقة مبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي. ونحن نؤيد الجهود المبذولة من أجل تقديم من يزعم بأنهم ارتكبوا جرائم حرب إلى العدالة، وذلك عن طريق جملة أمور منها إنشاء محكمة جنائية دولية.

إن الوكالات والمنظمات الإنسانية الدولية التي تدعم أنشطتها ونحن لها عظيم التقدير، تستطيع أن تشهد على سمة أخرى مؤسفة من سمات عالم اليوم ألا وهي: اساءة استعمال المساعدة الإنسانية، بل وحتى رفضها، لأسباب سياسية، والذين يقومون بالعمليات الإنسانية يعملون في ظل ظروف غير آمنة على نحو متزايد. ولا بد أن يطالب المجتمع الدولي الدول والأطراف

بعد انتهاء الصراع، كأساس لمنع تجدد الصراعات.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة، تحثنا التجربة المشتركة على المطالبة بتحسينات في تخطيطها وتنفيذها. ينبغي أن يكون لكل عملية أهداف سياسية محددة بوضوح، وولاية واضحة، وتفهما لنطاقها المحتمل والعملي، ومدتها والمتاح لها من الوسائل والدعم. وعندما يقرر مجلس الأمن إنشاء عملية جديدة، ينبغي أن يحدد ويكفل ظروف وضمانات الأمن والسلامة، التي ستوزع العملية في ظلها. ونحن ندعم فكرة إصدار صك قانوني ملزم عالمياً بشأن سلامة أفراد عمليات حفظ السلم. كما ينبغي تمكين البلدان المساهمة بقوات، من خلال آلية عادية ما، من أن تكون على علم باستمرار، وأن تؤخذ مشورتها قبل العملية برمتها وأثناءها.

هناك وسيلة أخرى لتعزيز فعالية صون السلم هي التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية، مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وفي المنطقة الأوروبية الأطلسية، ينبغي أن نسعى أيضاً إلى إشراك منظمات، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد غربي أوروبا، في عمليات صون السلم. وكل هذه المنظمات ينبغي أن تكلف من مجلس الأمن بولاية محددة في كل حالة بعينها.

إن سلوفاكيا من بين البلدان التي أضررت بشدة من جراء فرض الجزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة. وسنتقدم قريباً ببيانات عن الخسائر التي منينا بها. ونعتقد أن الجهود المبذولة لتأمين المساعدة الاقتصادية الفعالة ينبغي ألا تقتصر على توجيه المناشدات الأدبية للدول والمؤسسات. فالحالة الاقتصادية في البلدان التي تعتمد على نهر الدانوب باعتباره ممرها المائي الرئيسي، تفاقم أكثر فأكثر نتيجة للإجراءات التعسفية، مثل فرض الحصار وغير ذلك من انتهاكات لقرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ونحن مقتنعون بأن هذه الإجراءات يجب أن تواجه برد حاسم وواضح.

إن القرار الذي اتخذته مؤتمر نزع السلاح بجنيف بشأن تحديد ولاية من أجل معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية هو تقدم كبير في حد ذاته. كما أنه بمثابة رسالة موجهة لنظام عدم الانتشار برمته. ونحن نؤيد التمهيد العالمي وغير المحدود لمعاهدة عدم الانتشار. كما نأمل أن تحل مشكلة الترسنة النووية للاتحاد السوفياتي السابق، على وجه السرعة وبشكل مرض وفي إطار روح عدم الانتشار.

المجلس والجمعية العامة. ويمكن أيضا تخفيض نفقات أنشطة الأمانة العامة للأمم المتحدة. وعند النظر في هذه المسألة، يجب مراعاة أن الأمانة العامة تنفذ مهامها استجابة لمتطلبات الدول الأعضاء.

وينبغي أن ينفذ إصلاح الأمم المتحدة في سياق الحالة المالية للمنظمة. ونحن ننظر إلى التغيير في مبادئ التمويل التي تنبني عليها الميزانية العادية للأمم المتحدة وميزانية عمليات حفظ السلام باعتباره أهم جوانب إعادة التشكيل هذه. ولا بد من أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة بالكامل وفي الوقت المحدد. إلا أننا نعتقد أن القواعد التي تحكم عملية تحديد اشتراكات الدول الأعضاء في ميزانية الأمم المتحدة ينبغي أن تكون أكثر مرونة لكي تتماشى مع التغييرات الجارية في اقتصادات فرادى الدول الأعضاء. وينبغي أن يكون الواقع الاقتصادي الراهن - لا التاريخ - هو المعيار الرئيسي والحاسم في هذا الصدد.

واسمحوا لي أن اختتم كلمتي بأن أتمنى كل النجاح للجمعية العامة في المهمة الشاقة الملقاة على عاتقها في هذه الدورة.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أبلغ الوفود أنني تلقيت رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ من السيد ابراهيم غمباري، رئيس اللجنة الخاصة لمناخضة الفصل العنصري، يطلب فيها أن تقوم الجمعية العامة بالنظر في البند ٣٨ من جدول الأعمال "القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية" خلال فترة المناقشة العامة، كي يتسنى النظر في مشروع قرار بشأن رفع جميع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا.

وقد قدّم هذا الطلب عقب اجتماع وزاري عقدته اللجنة المخصصة للجنوب الافريقي في منظمة الوحدة الافريقية، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. طالب فيه المجتمع الدولي بأن يستجيب بصورة إيجابية للمناشدة برفع الجزاءات.

وفي ضوء الطلب المقدم من رئيس اللجنة الخاصة، أعتزم إجراء مشاورات بهدف طرح المسألة أمام الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن، إلا أن ذلك سيكون دول إخلال بحسن سير عمل الجمعية خلال المناقشة العامة.

في الصراعات بأن تحترم حقوق الإنسان والمعايير الانسانية. كما لا يجوز لنا أن نتجاهل تماما أن الجزاءات التي تطبق عن حق على من ينتهكون السلم والأمن الدوليين تكون لها آثار مباشرة على مصير، بل وحياة، المدنيين الأبرياء. وعلينا أيضا أن نحاول، على الأقل، معالجة هذا الجانب من جوانب تطبيق الجزاءات، بروح إنسانية حقّة.

وفضلا عن ذلك، فإن المسائل المتعلقة بالهجرة الواسعة النطاق، واللاجئين والنازحين تتطلب منا اهتماما عاجلا. وعلى المجتمع الدولي أن يضع القواعد والمعايير المناسبة لتنظيم التحركات الجماعية للسكان، وأن يبحث عن حلول لأسبابها الجذرية وعواقبها.

كما أننا نشعر بالمسؤولية أيضا تجاه أكثر قطاعات سكان العالم ضعفا - أي النساء، والأطفال، والمعوقين والمسنين. ونحن على استعداد للاشتراك في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي سعيا لإيجاد الوسائل التي تكفل الاستجابة لاحتياجات أولئك السكان وشواغلهم.

وتهتم جمهورية سلوفاكيا اهتماما شديدا بتقوية دور الأمم المتحدة وتعزيز فعاليتها وقدرتها على العمل. ونود أن ننضم إلى صفوف الدول التي تدعم تنفيذ عملية إصلاح الأمم المتحدة، حتى يمكن تحويلها إلى منظمة تعمل بصورة أكثر اقتصادا وفعالية وينبغي أن يستجيب هيكلها التنظيمي على نحو أوفى للحقائق العالمية الراهنة.

وسلوفاكيا على استعداد لمناقشة الاقتراحات المقدمة من أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، بما فيها الاقتراح الداعي إلى إعادة هيكلة مجلس الأمن الذي ينبغي أن يحتفظ في آن واحد بقدرته التمثيلية وطابعه الشفاف. وفي رأينا أنه يتعين دعوة بلدان، مثل ألمانيا واليابان، للقيام بمسؤوليات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وفي نفس الوقت، تلاحظ جمهورية سلوفاكيا تزايد عدد الدول القادرة على الإسهام في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، نظرا لتعاظم نفوذها الاقتصادي ودورها في الشؤون العالمية. وأي قرار يتعلق بتكوين مجلس الأمن ينبغي أن يكون نتيجة لمناقشة ديمقراطية. كما أن توسيع عضوية مجلس الأمن يجب ألا يعرض فعاليته وقدرته التشغيلية للخطر.

وفي رأينا أن الجمعية العامة نفسها، ينبغي أيضا أن تقوم بدور أكثر أهمية في إطار منظومة الأمم المتحدة. ولا بد من مواصلة إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية تجنب الازدواج في جدول أعمال

السياسية والعسكرية، وانهايار الحدود الايديولوجية، وتعميق عملية نزاع السلاح، وأصبح التعاون يحل محل المجابهة. ويجري إعادة توزيع عناصر القوة في ضوء المتغيرات الجديدة التي تمثل تحدياً متجدداً للمنظمات المتعددة الأطراف على الساحة الدولية.

وفي الميدان الاقتصادي، حل التطور التكنولوجي محل الميزات النسبية التقليدية المقترنة بالتنافس والتفوق. وأصبحت الجودة هي المعيار الأساسي في إنتاج السلع والخدمات. إلا أن هذه الاتجاهات، إذا ما جردت من عنصرها البشري، لن تكون أكثر من مجرد تعبير مادي يفتقر إلى الاحساس الضروري بالتضامن. ولا يمكن تلخيص أي نظام جديد على أنه مجرد إعادة توزيع للتعبيرات المادية للقوة. فالطبيعة العالمية والترابط اللذان يميزان العلاقات الدولية اليوم يجدان محتواهما الأخلاقي وتعبيرهما القانوني في استمرار صلاحية المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وفي هذا السياق، نواجه اليوم آفاقاً جديدة واحتمالات أفضل للتفاهم بين الأمم. وفي هذا الصدد، نحيا، بارتياح خاص، السلم الذي تم التوصل إليه في الشرق الأوسط بين دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ونرحب بهذه الخطوة باعتبارها مثلاً ورمزاً لعهد التعاون الجديد الذي يتعين على الدول أن تنتقل به إلى عتبة القرن الجديد.

وفي منطقة أمريكا اللاتينية أيضاً، يسر أوروغواي أن تشير إلى توطد عمليتي السلم الجاريتين في السلفادور وغواتيمالا. وقد تحقق ذلك من خلال الجهود التي بذلها شعباهما وحكومتاهما، بالدعم المستمر من المجتمع الدولي. لقد نجحت ممارسة الدبلوماسية المباشرة المقترنة بآليات للتشاور والتنسيق السياسيين. وتود أوروغواي، في هذا السياق، أن تؤكد على الدور الذي تضطلع به منظمة الدول الأمريكية في الأزمات الخطيرة التي تعانها بيرو وغواتيمالا وهاتي.

وبوسعنا أن نضيف القليل إلى التشخيص الذي نتفق عليه جميعاً لحالتنا الراهنة. إن مسؤوليتنا تكمن في قدرتنا على اقتراح الحلول على الصعيدين الداخلي والدولي. وهذا تحدٍ يواجهه كل جيل يجد في المشاعر الوطنية أساساً للانطلاق صوب الرخاء، ويجد في تعبير المجتمع الدولي أساساً للمصادقية التي تغذي آمال الأغلبية الكبيرة المحرومة.

وتود أوروغواي أن تشدد هنا على ثلاث قضايا لها أهمية خاصة وهي: الصلة بين التجارة الدولية والتنمية والاستقرار السياسي؛ والتوضيح الجديد لمفهوم

وسيتم بالطبع، بحث طلب رئيس اللجنة الخاصة، الذي حظي بتأييد رئيس مجموعة الدول الأفريقية، للنظر في وقت مبكر في مشروع قرار بشأن رفع جميع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب أفريقيا، دون إخلال بالجدول الزمني المتعلق بالنظر في البند الخاص بالفصل العنصري في وقت لاحق من هذه الدورة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد أبرو (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):

السيد الرئيس، تود أوروغواي أن تعرب عن ارتياحها وثقتها في شخصكم، بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة، وباعتباركم ممثلاً لمنطقتنا. فقدراكم التي يعترف بها الجميع وما تتحلون به من نزاهة وعدالة لهما خير ضمان لنجاحنا في العمل الهام المنوط بنا.

ونود أيضاً أن نهنيئ الأمين العام على العمل الذي قام به طوال العام الماضي، والذي وصف بوضوح في تقريره إلى الجمعية العامة. ومما لا شك فيه أن قيادته الشخصية وحسمه للأمور يسهمان في السلم والأمن الدوليين.

وأخيراً، يسعدنا أن نرحب بالجمهورية التشيكية، والجمهورية السلوفاكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وموناكو، وأريتريا، وأندورا. بوصفها دولاً أعضاء جديدة. ويسرنا أن نرى هذا التأكيد لتفاني المنظمة في سبيل العالمية والانفتاح، على النحو المجسد في المادة ٤ من الميثاق الذي ما فتئت أوروغواي تتقيد به دوماً.

لقد أخذت المفاهيم الايديولوجية تتراجع اليوم خلف الواقع الذي يصر على إعادة تأكيد وجهة الحرية كنقطة مرجعية في كل جهد يبذل من أجل استعادة كرامة الإنسان والحفاظ عليها. ويتمثل التحدي الكبير الذي يواجه عصرنا هذا، في التوصل إلى استجابة جماعية للتغيرات المذهلة التي تحدث في هذا الوقت الذي يقترب فيه القرن الحالي من نهايته. أما الثورة التكنولوجية وانتشار الديمقراطية، فهما العاملان اللذان سيمكنان الإنسان من تحقيق أزهى صور ازدهاره الحقيقي.

وفي الميدان السياسي، نجد أن النظام الدولي الجديد الذي نشهد بزوغه، يتعزز بسقوط الكتل

بأسرع معدلات ممكنة.

لقد بذلنا هذا الجهد التكيفي العظيم الذي اضطلعت به أوروغواي على نفس النمط الذي اتبعه العديد من البلدان النامية الأخرى، في ظل صعوبات اجتماعية واقتصادية وسياسية شديدة، وليس هذا فحسب بل أننا قمنا به على نحو انفرادي دون أية تعويضات من شركائنا في النظام الدولي، وبصفة خاصة البلاد الأكثر تقدماً.

ومن ثم تؤكد أوروغواي، مرة أخرى، رفضها الشديد لجميع السياسات الحمائية التي لا تزال تطبقها بعض البلدان المتقدمة صناعياً، لأن هذه السياسات لا تتفق على الإطلاق مع قواعد مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، ولا مع التزامات الوضع الراهن التي اتفق عليها في بداية جولة أوروغواي؛ كما أنها، في نفس الوقت، تثبط الجهود المبذولة في إطار الديمقراطية، لتقوية المؤسسات وإقامة حوار اجتماعي سليم.

ومن دواعي أن نشهد سلوك كثير من البلدان التي توعظ بمزايا وفوائد السوق الحرة والتحرر الاقتصادي، ولكنها، في نفس الوقت، تغلق حدودها أمام تجارة البلدان التي يعتمد رفاهها إلى حد كبير على الوصول إلى هذه الأسواق.

ومن ثم، فإن أوروغواي تطالب، مرة أخرى وبأشد عبارات التوكيد، جميع الأمم، وبصفة خاصة الشركاء الرئيسيون، بتحقيق نهاية ناجحة لمفاوضات جولة أوروغواي، يكون فيها الطابع الشمولي والتوازن قيمتين يلزم الحفاظ عليهما في الإطار المعزز المتعدد الأطراف.

وفي هذا السياق، تعتقد أوروغواي أيضاً أن التكامل الإقليمي هو أفضل سبيل للمشاركة الدولية. ففي عالم اليوم لا يمكن القيام بشيء على المستوى الفردي. إن التكامل قائم بين الكتل الاقتصادية الكبيرة، ولا يمكن لبلد ما أن يغفل هذه الحقيقة.

إن إنشاء تكتلات اقتصادية يجب أن يُفسر على أنه نتيجة لعملية تكامل وتحرر للأسواق العالمية. فالتكتلات هي تقارب ملموس، وخطوة متوسطة في اتجاه هدف التجارة الحرة - الذي هو أيضاً الهدف النهائي لمجموعة الغات. يضاف إلى ذلك أن هذا هو مرمى المشاركة الحازمة لأوروغواي في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور)، ولجهود التكامل لاتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومجموعة الثلاثة، وحلف

الأمن الجماعي؛ وأخيراً مشاكل حقوق الإنسان والبيئة باعتبارها جزءاً من عملية توسيع مفهوم التنمية المتكاملة.

إن الترابط الذي لا فكاك منه بين التنمية والاستقرار السياسي غني عن البيان. والحرية في أكمل تعبير لها لا تقبل أي تفسير غامض. وكما أن حقوق الإنسان لا يمكن أن تخضع لأهواء الحكومات، فإن التجارة الحرة لا يمكن الحد منها بضغط من المصالح الوطنية أو القطاعية، لأن الحرية السياسية والتجارة الحرة وجهان لنفس العملة.

لذلك، فإن فتح الأسواق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لا يمكن النظر إليه كممارسة يستفيد منها طرف لكي يخسر الطرف الآخر. إنه، بالأحرى، عملية يستفيد منها الجميع. فزيادة التنافس تدعم العملية التي تبدأ بالنمو، وهذه تتعزز بتوزيع أفضل للثروات، وتتوطد بمصادقية الديمقراطية ومؤسساتها. وهذه المسؤولية المشتركة لا تأخذ في الحسبان الكلام الخادع من أي طرف من الأطراف.

وبحكم رئاستنا للجنة التفاوضية في جولة أوروغواي لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة الغات)، على المستوى الوزاري، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء العقوبات التي تحول دون استكمال هذه الجولة. فبعد سبع سنوات طوال من المفاوضات، لا تزال هناك اتجاهات معينة تعوق العملية المتعددة الأطراف. والمفاوضات الثنائية تقلص من فرص التوصل إلى نتيجة متوازنة شاملة تأخذ في الحسبان كل المصالح المعرضة للخطر، وخصوصاً مصالح البلدان النامية وفقاً لمعايير مجموعة الغات ذاتها.

منذ عدة سنوات تعمل أوروغواي كداحة لتحقيق التكييفات الهيكلية في اقتصادها. فقد وضعت السياسات التي ترمي إلى جعل التجارة أكثر انفتاحاً على الصعيدين المحلي والدولي، وذلك بغية تحديث القطاع الصناعي وتسهيل الابتكار التكنولوجي وزيادة المنافسة، حتى يمكن، في نهاية المطاف، تحقيق تكامل أكثر فعالية في الاقتصاد العالمي وفي التجارة العالمية.

إن إلغاء القواعد التنظيمية التي تحد من الإنتاج، وإصلاح القطاع العام وتحديثه، بالإضافة إلى التكييفات المالية الصارمة التي ترمي إلى إحداث توازن في استخدام الموارد المالية والنقدية للبلاد، أكملت سياسات التحرر الخارجي التي وضعناها ضمن من استطاعوا تقليص الحواجز التعريفية وغير التعريفية

ونعتقد أيضا أن كل هذه الطاقة من أجل التجديد، لا بد من حقنها على النحو الواجب في بيروقراطية المنظمة. إن الأمم المتحدة ما هي إلا مجموع أجهزتها بما فيها وكالاتها المتخصصة. وينبغي أن يكون تحسين فعاليتها مواكبا للتحويلات العالمية الممكنة. وعلينا أن نسعى جاهدين لترشيد نظمنا التشغيلية بغية تبسيط الإجراءات الإدارية التي كثيرا ما تؤدي، من خلال القصور الذاتي، إلى تكديس مئات الأنشطة التي تهيم بلا هدف وتكلف الكثير عن طريق جهاز البيروقراطية النهمية.

كذلك فإن الأمن الدولي يجد أفضل تعبير عنه في الامتثال الصارم للقانون الدولي. وفي هذا السياق المفعم بعدم اليقين وبالأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، فإن مبادئ تقرير المصير وعدم التدخل، والتسوية السلمية للمنازعات، ومراعاة حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية، يجب ألا تفسر على أنها مفاهيم غامضة أو مفاهيم صيغت بشكل غير دقيق بواسطة نظام قانوني ساذج، ولكن باعتبارها دعائم للعلاقات الدولية.

وبدافع من الواقعية السياسية والنظرة العملية تتوجه أوروغواي صوب القانون باعتباره الدرع الرئيسي لدفاعها. وقد ذكر الدكتور كارلوس ماريا فالاسكيز، سفيرنا السابق لدى الأمم المتحدة أن البلدان الصغيرة:

"بحاجة إلى أن تعرف، لأسباب تتعلق بمصلحتنا الوطنية الحقة، إلى أي مدى يمكن أن نذهب، والأهم من ذلك، إلى أين يقودنا الطريق. إن احترام القانون والسلوك الدولي الذي يتفق والقواعد القانونية هما السبيلان الوحيدان لتدعيم قيم الثقافة والحرية والكرامة".

وتواصل أوروغواي ولاء منها لتقاليدها، تفسير المادة ٥١ من الميثاق تفسيراً دقيقاً، ولا تزال تطالب بالتعويض الذي تستحقه، بموجب المادة ٥٠، نتيجة للخسائر التي سببتها حرب الخليج. وهي لا تفعل ذلك لأسباب مادية فقط، بل أيضا لأنها تعتقد أن الأمن الجماعي يقوم على مصداقية القواعد التي تنظمه.

ونظرا لأن أوروغواي حارسا غيوراً على مبادئ القانون الدولي، فإنها منفتحة بحق لجميع العمليات التي تشكل، في إطار تنفيذ ولاية دولية ما، إسهاما لا غنى عنه في تحقيق السلم والأمن العالميين. ومن ثم، نعتقد أن عمليات حفظ السلم جزء أساسي من سياسة الأمم

الانديز والاتفاقات الثنائية في إطار رابطة أمريكا اللاتينية للتكامل.

وتدرك أوروغواي أن المفهوم الجديد للأمن الدولي ينطوي على جوانب مؤسسية، وقانونية وسياسية. فمن الناحية المؤسسية ينبغي أن نتجنب الاستخدام المفرط لسلطات مجلس الأمن من منطلق إحساس براغماتي يمكن أن يقوض المعايير التي تحكم التوازن الهش بين الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة. وزوال الاستقطاب الثنائي يمكن الواقع السياسي الجديد من أن يعم قرارات المجلس. فمن ناحية إذا لم تكن الأوضاع التقليدية التي نشأت من الحرب الباردة قد عوّقت، فيجب، من ناحية أخرى، أن تكون هناك رقابة متأنية على الاتجاه نحو التجاوزات الممكنة في استخدام السلطة، من جانب الأمم التي تتمتع بوضع متميز. وأوروغواي تشاطر الأمين العام الأفكار التي أعرب عنها في الفقرة ٨٠ من وثيقته "خطة للسلم" (A/47/277) التي جاء فيها ما يلي:

"يجب على الأقوياء أن يقاوموا الاغرائين المقترنين ولكن متفاوضين، وهما الانفرادية والانعزالية، إن كان يراد للأمم المتحدة أن تنجح".

يجب على الأمم المتحدة أن تؤكد سلطتها من جديد، على أساس مواد الميثاق التي تحدد مهامها وسلطاتها. وفي مجال السلم والأمن ترد الحدود الدستورية للجمعية العامة في المواد ١٢ و ٢٤ و ٣٦ من الميثاق. ونحن نتقيد بهذه الحدود. ومع ذلك فإن أولويتها واضحة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

إن بحث النشاط في الجمعية العامة هو أن نحدد ولايتها الأصلية ونؤكد من جديد مجالات سلطتها، وأن نعد هذه الهيئة التي تمثل فيها جميعا بصفة دائمة لمشاركة أقوى في أنشطة المنظمة. وهذا هو السبيل إلى الإسهام في تحقيق الإنصاف وتوازن السلطات المكرسين في الميثاق. ونرى من الضروري كذلك تعزيز محكمة العدل الدولية في وظائفها الإدارية والاستشارية على حد سواء.

إن ما ذكرته لا يقلل من تأييدنا لتكليف مجلس الأمن مع الواقع الدولي الجديد بإصلاح تكوينه وأساليب عمله. وينبغي أن تحظى هذه العملية بتوافق آراء عام، وأن تحترم مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن نكفل درجة أكبر من التمثيل والشفافية والفعالية.

مبادرة شيلي المستحسنة بشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المقرر عقده في ١٩٩٥، لأنه سيشجع لنا فرصة عظيمة لإجراء دراسة جادة لنطاق مفهوم التنمية الاجتماعية.

ويجب أن يكون الإنسان وبيئته هما المستفيدان الأساسيان من التنمية المتكاملة للأمم المجتمع الدولي. ولذا، نود التشديد هنا على أهمية البت في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة.

في الوقت الحالي تقوم التكنولوجيا، والسلم والأمن الدوليان، على أساس تفسير محدود الأفق لمفهوم حقوق الإنسان. ولا فائدة من الكلمات والخطب إذا كان الألوف من الأطفال في العالم يموتون جوعاً، ونحن مجتمعون هنا في هذه الجمعية العامة، مثلما ألمح الرئيس كلينتون. وما الذي يمكننا انقاذه من جوهر الديمقراطية إذا وقفنا مكتوفي الأيدي بينما ينغمس أناس في سلوك، كالذي يحدث في البوسنة الهرسك وفي أماكن أخرى، كنا نتصور أننا قد أستأصلنا شأفته إلى الأبد؟

إن مفهوم حقوق الإنسان - أي قيمتها المتأصلة وطبيعتها - لا يتأثر بالمصالح والاعتبارات السياسية أو الدينية أو القطاعية أو حتى مصالح الدولة واعتباراتها. إن ضروريات التراث الأخلاقي للمجتمع الدولي المعاصر لا يمكن أن تسمح بالتنازلات في الدفاع عن هذه الحقوق والمبادئ. فمن شأن أي تنازل أن يؤثر على مصداقية المؤسسات وقيمتي الحرية وكرامة الإنسان كأسس للديمقراطية.

وفي مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان، أعادت الدول التأكيد رسمياً على التزامها بالنهوض باحترام هذه الحقوق وحمايتها. وفي هذا السياق، يؤيد بلدنا إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان في إطار المنظومة الدولية.

وعلاوة على ذلك، تكرر أوروغواي التأكيد على تصريح الرئيس لاسال للأمين العام بشأن استعداد بلدي للمساعدة في إجلاء الأطفال، الضحايا الأبرياء للكرهية وعدم التسامح. ونأمل ألا يسود الخمول القرارات السياسية أو المشاعر الإنسانية المرفهة. ويجب ألا يكون الذين يعانون ويموتون وسط الجنون الجماعي رهائن للهياكل البيروقراطية. وإذا حدث ذلك، فإن الوثائق المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، ستتحول إلى كومة من قصاصات الكلمات الطنانة التي ألقيت في اجتماعاته.

المتحدة المتعددة الأطراف، وذلك دون المساس بالجهود اللازمة التي تبذل في ميدان الدبلوماسية الوقائية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة).

لقد زادت أوروغواي من عدد أفراد القوات المسلحة التي تضعها تحت تصرف الأمم المتحدة. إن الأعداد لها مغزى هاماً فيما يتعلق بعدد سكان البلد وحجم جيشه. وأعربت أيضاً للأمين العام عن استعدادها لاستضافة مراكز تدريب أقليمية لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتنتهج قواتنا المسلحة نهجاً مهنيًا في بعثات حفظ السلام التي تمثل فيها المجتمع الدولي. وهي تشعر بالارتياح إذ ترى أن جهودها تسهم في إحلال السلم بين الدول، وفي المصالحات الإقليمية والوطنية، كما هو الحال في كمبوديا، حيث سادت أخيراً القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ومع ذلك، يساورنا القلق إزاء خطر توقف هذه العمليات بسبب تأخر البلدان في تسديد اشتراكاتها. ومما يتعارض مع مبدأ العالمية أن تكون هذه الصعوبات سبباً في ألا تشارك في هذه العمليات إلا الدول ذات الموارد المالية الكبيرة.

ونحن نؤمن بضرورة استكمال سياسة الأمن الجماعي هذه بسياسة لنزع السلاح، وبفرض حظر عالمي شامل على الأسلحة النووية. ويشكل التوقيع على اتفاقات دولية لعدم الانتشار، واعتماد اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي تم التوقيع عليها في باريس في كانون الثاني/يناير الماضي، تقدماً ملحوظاً في هذا المجال - وهو تقدم يحظى بتأييدنا. ويسعدنا أيضاً أن نسلط الضوء على إسهام جيراننا، الأرجنتين والبرازيل وجمهورية شيلي، من خلال تنفيذها للاتفاقات الإقليمية التي تهدف إلى كفالة الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل بشتى أنواعها.

أما الاستقرار والتوازن فيتهدهما الفقر على نطاق واسع - الفقر الحرج الواسع الانتشار. والتنمية الاجتماعية تعني ضمناً إعطاء الأولوية للإنفاق على الأغراض الاجتماعية، ولكن ذلك لا يتسنى إلا حيث يوجد نمو حقيقي يسمح بذلك، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص القطاع الطوعي الذي بدأ ينمو في العديد من مجتمعاتنا. وفي نهجنا إزاء تلك المشكلة في مجموعها، يجب أن نأخذ في الحسبان الأمن الجماعي وكذلك القيم الأخلاقية. ولذا فإن أوروغواي تعلق أهمية كبرى على

بلدي من تقدير خاص لسعادة الدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة على التزامه وتضانيه في خدمة مبادئ الأمم المتحدة، وما أظهره، منذ توليه منصبه الرفيع هذا، من مقدرة سياسية ومهارة دبلوماسية في التعامل مع المشاكل والأزمات الدولية، والعمل بجهد وبصيرة لتجديد نشاط هذه المنظمة العالمية، لمواجهة العالم المتغير، وتحقيق السلام على كوكبنا؛ ذلك الجهد الذي يعكس جزءاً منه تقريره الذي يستحق التقدير، المعنون "خطة للسلام" والمتضمن مقترحات هامة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظه.

إن دخول العالم مرحلة جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة، وظهور تعقيدات جديدة في العلاقات الدولية، وتدهور في الأوضاع الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، جعل منظمة الأمم المتحدة في مواجهة أعباء ومسؤوليات جديدة تقتضي إعادة تشكيل هذه المنظمة الدولية وتطويرها وتعزيز فعاليتها، لتمكينها من النجاح في تلبية متطلبات العالم المتغير، على أن يشمل التطوير وإعادة التشكيل هذا أنشطة الأمم المتحدة في مجالات الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وترى دولة قطر، في هذا المجال، ضرورة النظر في زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن حتى يصبح أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي، إذ زاد عدد أعضاء الأمم المتحدة من جهة وتغيرت موازين القوى والثقل الاقتصادي لبعض الدول من جهة أخرى، على أن تشمل هذه الزيادة الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، وأن يكون هناك تمثيل لكافة القارات الخمس بالمجلس، مع ضرورة أن يظل العدد في النطاق الذي يحفظ لمجلس الأمن فعاليته في مواجهة الأزمات العالمية التي تتفاقم باستمرار.

منذ انتهاء الحرب الباردة، وزوال المواجهة بين الشرق والغرب، تمت خطوات واسعة نحو الحد من التسليح على المستوى الدولي، فخفضت الترسانات النووية، وجمدت تجاربها، وأعدت للتوقيع اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، التي تعد من أسلحة التدمير الشامل، وهي الاتفاقية التي كانت دولة قطر في مقدمة الموقعين عليها. إلا أنني أود أن أؤكد في هذا المجال على نقطة هامة هي أن الحد من التسليح - وبخاصة في مجال أسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الأوسط - يجب أن تعطى له الأولوية في البحث، حفاظاً على أمن واستقرار دول هذه المنطقة، وحتى يمكن توجيه المتوفر من نفعاته إلى مجالات التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي بها؛ على أن يشمل ذلك جميع دول المنطقة بلا استثناء. لذا، فإن بلدي، دولة قطر، يرى أهمية انضمام كافة دول منطقة الشرق الأوسط دون استثناء إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة

وتتطلب التنمية المتكاملة إجراء دراسة متأنية للمشاكل البيئية. ويتطلب مفهوم التنمية المستدامة الربط بين قضايا البيئة والقضايا الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، يجب أن تتعهد الدول، بمقتضى اتفاقيات، بالتزامات ثنائية ومتعددة الأطراف، تتجاوز مجرد الإدلاء بالبيانات. وهذا أيضاً يمثل أحد جوانب الحوار بين الشمال والجنوب، وأحد الإجراءات الواجب اتخاذها لمعالجة تعارض المصالح الذي يستتبعه. ولقد ضمنت أوروغواي في اتفاق عبر الحدود عقده مع البرازيل، مفهوم المسؤولية عن تدهور البيئة. وتود أن تعيد التأكيد على ضرورة إنشاء نظام قانوني لحسم النزاعات البيئية بإصدار قانون بيئي دولي، انطلاقاً من روح القرار المتخذ في قمة ريو في ١٩٩٢.

وما زال التوصل إلى وسيلة ترغم الدول على تحمل مسؤوليتها عن عدم التقيد بقواعد حماية البيئة، يمثل الأساس لعلاقة منصفة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية.

هذه هي القضايا الأساسية التي تهم أوروغواي. وفي إطار كل التناقض وكل المساحات المضيئة والمساحات المظلمة في الحلبة الدولية، نشارك في هذه الدورة للجمعية العامة - مثلما فعلنا منذ إنشاء الأمم المتحدة - آملين في أن تبرهن الأعمال على أنها أكثر بلاغة من الكلمات.

السيد آل ثاني (قطر): يسعدني، في مستهل كلمتي، أن أهنيء السيد إنسانالي، ممثل غيانا، على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، "دورة السلام". وهو اختيار يعكس ثقة الأعضاء في كفاءته السياسية ومهارته الدبلوماسية، والتقدير لبلده، وسيجد منا كل تعاون وتأيد. وإننا لعلنا ثقة بأنه، بما يتحلى به من خبرة وحكمة، سيقود أعمالنا نحو النجاح.

كما أود أن أعرب أيضاً عن تقديرنا وامتناننا لسلفه، السيد ستويان غانيف، على إدارته الممتازة لأعمال الجمعية العامة في دورتها السابقة، السابعة والأربعين.

ويسعدني أيضاً، باسم دولة قطر، أن أحيي كافة الدول التي انضمت مؤخراً إلى هذه المنظمة الدولية التي تؤكد، دورة بعد دورة، طابعها العالمي، وأن أعبر عن تطلعاتنا إلى إسهامات هذه الدول في منظمة تمثل كافة أمم الأرض بلا استثناء.

وأود في هذا المقام أن أنقل ما تكنه حكومة

هذا الصدد، بما صدر مؤخرا من تصريحات من المسؤولين فيهما عن حرصهما على حل هذا الخلاف بالطرق السلمية وعبر القنوات الثنائية.

وتؤكد دولة قطر، من هذا المنطلق أيضا، حرصها التام على سيادة دولة الكويت وسلامة أراضيها داخل حدودها الدولية، وعلى قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) الخاص بترسيم الحدود الكويتية العراقية، كما تؤكد حرصها على الحفاظ على وحدة أراضي العراق وشعبه وسلامته الإقليمية، وتناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برفع المعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي خاصة في المجالات المدنية والإنسانية الأساسية، مع وجوب امتثال العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بكافة بنوده.

تتابع دولة قطر باهتمام بالغ التطورات الإيجابية والمتلاحقة في مسيرة السلام في الشرق الأوسط، تلك التطورات التي فتحت صفحة جديدة للسلام في تاريخ هذه المنطقة. ولقد رحبنا كما تعلمون، بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بشأن منح الفلسطينيين الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا، وذلك باعتباره خطوة أولى في سبيل التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية والنزاع العربي - الإسرائيلي، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشريف ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان والأراضي الأردنية، وتأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير. وهذا ما يؤدي إلى إرساء قواعد ثابتة لضمان الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا المجال تجدد دولة قطر تأكيد استمرار دعمها لمساعي السلام المبذولة وفق الأسس والمبادئ المتفق عليها، وتتطلع إلى أن تحقق المفاوضات الجارية حاليا تقدما جوهريا متوازيا في كافة المسارات، والذي بدونه لن يتحقق في نظرنا السلام المنشود بالمنطقة.

إننا نتطلع بتفاؤل وإعجاب إلى الجهود التي يبذلها لبنان، ذلك البلد الشقيق العزيز علينا، من أجل استقراره السياسي، وترسيخ أمنه، وإعادة إعمارته. وإن دولة قطر، انطلاقا من واجبها، لن تألو جهدا لدعم سيادة لبنان وتلبية نداء الأخوة بالمشاركة في إعمارته، وتطالب، في هذا السياق، بالتنفيذ الكامل وغير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

النووية، كما يؤيد كافة المبادرات التي تهدف إلى جعل المنطقة خالية من كافة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل بالإضافة إلى وسائل إيصالها، خاصة وأنها أمام عهد جديد وهو عهد السلام، الذي يعارض، في مفهومه، فكرة بناء أسلحة التدمير الشامل أو الاستمرار في الاحتفاظ بها.

تولي دولة قطر اهتماما كبيرا للوضع الاقتصادي الدولي إيمانا منها بأن الوضع الاقتصادي الدولي المستقر هو حجر الزاوية في بناء نظام عالمي جديد يسوده الاستقرار والأمن والرخاء. ويعنينا، بوجه خاص، الوضع الاقتصادي للبلدان النامية التي يرزح معظمها تحت أعباء مديونية ثقيلة تستنزف فوائدها وحدها جزءا كبيرا من مواردها المحدودة التي لا تكاد تفي باحتياجات شعوبها الكادحة. لذا، فإن دعم اقتصاد هذه البلدان يحتاج، بالدرجة الأولى، إلى معالجة مشكلة المديونية. ولا شك أن هناك دراسات واقتراحات كثيرة حول هذه المسألة، ولكن ما نحتاجه أكثر هو إرادة سياسية ورغبة صادقة من جانب الدول الغنية الدائنة في حسم مشكلة المديونية لصالح البلدان النامية وبوجه خاص، البلدان الأقل نموا. وأكد، في هذا المجال، أن العقدين الماضيين قد كلفا دول العالم الثالث الكثير بسبب الحروب الأهلية والنزاعات المستمرة فيما بينها، والتي انعكست بشكل مباشر على اقتصادات هذه الدول، ومنها دول الخليج التي عانت من الأزمات والأحداث الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط.

إن أمن واستقرار منطقة الخليج هو ما تسعى إليه دولة قطر من وراء اتصالاتها وأنشطتها. فهذا الأمن والاستقرار، كما تعلمون، ليس هاما لنا ولدول المنطقة فحسب، وإنما هو هام أيضا للعالم أجمع لما تتميز به منطقة الخليج من موقع استراتيجي، وما تحتويه من موارد طاقة يحتاج إليها العالم. وترى دولة قطر أن هذا الأمن والاستقرار لا يمكن تحقيقه بدون علاقة تعاون بين دول المنطقة نفسها، تقوم على أساس حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة والاستقلال، واحترام الحدود الدولية المعترف بها، والاتفاقات الموقعة فيما بينها، وتسوية الخلافات والمنازعات بالطرق السلمية المتمثلة، بصفة أساسية، في الحوار والوساطة أو القضاء الدولي.

ومن هذا المنطلق فإن دولة قطر تؤيد كافة الجهود المبذولة لحل الخلاف حول الجزر الثلاث، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية بالحوار والطرق السلمية، آملة أن تؤدي هذه الجهود السلمية إلى إزالة كافة المسائل العالقة بين الدولتين. ونرحب، في

في الاتحاد الروسي، وتأمل أن يتجاوز الشعب الروسي هذه الأزمة حتى يستمر في القيام بدوره الهام في المشاركة الفعالة في حل المشكلات العالمية حلاً سلمياً، كعضو دائم في مجلس الأمن، ولدفع مسيرة السلام في الشرق الأوسط بصفته أحد راعيي هذه المسيرة، ولتثبيت ودعم ما اتخذه من إجراءات في مجال الحد من التسلح النووي.

تؤيد دولة قطر عملية الأمم المتحدة في البلد الشقيق الصومال، وترحب بإصرار المنظمة العالمية على الاستمرار في جهودها التي تستهدف إعادة الأمن والاستقرار في البلاد، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتعمير البلاد، على الرغم من العقبات التي تصادفها. وتهيب دولة قطر بالقيادات الصومالية بالاستمرار في عملية المصالحة الوطنية، ودعم جهود الأمم المتحدة، والقيام بدورها في عملية البناء السياسي، والامتناع عما يعوق هذه العملية.

إن دولة قطر تتابع باهتمام التطورات الإيجابية والتاريخية التي تحدث في جمهورية جنوب أفريقيا، وترحب بما تم من تقدم وإنجاز نحو القضاء النهائي على نظام الفصل العنصري البغيض، وإقامة نظام ديمقراطي لأول مرة في تاريخ البلاد. ودولة قطر، وهي ترحب بهذه التطورات الهامة على الساحة السياسية في هذه الجمهورية، تؤيد ما يطالب به الزعيم نلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، من ضرورة إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على بلاده، والتي عانى منها أفراد الشعب لسنوات طويلة، وذلك لتعزيز المسيرة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية بها.

في إطار الإيجابيات التي لمسناها على صعيد التسوية السلمية للمنازعات، ما تحقق من استقرار الأوضاع في جنوب شرقي آسيا بحل الصراع في كمبوديا، وتوقيع الدستور الجديد للبلاد، واستعادة الملكية فيها؛ هذا السلام الذي تحقق بعد سنوات طويلة من الكفاح المتواصل بقيادة الزعيم نورودوم سيهانوك، لإقرار السلم والأمن في البلاد واستعادة وحدتها الإقليمية وسيادتها على كافة أراضيها. ونود في هذا الصدد الإشادة بالجهود المتواصلة التي قامت بها الأمم المتحدة والأمين العام، تلك الجهود التي مهدت السبيل لإجراء الانتخابات في البلاد، وبإشرافها بنجاح على عملية السلام في كمبوديا.

لقد شهدت السنوات العشر الماضية اهتماماً متزايداً بقضايا البيئة، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، بل وأصبحت البيئة والاهتمام بها على قمة أولويات الدول، وجزءاً لا يتجزأ من مصلحتها القومية

إن دولة قطر، في الوقت الذي تدين فيه الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، تولي اهتماماً كبيراً لموضوع حقوق الإنسان، انطلاقاً من إيمانها بكرامة هذا الإنسان، وتحقيقاً للمبادئ الخالدة التي أرسنها الشريعة الإسلامية التي أكدت على حق الإنسان في حياة كريمة تقوم على أسس من الحرية والعدل والسلام والأخوة والمساواة بين البشر. وترى دولة قطر، في هذا المجال، أن حقوق الإنسان قيمة أخلاقية سامية ينبغي أن لا تؤخذ كوسيلة أو ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو أن يكون لها معايير مختلفة باختلاف الدول، وأن يكون من بين الأسس التي تقوم عليها تلك الحقوق، نظراً لطابعها العالمي، حق تقرير المصير والارتباط العضوي بين حقوق الإنسان والحق في التنمية، بالإضافة إلى مراعاة الإطار التاريخي والثقافي للعالم العربي والإسلامي وغيره من عالم الثقافات والحضارات الأخرى. وأود أن أشير هنا إلى أن لكل مجتمع عاداته وتقاليد وحضاراته ومبادئ يحترمها ويحافظ عليها انطلاقاً من عقيدته ومذهبه في الحياة. وهنا أقول، وبكل فخر، إن الدين الإسلامي الحنيف قد حفظ للفرد حقه في العيش بسلام وحرية وكرامة منذ أكثر من ١٤ قرناً من الزمن، وهذا ما تعكسه الصورة الحقيقية لحقوق الإنسان في الدين الإسلامي الحنيف.

لقد أدان المجتمع الدولي، ممثلاً بالأمم المتحدة ومجلس الأمن، العدوان الصربي في البوسنة والهرسك، وممارسة التطهير العرقي التي لم يسبق لها مثيل، والتي كان الشعب البوسني المسلم ضحية لها، ولكن ما الفائدة إن لم يقرن القول بالعمل؟ لقد ظلت قرارات مجلس الأمن المتعاقبة دون فعالية، فلم يتوقف العدوان والتطهير العرقي ولم يتوفر الأمن للمناطق الآمنة، ولم تصل الإغاثة إلى السكان في المدن والمناطق المحاصرة، ولم تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ القرارات، كما اتخذت في حالات أخرى، بل ولم يرفع حظر الأسلحة عن جمهورية البوسنة والهرسك لتمكينها من الدفاع المشروع عن النفس، ولم تقبل عروض بعض الدول الإسلامية لإرسال قوات للمشاركة في حماية المناطق الآمنة. وإذا لم يتغير هذا الوضع المؤلم ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه القرارات فإن التاريخ سيسجل علينا إخفاقنا المزري في دعم مبادئ الميثاق وفرض احترام قواعد الشرعية الدولية على المعتدين. كما يجب أن لا ننسى أهمية عدم إفلات مرتكبي هذه الانتهاكات الخطيرة من العقاب، تلك الانتهاكات التي تعتبر جرائم ضد الإنسانية. ولذا، فإن دولة قطر تؤيد، في هذا المجال، القرار الخاص بإنشاء محكمة دولية لمحاكمة مجرمي الحرب في يوغوسلافيا السابقة.

تتابع دولة قطر باهتمام شديد تطور الأحداث

الجمعية الآن الى خطاب لرئيس وزراء ووزير خارجية سانت كيتس ونيفيس.

اصطحب السيد كينيدي أ. سيموندس، رئيس وزراء ووزير خارجية سانت كيتس ونيفيس، الى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسعدني بالغ السعادة أن أرحب برئيس وزراء ووزير خارجية سانت كيتس ونيفيس، معالي الأونرابل كينيدي أ. سيموندس، وأن أدعوه الى إلقاء خطابه أمام الجمعية.

السيد سيموندس (سانت كيتس ونيفيس) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بمشاعر السعادة البالغة أنقل إليكم التحيات الحارة والودية من حكومة سانت كيتس ونيفيس وشعبها. ويسرني ويشرفني حقاً أن أخطب هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

في البداية، أود أن أعرب عن خالص التهاني والتقدير للرئيس السابق، السيد ستويان غانيف، على الطريقة القديرة والماهرة التي أدار بها مداولات العام الماضي.

وأسارع الى الإعراب لكم، سيادة رئيسنا الجديد، عن ترحيبنا القلبي. إن وجودكم في كرسي الرئاسة مصدر سعادة وفخر عظيمين لكل واحد منا من منطقة البحر الكاريبي. إنني أعلم أن خبرتكم الواسعة ومهارتكم العظيمة سيكون لهما أثر على هذه المداولات. وأود أنؤكد على دعم بلدي لكم واستعداده للتعاون معكم على نحو مستمر.

وأود أيضاً أن أثنى بالغ الثناء على أميننا العام، السيد بطرس بطرس غالي، الذي يشهد التزامه بالنهوض بقضية السلم والمساواة والحرية والديمقراطية في العالم أجمع على الأمل والأزدهار في وقت يتسم بالصراعات والفوضى الاجتماعية.

لقد صعد العالم في الأسبوع الماضي بكارثة الزلزال الذي سبب خسائر كبيرة في الأرواح في الهند. وإنني أعرب عن تعازينا لحكومة الهند وشعبها بالنيابة عن حكومة سانت كيتس ونيفيس وشعبها. إنني أعلم أن المجتمع الدولي سيواصل الاستجابة بالقدر الكافي والمساعدة المؤقتة.

إن حكومة بلادي تأسف للأحداث المفزعة والعنفية التي تقع في روسيا منذ بضعة أيام، ونعرب عن أملنا في أن يعود السلم عاجلاً وأن تحل

وأمنها القومي. وهذا شيء إيجابي وضروري، ولكن من المهم جداً، في هذا المجال، تحديد مصادر التلوث بشكل دقيق، وكذلك العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية. ففرض ضريبة الطاقة في الوقت الراهن سيحد من إنجازات التنمية في دولة قطر وغيرها من الدول المصدرة للبترو، بل وسيجعلها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الضرورية. كما وأن انخفاض قدرة هذه الدول على تدبير الاستثمارات اللازمة لتمويل عمليات الاستكشاف والانتاج الضرورية لمواكبة الطلب العالمي المتزايد على البترو، في عالمنا المعاصر، وفي ظل النظام العالمي الجديد، لن تقتصر آثاره على الدول المصدرة للبترو فقط، وإنما ستعدها الى دول وقطاعات أخرى على المستوى العالمي. كما أننا نلمس بوضوح مدى إجحاف فكرة فرض ضريبة الطاقة على الدول المصدرة للبترو، سواء من حيث النسب الضريبية المفروضة على مصادر التلوث البيئي، أو من حيث المقارنة مع مصادر أخرى كاللحم الذي تفوق نسبة التلوث فيه أضعاف ما يسببه التلوث من مادة البترو. ولكننا نجد أن النسب الضريبية هنا قد اقترحت بشكل عكسي بالنسبة لمصادر التلوث. كما أنها لم تأخذ في الاعتبار عدالة التوزيع بالنسبة للتلوث الذي تحدثه كل دولة على حدة، بل إننا نجد أن هناك دولاً صناعية كبرى تؤثر الواحدة منها بما يعادل عدداً ليس بقليل من الدول المنتجة للبترو، ولكننا نجد أن الضريبة على الطاقة استهدفت هذه الدول بشكل يوحى بأن هذه الضريبة قد استحدثت لأهداف أخرى.

أعتقد أنني لست مخطئاً إذا قلت أن عالماً الذي نعيش فيه تواجه تحديات كثيرة. فالمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها كثير من بلدان العالم أصبحت على قدر من الضخامة والتعقد جعلها تبدو مستعصية على الحل. بيد أننا إذا اهتدينا بروح ميثاق ومبادئ منظمنا العالمية، ووقفنا صفاً واحداً وراءها، يمكننا إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل التي أصبحت قاسماً مشتركاً بين دول العالم كله. فليس هناك من سبيل سوى بذل المزيد من جهود التضامن العالمي والتعاون الدولي المشترك لبناء عالم تشرق على جنباته أنوار السلام والأمن والاستقرار والخير.

عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة.

خطاب السيد كينيدي أ. سيموندس، رئيس وزراء ووزير خارجية سانت كيتس ونيفيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع

الديمقراطية بالفعل على شعب روسيا.

الى إنهاء الحرب الأهلية وتقديم المساعدة الإنسانية للضحايا الواقعين بين تقاطع النيران.

إن حكومة بلادي تشني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في إيصال المساعدة الإنسانية لشعب الصومال الذي يواجه خطر الأمراض والجوع والمجاعة والموت الوشيك. وفي الوقت ذاته تستنكر حكومة بلادي الهجمات الوحشية على موظفي الأمم المتحدة الموزعين في الصومال التي ترتكبها القوات الموالية للفصائل الصومالية. ونود أيضا أن نضم صوتنا الى تعابير الاحتجاج على قتل ٢٣ جنديا باكستانيا من جنود حفظ السلام، وآخرين بعدهم. ومع أننا نود أن يعاقب مرتكبو الجريمة، فإننا نأمل أن تبقى الأمم المتحدة مخلصمة لولايتها الأساسية بالحفاظ على السلم وإطعام الجائعين.

إن بلادي تتطلع الى نهاية مبكرة وحل دائم يسمحان باستئناف عملية التنمية. وإننا نأمل مخلصين في ألا تهدد هذه الأزمة آفاق السلام في القرن الأفريقي.

في مكان آخر في افريقيا اتقدت شعلة الأمل. وإنني أشير بشكل خاص الى التطورات في جنوب أفريقيا. إن حكومة سانت كيتس ونيفيس ترحب بالإعلان عن انتخابات لا عرقية متعددة الأحزاب يزمع عقدها في جنوب افريقيا في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤. وما برحت منطقة الكاريبي واضحة وصارمة للهجة في إدانتها للفصل العنصري. وما من شك في أن التزامنا وموقفنا المبدئي قد أسهما في حتمية زوال نظام الفصل العنصري الجائر.

إننا نقف الآن على عتبة جنوب افريقيا جديدة تقدم لشعبها فرصة لم يسبق لها مثيل لكتابة فصل جديد في تاريخ جنوب افريقيا يمكن أن تؤدي فيه إزالة الفصل العنصري الى إقامة مجتمع جديد وموحد وغير عرقي وديمقراطي. ومما يشجعنا بشدة التقدم المحرز في المفاوضات الجارية بين حكومة ف. و. دي كليرك، ونيلسون مانديلا، من المؤتمر الوطني الأفريقي، وأعضاء الأحزاب السياسية الأخرى في جنوب افريقيا. ومع أنه لا تزال هناك صعوبات كبيرة، فإننا نطالب جميع الأطراف باغتنام هذه الفرصة لاحتلال السلم والحرية على جميع سكان جنوب افريقيا.

بيد أنه ينبغي للحكومات الأعضاء أن تبقى متنبهة ريثما يتم إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي وتوضح وتحدد صلاحياته الخاصة، وذلك بغية إتاحة الفرصة لإدماج جميع الاعراق ومشاركتها الفعالة في إطار عملية تطوير وتشكيل حكومة ذلك البلد. غير أن سانت

احتفلت بلادي، سانت كيتس ونيفيس، في ١٩ أيلول/سبتمبر، بالذكرى السنوية العاشرة لاستقلالنا. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر تكون قد مضت ١٠ سنوات منذ أن قمت في هذه القاعة بتقديم بلادي الى العالم، وأوضحت المبادئ التي سترشد مشاركتنا في الشؤون العالمية والأهداف التي ننشدها. وإن المبادئ التي ذكرتها آنذاك أبدية لا تتغير، ولا يسعني إلا أن أطلب من الجمعية أن تتذكرها معي وأنا أقتبس:

"إن الحقوق والحريات الواردة في دستور سان كيتس ونيفيس تبين التزامنا بقدسية الحياة الإنسانية، وكرامة الإنسان، وحقوق الفرد، والسعي الى السعادة في غير عنف". (A/38/PV.3، ص ٤١)

في ذلك الوقت كان الشرق والغرب يقفان مترنحين على حافة الفناء النووي التام للجنس البشري. أما اليوم فإن العالم يتنفس الصعداء إذ يرى عملية تخفيض الأسلحة النووية تجري على قدم وساق.

وقد رفضت سانت كيتس ونيفيس في البداية التوقيع على معاهدة عدم الانتشار النووي. وكان موقفنا مستندا الى المبدأ، لأنه بينما كنا نؤيد هدف كبح جماح انتشار الأسلحة النووية بين البلدان، فإننا رأينا أنه لن يكون له، من الناحية العملية، أي مغزى ما لم تقم البلدان التي تمتلك أكبر الترسانات من الأسلحة النووية بإجراء تخفيضات مجدية في ترساناتها. أما اليوم فقد وقعت سانت كيتس ونيفيس على المعاهدة. وإنني أناشد جميع البلدان التي تمتلك أسلحة نووية أو القدرة على صنعها أن تنضم الى الجهد العالمي الهادف الى القضاء التام على الأسلحة النووية.

وينصب اهتمامنا الآن على الصراعات التقليدية في مختلف الساحات. فالاحتلال والفضائح الناشئة عنه والتي ترد أخبارها من ساحة الصراع في البوسنة والهرسك تشكل إهانة خطيرة لكل مبادئ قدسية الإنسان والكرامة الإنسانية التي نتشاطرها مع محفل الأمم هذا. وتحاول الأمم المتحدة أن تؤدي مهمة إنسانية، ولكن علينا أن نضع جهودنا لنضع حدا للقتال. ولا يسعنا إلا أن نعرب عن شجبنا واستنكارنا لفضائح "التطهير العرقي" التي تجري على مسرح الصراع. إن حكومة سانت كيتس ونيفيس تناشد جميع الأطراف المتورطة في هذا الصراع الأليم أن تستجيب لدعوة المجتمع الدولي من أجل التوسط لإيجاد تسوية سلمية واحترام جهود الأمم المتحدة لتنفيذ برامج فعالة تهدف

بإمكانه أن يتنبأ بتفكك الاتحاد السوفياتي وما أعقبه من انضمام عدد كبير من الدول ذات السيادة إلى عضوية الأمم المتحدة؟ لقد كانت الأمم المتحدة وسط هذا كله. وقد رحبنا بعضوية كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، بالرغم مما بينهما من فوارق أيديولوجية. وإننا نؤيد جهودها نحو التوحيد.

من الواضح أن العضوية في الأمم المتحدة ليست رادعا عن إعادة التوحيد، كما لاحظنا في حالة ألمانيا، وليست رادعا عن التجزئة، كما رأينا في حالة الاتحاد السوفياتي. فمهما كانت تطلعات الشعب في بلد ما، كما يحددها هذا الشعب، فإن هذه التطلعات يمكن تكييفها في إطار الأمم المتحدة ومحفلها، وتصبح أكثر فعالية كهيئة تعمل من خلال عملية الاندماج منها هيئة تعمل من خلال عملية الاستبعاد.

وفي هذا السياق، تهيب حكومة بلادي بالأمم المتحدة أن تبدأ العملية التي ستؤدي في النهاية إلى انضمام جمهورية الصين الوطنية في تايوان إلى هذه المنظمة. إن جمهورية الصين الوطنية في تايوان أثبتت أنها بلد يؤمن بالمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي بلد يكرس نفسه للسلم والطمأنينة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، لا من أجل شعبها فقط، وإنما أيضا من أجل شعوب الأمم الأخرى.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بالدول التي انضمت إلى هذه الهيئة الموقرة وأهنتها على التماسها العضوية في إطار أخوية الأمم هذه. فالعضوية نفسها تنطوي على قبول ميثاق الأمم المتحدة والاقرار بأهمية أهداف المنظمة. وأود أن أؤكد لهذه الدول الجديدة الأعضاء استعداد حكومتي لم يد الصداقة والتعاون ونحن نعمل سويا من أجل النهوض بقضية السلم العالمي والتنمية البشرية.

إن حكومة سانت كيتس ونيفيس تؤيد تأييدا تاما سياسة عالمية العضوية. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه في حال استيفاء بلد ما الشروط الضرورية للعضوية فلا بد أن تتاح له فرصة الانضمام والمشاركة النشطة في الأخوية الدولية للأمم المكرسة للدفاع عن مبادئ الميثاق.

لقد حان الوقت المناسب، في إطار العضوية، أن ننظر في قضية إعادة تشكيل مدروسة للأمم المتحدة. وأود أن أؤكد على حقيقة أن حكومة سانت كيتس ونيفيس تؤيد تمام التأييد التحرك باتجاه إعادة تشكيل الأمم المتحدة بغية ضمان أن تؤدي عملية إعادة التشكيل هذه إلى إنشاء هيئات أكثر كفاءة وفعالية تستجيب للاحتياجات الانمائية للدول الأعضاء في

كيتس ونيفيس تؤيد النداء الذي وجهه السيد نيلسون مانديلا لرفع الجزاءات الآن.

إن مشاركة الأمم المتحدة واستخدام نفوذها في حسم الصراعات كانت بارزة في الآونة الأخيرة. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يثني على الجهود التي بذلتها في الوقت المناسب الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لدفع الأطراف المعنية في الأزمة الهايتية للجلوس إلى طاولة المفاوضات. وترحب حكومة بلادي باتفاق جزيرة غفرنرز، الذي توسطت الأمم المتحدة في إبرامه، والذي أدى إلى إجراء محادثات بين الرئيس جان - برتراند أريستيد والقيادة العسكرية العليا في هايتي. وإن تعيين وتنصيب رئيس الوزراء مالفال، الذي اختاره الرئيس أريستيد، كان إنجازا هاما.

وعلى المجتمع الدولي أن يقدم الدعم والأمن لضمان عودة الرئيس أريستيد عودة سالمة، على أن يلي ذلك شن حملة إنمائية كبرى ومواصلتها، يتم في إطارها بناء المؤسسات. ولا بد من إيلاء هايتي نفس الأولوية القصوى التي تولى لمناطق الصراع أو الفقر الأخرى في العالم.

إن التغييرات في الشؤون الدولية تجري بسرعة وفجأة مذهلتين ليس بالإمكان التنبؤ بهما. فمن كان يتوقع التقارب المدهش - وإن كنا نرحب به كثيرا - بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، الذي يتيح الآن فرصة حقيقية للسلم في الشرق الأوسط؟ من الواضح أن آفاق السلام في الشرق الأوسط هشة، إلا أن علينا جميعا أن نؤيدها ونتيح لها كل فرصة لكي تزدهر. إن وقائع الحالة العالمية الراهنة لا تتطلب تشددا في المواقف التقليدية، وإنما بحثا فعليا عن الحلول، حتى وإن تطلبت اتباع نهج وحلول توفيقية غير مسبقة.

وبالنسبة لتلك المنطقة أيضا، فإننا نرحب بالانتهاء من ترسيم الحدود بين الكويت والعراق، وهو ما أنجزته لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣. كما نرحب باعتماد مجلس الأمن قراره ٨٣٣ (١٩٩٣)، الذي ضمن بموجبه حرمة الحدود بين الدولتين. ونتوقع أن تكون هذه الضمانة بمثابة رادع لأي نزاع قد ينشب بين العراق والكويت في المستقبل، وأن تعزز أيضا الاستقرار والأمن في المنطقة. فالمطلوب من العراق أن يحترم أحكام قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

من كان بإمكانه التنبؤ بسقوط جدار برلين وإعادة توحيد ألمانيا الشرقية والغربية؟ ومن كان

يقول البعض أن خطر الحرب النووية قل، ويقول بعض آخر أن صراعات عديدة قد حلت، على الرغم من ظهور صراعات جديدة. وإن السلم قد تحقق في العديد من مناطق الصراع السابقة. كل هذا صحيح، بيد أن السؤال يظل: أي نوع من السلم هذا الذي نعيش فيه؟ السلم في هايتي هش؛ والسلم في الشرق الأوسط متقلقل؛ والسلم في إفريقيا غير مستقر. إنني أرى أن احتمالات السلم الدائم ستتعرض تعزيزاً كبيراً إذا التمسنا تحقيق السلم عن طريق التنمية.

إن السلم والتنمية مرتبطان دائماً، لكن يجري تصويرهما على أنهما مجريان متوازيان. وبلدي يحتج بأن هذين المجريين ينبغي دمجهما وإنما ينبغي أن نحقق أحدهما، السلم، نتيجة للآخر، التنمية، التي ينبغي أن تكون مستدامة ودائمة.

ومن المهم أن تتاح الفرصة لجميع قطاعات مجتمعاتنا للاشتراك في عملية التنمية والتمتع بمنافعها. وفي سانت كيتس ونيفيس، تضمن سياستنا تمتع المرأة بالحق في الاشتراك الفعال في التنمية. ووزارة شؤون المرأة في بلدنا تضع وتنفذ برامج لتدريب وتعبئة النساء في شتى المجالات الأساسية للتنمية في بلدنا. وهذا نهج نوصي به جميع البلدان النامية باعتبار ذلك جزءاً من عملية زيادة مواردنا البشرية إلى أقصى حد ممكن.

وترحب حكومتني بالنداء من أجل عقد مؤتمر عالمي معني بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في بربادوس في نيسان/أبريل ١٩٩٤. ونأمل أن يتمخض عن فوائد ملموسة للاقتصادات الجزرية الصغيرة النامية في منطقة الكاريبي وعن الاعتراف بسماتنا واحتياجاتنا الخاصة، إذ تتفق حالياً في الشؤون الدولية - فيما يتصل بالاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (غات)، واتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، والسوق الأوروبية المشتركة وصندوق النقد الدولي - عقلية "مقاس واحد يصلح للجميع"، أو "أسلوب الوصفة الواحدة لجميع البلدان". من الواضح أن هذا ليس في محله فيما يتصل بالتنمية والاحتياجات البشرية.

إن الخصائص والخلافات التي دفعت إلى اعتماد اتفاقات اقتصادية خاصة، وبوجه خاص اتفاق حوض الكاريبي للتجارة والاستثمار بين كندا وبلدان الاتحاد الكاريبي واتفاقية لومي، لا تزال قائمة في أجلى صورها، ومن المرجح أن تظل قائمة، لأن جزرنا لن نزداد مساحتها، بل في الواقع أننا نعاني من تآكل ساحلي خطير، لا يمكن التصدي له على النحو السليم إلا إذا كانت هناك مساعدة مالية كبيرة حاضرة عند الحاجة.

المنظمة. وعملية إعادة التشكيل هذه ينبغي أن تشمل الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن.

وإذ نسعى للمضي في تطبيق الخطط الخاصة بإعادة تشكيل الأمم المتحدة، فإن حكومة سانت كيتس ونيفيس تود أن يتم التركيز على ضمان أن يعتبر التوزيع الجغرافي المنصف أمراً يلقي التشجيع خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرار وفيما يتعلق بالمناصب داخل الأمانة العامة. فلمدة طويلة، حرمت بلدان كثيرة مثل بلادي في منطقة الكاريبي من التمثيل الكافي في إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأود كذلك أن أقترح إيلاء الاعتبار الوافي لإنشاء مكتب للأمم المتحدة في منطقة شرق الكاريبي لخدمة مصالح الدول الجزرية الصغيرة التي تتألف منها منظمة دول شرق الكاريبي.

لقد نظرنا في مسائل العضوية وإعادة تشكيل الأمم المتحدة. ولكن من الأهمية بمكان أن نعيد النظر بمسألة رسالة المنظمة. فالميثاق يدعو إلى النهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. وسان كيتس ونيفيس تود بعد عشر سنوات من الاستقلال أن تذكر الجمعية بالمهمة التي كنا نتصورها آنئذ وهي:

"إننا نسعى لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد من أجل إعادة توزيع موارد العالم، ومن أجل تنفيذ الآليات الرامية إلى زيادة تدفق المساعدة على فقراء العالم". (A/38/PV.3، ص ٤٢)

ونحن نسأل أنفسنا: إلى أي حد يجري تحقيق هذه الأهداف؟ إلى أي حد يجري تحقيق هذه المهمة؟ إن الإجابتين مخيبتان للآمال إلى أبعد الحدود. إن النظام الاقتصادي الدولي الجديد، الذي يبدو أن معالمه أخذت تظهر، نظام بدأت البلدان المتقدمة النمو والأكثر قوة تشكل فيه كتلا تجارية واقتصادية ضخمة. وتضع قواعد ترمي إلى تأمين رفعة شأنها على حساب البلدان النامية الصغيرة مثل بلداننا في منطقة البحر الكاريبي، الموضوع على الهامش بهدوء ولكن بشكل مؤكد. ونرى أن البلدان المتقدمة النمو والقوية تسعى إلى إعادة توزيع موارد العالم، الموجودة في التنوع البيولوجي لغاباتنا وفي موارد المحيطات الهائلة، لمنفعتنا الخاصة، على أساس مزيف هو أن التكنولوجيا هي ملك لها وليست لنا. ونرى تدفقات المساعدة المباشرة للبلدان النامية وقد بدأت تنضب وهذا ينطبق بشكل أكبر على بلدان منطقة البحر الكاريبي، ويبدو أن الأمل في رؤية هذه المهمة تنجح أبعد عن التحقيق الآن عما كان عليه الأمر قبل عشر سنوات.

نتشاطره، ولا يمكننا أن نبدأ في احتواء هذه المشكلة ومن ثم حلها في نهاية المطاف إلا عن طريق التعاون الدولي والنقل الكافي للمساعدة التقنية والمالية من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية.

وفي الوقت الذي نحاول فيه تعبئة جهودنا الجماعية لتحسين مستوى معيشة مواطنينا، نجابه الخطر المتزايد لتجارة المخدرات وإرهاب المخدرات. ولا يسعنا أن نترأخى في تصميمنا، وفي الوقت الذي نسعى فيه الى تحقيق السلم في جبهات أخرى ينبغي أن نشن حربا لا هودة فيها على تجارة المخدرات غير المشروعة وعلى الذين يعملون بدأب لترويجها. هناك حاجة ملحة لمساعدة مالية أكبر ولخبرة تقنية لمكافحة هذه المشكلة. إن الأطفال، زهرة شبابنا وأمل مستقبل دولنا، هم الذين يتعرضون للتخريب الآن.

في قمة الطفل التاريخية في عام ١٩٩٠ أخذنا على عاتقنا مهمة إيجاد عالم أفضل للأطفال وإعدادهم في الوقت الحاضر لادارته في المستقبل. إن التحدي هائل، وينطوي على تنميتهم التعليمية والصحية والبدنية والعقلية والنفسية، وينبغي أن نكون على مستوى المهمة.

ولا يمكن أن تكون هناك مهمة أكبر ولا أكثر نبلا من ضمان إتاحة كل الفرص أمام شبابنا من البلدان النامية، صغیرها وكبیرها، وأیضا من البلدان المتقدمة النمو، ليتطلعوا الى حياة أفضل. ويمكننا أن نحقق هذا على أحسن وجه في عالم من السلام، ويمكننا أن نحقق هذا السلم ونحافظ عليه على أحسن وجه عن طريق التنمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لسانت كيتس ونيفيس على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد كندي أ. سيموندس، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لسانت كيتس ونيفيس من المنصة.

السيد ناشابا (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نيابة عن توغو حكومة وشعبنا، أود أن أعرب عن التعازي الخالصة ومشاعر التعاطف للهند حكومة وشعبا، التي أصيبت بكارثة شديدة.

اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء بأن اضطلع بالواجب السار، واجب الاعراب لكم، السيد الرئيس، عن تهاني وفد توغو الحارة بمناسبة الثقة الاجتماعية التي حظيت بها بتوليكم المهمة السامية النبيلة الخاصة بقيادة

وأناشد الدول الأعضاء في هذه الهيئة الموقرة أن تعترف أيضا بضعف سلعنا السياسية التصديرية، مثل السكر والموز، حيث أن المنتجين لهذه السلع هم أصحاب الأعمال الرئيسيين، وهم مصادر كبيرة للنقد الأجنبي بالنسبة للعديد من بلدان منطقة الكاريبي، وأي خسارة، مهما صغرت في إمكانية الوصول المحدودة التي تتمتع بها هذه المنتجات الكاريبية في الوقت الحالي قد يكون لها عواقب مأساوية بالنسبة لاقتصادات وحيان الناس في الكاريبي، وبامتداد أثرها يمكن أن تقوض الهدوء الاجتماعي - السياسي في المنطقة.

وغني عن البيان ضعف النظام الإيكولوجي الكاريبي والحاجة الى توخي اليقظة المستمرة فيما يتصل بحمايته والحفاظ عليه. وفي ظل هذه الخلفية فإن حكومتي، الى جانب سائر حكومات الاتحاد الكاريبي، تدين بشدة النقل العابر للحدود، مروراً بحوض الكاريبي، للمواد التوكسينية والنووية والمواد الضارة الأخرى. لذلك نناشد الدول الصناعية أن تمتنع عن تصدير نفاياتها الى منطقة الكاريبي أو مروراً بها. كذلك نشجب إلقاء النفايات المتخلفة عن السفن في مياه الكاريبي، ونناشد جميع مشغلي السفن أن يقلعوا عن تلك الممارسة. إن هذه المياه جزء هام من ميراثنا الاقتصادي.

إن مؤتمر ريو كان علامة بارزة لمشاركة لم يسبق لها مثيل وتعاون دولي في مجال الحماية البيئية. والنهج الذي نتبعه، كدول، بشأن البيئة ينبغي صياغته على نحو يبين التزامنا بالتنمية البشرية والحماية البيئية والنمو المستدام.

أود أن أتقدم بنداء قوي للبلدان الصناعية والوكالات المتعددة الأطراف بأن تكون أكثر رشدا وأكثر استجابة للاحتياجات الانمائية للعالم النامي، وخاصة المجتمعات الجزرية، في نهجها إزاء البيئة. إن الشواغل البيئية ينبغي بحثها على النحو الواجب في سياق التنمية المستدامة. وإن شعوب البلدان النامية تستحق مستوى حياة أفضل. لذلك فإن الشمال الصناعي ينبغي ألا يتوخى انتهاج سياسة واحدة فقط تجاه البيئة باعتبارها معيارا لتقييم أحقية بلد في المساعدة الانمائية. إن حكومتي تعتقد اعتقادا جازما بأن بيئتنا ينبغي حمايتها والحفاظ عليها بأي ثمن - ليس على حساب مستوى معيشة شعبنا، بل بالأحرى لتعزيز مستوى معيشتهم. وينبغي أن نوازن بين استصواب الحماية البيئية على النحو الواجب وضرورات التنمية البشرية.

إن مشكلة التدهور البيئي تتصل بالعالم كله الذي

منذ عام مضى، نوهنا من فوق هذه المنصة بالاضطرابات التي حدثت في السنوات الأخيرة في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في أوروبا وآسيا وأفريقيا. وقد قيل في ذلك الوقت أن تلك العلامات تمثل إصرار الشعوب على كسب مزيد من الحرية والمشاركة الكاملة في إدارة الشؤون السياسية.

واليوم وأكثر من أي وقت مضى، لا تزال تلك الشعوب تبحث عن ذلك العصر من الحرية والسلم والعدالة التي لا يمكن أن تقدمها سوى الديمقراطية، المجردة من جميع المظاهر الكاذبة والقائمة على أنظمة مفهومة بوضوح وتمثيلية متعددة الأحزاب. وبدعم من المجتمع الدولي، وإن كانت دون حاجة إلى الاستسلام لإغراء فرض نموذج موحد.

هذه الحركة التحررية، التي لم تتردد الشعوب الأفريقية في التمسك بها، كان لها حظ متنوع الدرجات في مختلف مظاهرها. فبينما جرى في بعض البلدان الانتقال إلى الديمقراطية بطريقة سلسلة إلى حد ما ومكن من إحداث تغييرات حقيقية، لم تحقق العملية في بلدان أخرى الأهداف المرغوب في تحقيقها بشغف. وهذا يصدق بالنسبة لبعض بلدان القارة الأفريقية التي تواجه بسبب عدم توافر التفاهم بين مختلف الذين يقومون بأداء الأدوار، صعوبات عديدة تمزق نسيج المجتمع. وبسبب عدم توفر التفاهم هذا، فإن تطلع الشعوب الأفريقية إلى مزيد من الحرية والديمقراطية هنا وهناك - مع أنه تطلع مشروع - أثار لسوء الحظ نوعاً جديداً من المشاكل على قمة مشاكل القارة المعتادة.

ومن سوء الحظ، أن بلادي، توغو، دفعت ثمنها باهظاً أكثر من غيرها في المسيرة التي يتعذر اجتنابها نحو الديمقراطية. وبالفعل، ما من أحد يمكنه أن يدرك الألم والأسف للذين يشعر بهما شعبنا في طريقه نحو الديمقراطية. إن الصعوبات العديدة، الناجمة عن سوء فهم خطير بين القائمين بأداء الأدوار في الحياة السياسية الوطنية فيما يتعلق بنوع الديمقراطية المراد تحقيقها، ألحقت ضربة قوية بالعملية الديمقراطية، التي كنا جميعاً نأمل من صميم قلوبنا أن تكون عملية سلمية، وقد أدى هذا إلى حدوث شيء نادر هو عنف سياسي اجتاحت أراضي وطننا كلها وفجر اضطرابات في الأمة وتسبب في نزوح السكان.

وفي وجه هذه الحالة المثيرة للقلق التي كانت تهدد التماسك الوطني، بذلت الحكومة الحريصة على بذل كل ما في وسعها للوصول بالانتقال إلى ذروتها بهدوء بأسرع وقت ممكن، جهوداً هائلة لإيجاد حل

مداولات الدورة الراهنة. ويمكنكم الاعتماد على تعاون وفد بلادي الكامل في أدائكم للمسؤوليات الثقيلة الواقعة على كاهلكم.

إن وفد بلادي يهنئ أيضاً الرئيس السابق، سعادة السيد ستويان غانيف، الذي وجه بقيادته ومهارته الكبيرتين عمل الدورة السابعة والأربعين إلى النجاح.

وأود أيضاً أن أقدم لأميننا العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، تحية واجبة على العمل الممتاز الذي اضطلع به منذ انتخابه رئيساً لمنظمتنا. وأود أيضاً أن أؤكد له مجدداً امتناننا الخالص لجهوده المستمرة التي لا تكل لتعزيز فعالية المنظمة، وبخاصة في مجال حفظ السلام وصيانة السلم والأمن الدوليين. إن الإصرار الحازم الذي أبداه في إعادة هيكلة الأمم المتحدة لتلائم على نحو أفضل الحقائق الراهنة يحظى بتقديرنا أيضاً.

إن منظمتنا آخذة في النمو بشكل ثابت مقربة إيانا من هدف العالمية المتصور في ميثاق سان فرانسيسكو. وتوغو ترحب بالدول الأعضاء التي انضمت إلى منظمتنا هذا العام، ونعرب لها عن رغبتنا في العمل في تضافر معها لبناء عالم من العدالة والتضامن الكبيرين.

إن الحالة الراهنة في العالم اليوم لا ترقى إلى مستوى التوقعات التي أثارها التغيرات التي وقعت في بداية هذا العقد. إن الأمل في إحداث تجديد عالمي يتسم ببناء عالم من السلم والازدهار والعدالة، ويميزه تضامن يمكن الاعتماد عليه وتعاون أكثر نشاطاً بين الدول، لم يتخذ شكلاً ملموساً بسرعة كافية.

إن الصورة المعتمة التي نراها في المآسي الواقعة أمام أعيننا في الصومال وليبيريا وأنغولا والبوسنة والهرسك وفي أماكن أخرى، وكذلك استمرار وجود الأزمات الاقتصادية الدولية، تؤدي بالمرء إلى الاعتقاد بأن مستقبل العالم ليس ودياً بالحد الذي كنا نأمل، إن النظام الجديد لا يزال غامضاً.

ومع هذا، فإننا نرحس بإسهام المنظمة المتزايد في تسوية مختلف الأزمات التي تواجه العالم. إن هذا يشهد على حيويتها المتجددة ويعكس الثقة المتزايدة التي تضعها الدول الأعضاء في التعاون المتعدد الأطراف.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كاسيندا (زائير).

منذ بضعة أشهر فقط، ألا وهو تجميع أشقائنا في توغو حول طاولة التفاوض وقيادتهم للتوصل الى اتفاق.

أود أيضا أن أرحب بالعمل المستمر الذي تقوم به فرنسا، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأمريكية، فقد أسهمت وساطتهما في بلوغ المبادرات نتائج مرضية. وتشعر حكومتني بامتنان خاص الى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، اللتين قدم مراقبوهما في الميدان إسهاما قيما للغاية في إجراء انتخابات ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٣ على نحو سليم. ونتعشم أن تكون نتيجة هذه العملية استعادة الوحدة الوطنية، بما يتيح لأبناء توغو التمتع من الآن فصاعدا بحقوقهم تمتعا كاملا بكل هدوء، بما فيها حقهم في الحريات الأساسية وفي التنمية.

إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا من ١٤ الى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، كان فيما يبدو محاولة لتحقيق توافق آراء دولي بشأن المزيد من التعزيز والحماية لحقوق الإنسان والدفاع عنها. وقد جسد ذلك المؤتمر بديهية أصبح يقر بها الجميع منذ ذلك الحين وهي، أن التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان تشكل ثالوثا لا يتجزأ.

ولكن هل نستطيع أن نتكلم بموضوعية عن التمتع الفعال بحقوق الإنسان في حالة سكان يعيشون في مستويات دون الحد الأدنى اللازم؟ إن الحقوق في الغذاء والتعليم والرعاية الصحية الكافية هي حقوق يحرم منها في الواقع المواطنون في بلداننا النامية، ويرجع هذا أولا وقبل كل شئ الى حالة اقتصادية دولية غير مواتية. إن أول حق من حقوق الإنسان هو الحق في الحياة، الحياة الكريمة. ولهذا من الضروري في إطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مضاعفة الجهود لمساعدة البلدان النامية على تحمل مسؤوليتها في الإسهام في الازدهار الكامل للفرد.

إن بلدي الذي يحرص كل الحرص على احترام الفرد والذي عقد العزم على بناء دولة القانون، قد اعتبر المبادئ الأساسية للديمقراطية والمبادئ المرتبطة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان من المبادئ التي يلتزم بها وذلك بادراجه إياها في دستوره الجديد المعتمد في استفتاء ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وأود مرة أخرى أنؤكد أمام هذه الجمعية أن توغو تلتزم التزاما راسخا بجميع القيم العالمية التي تشمل حماية حقوق الإنسان والتمتع بها. ومن ثم فإنني، بكل إيمان واقتران أجزم بأن مصاعب تكييف التشريع الوطني مع المعايير الدولية، والاختلافات في النهج المتاحة، أمور لا يمكن أن تنتقص بأي حال من الأحوال من واجب كل دولة في الإسهام في

للأزمة السياسية التي تخبط فيها بلدنا. وبهذه الروح، فعلت كل شيء ممكن لمقاومة العنف وانعدام الأمن بوزع قوات أمن عام في جميع أنحاء البلاد لضمان السلم والنظام للذين لا غنى عنهما للتحرك الحر للأفراد والسلع والممارسة الضرورية للنشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي قبل وخلال وبعد المشاورات الانتخابية.

ومع هذا، لا أعتقد أن من الضروري المضي في التكلم بشكل مطول عن هذه الحالة، لأننا توفرت لدينا وسائل الحل، وقد اغتنمنا الفرصة. وبالتالي، استعاد شعب توغو الأمل والهدوء اللذين احتاج إليهما بشدة لاستعادة ثقته.

إن انتخابات ٢٥ آب/أغسطس الماضي - التي أجريت بصفة عامة في جو من الهدوء والنقاء والشفافية وبحضور مراقبين دوليين - قد مكنت شعبنا من تعيين أول رئيس لجمهورية توغو الرابعة بأسلوب ديمقراطي. وأن الرئيس الجنرال غناسينغي اياديما، بعد إعادة انتخابه بغالبية الأصوات قد جعل مهمته الرئيسية العمل دون كلل، وفي احترام تام لحقوق الإنسان، لتحقيق المصالحة الوطنية وإنعاش اقتصاد البلد الذي دمرته فترة تحول عاصفة دامت أكثر من سنتين. ولهذا، طلب الرئيس من أبناء الأمة فتح صفحة بيضاء ومساهمة أنفسهم والتوحد في الكفاح من أجل العملية الديمقراطية وترميم البلد لمصلحة الجميع. وبالتأكيد، لا تزال هناك بعض المشاكل، ولكن هذه المشاكل من النوع الملازم لفترات التدريب على الأوضاع الجديدة. ومن ثم، نستطيع أن نأمل الآن في أن تعافى توغو تماما.

وفي هذا السياق، يسعدني أن أوضح أنه فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية المقبلة، فقد اتخذت الحكومة بالفعل خطوات من أجل حل جميع المشاكل التقنية المتعلقة بتنظيم الانتخابات حتى تكفل إجراءها بأكبر قدر ممكن من الشفافية. وإن الحكومة، إدراكا منها لأن الديمقراطية تتطلب تعاون الجميع في إدارة الشؤون السياسية، تعتزم ألا تدخر وسعا من أجل ضمان مشاركة المعارضة في الانتخابات التشريعية المقبلة.

وينبغي أن يؤكد وفدنا هنا الدور المفيد للغاية الذي لعبته البلدان الصديقة في البحث عن حل ناجح للأزمة في بلدنا. ولهذا، أنتهز هذه الفرصة لأشكر من فوق هذه المنصة جميع من أسهموا، من قريب أو بعيد، في إحرازنا لتلك النتيجة. كما نعرب عن مشاعر امتناننا العميق بصفة خاصة الى شعب، وإعفاء حكومة، ورئيس دولة بوركينافاسو، السيد بليس كومباوري، فقد استخدموا جميع مواهبهم لتحقيق ما كان يبدو مستحيلا:

الاقتصادية ضد جنوب افريقيا. ونأمل أن يساعد هذا الإجراء على التعجيل بالعملية الديمقراطية في ذلك البلد.

وفي الصومال، مكن وزع عملية الأمم المتحدة من التخفيف من معاناة السكان. وإن وفدي، بينما يرحب بجهود الأمم المتحدة لاستعادة الحياة الطبيعية، يعرب عن قلقه البالغ إزاء الخسائر الفادحة في الأرواح بين السكان المدنيين وذوي الخوذات الزرقاء على حد سواء.

ونظرا للوضع الحساس الراهن هناك، فالمهم هو مضاعفة الجهود من أجل بلوغ تسوية سياسية وهذا هو ما حث عليه مجلس الأمن بالاجتماع بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر. وفي سبيل ذلك نؤكد أشد التأكيد على ضرورة بذل كل ما يستطيع للوفاء بأهداف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال (يونوصوم - ٢)، وهي تحديدًا:

"تيسير مهمة المساعدة الانسانية وإعادة الأمن والنظام وتحقيق المصالحة الوطنية في صومال حر وديمقراطي وذو سيادة...".
(قرار مجلس الأمن ٨٦٥ (١٩٩٣)، الفقرة ٤)

أما بالنسبة إلى ليبيا ورواندا اللتين كانتا لسنوات عديدة ساحتين للاضطرابات الوحشية وللتصارع بين الأشقاء، فإن توغو ليسعدها أن ترى أنه بفضل شجاعة وبعد نظر وتصميم الأطراف المعنية، هناك أخيرا بعض الدلائل على وجود امكانيات حقيقية لتحقيق تسوية نهائية لهذين الطرفين من خلال اتفاقي كوتونو وأروشا.

وفيما يتعلق بالحالة في ليبيا بصورة خاصة، يرحب وفد بلدي بالترتيبات التي اتخذتها المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا والأمم المتحدة من أجل تنفيذ الاتفاق المبرم بتاريخ ٢٥ تموز/يوليه حتى يتمكن شعب ليبيا من أن يعيش مرة أخرى بسلام وأمن ومن الشروع في إعادة بناء بلده بعد استرداد وحدته الوطنية.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن الدور الذي يتعين أن تضطلع به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا، التي أنشأها مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر من هذا العام، سيكون دورا حاسما للغاية.

وفيما يتعلق بالحالة في الصحراء الغربية، ترحب توغو بالجهود التي يبذلها الأمين العام، كما بينها

أحراز تقدم ملموس لا رجعة فيه في سبيل حقوق الانسان في جميع أنحاء العالم.

وحتى الآن لم تمكن نهاية الحرب الباردة واختفاء الأيديولوجيات المتصارعة من بدء الحقبة الحقيقية من السلم التي يتوق اليها العالم، رغم الاحتمالات المشجعة التي تقدمها تلك التغييرات فيما يبدو في الواقع أن القومية الضيقة، والتعصب الديني، والخصومات الإثنية ونزعات الهيمنة قد ظهرت مرة أخرى الى السطح فغمست للأسف أجزاء معينة من العالم في حالة مضطربة.

ومن ذلك أن الحالة في افريقيا لا تزال غير مطمئنة رغم الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لتسوية الصراعات التي تمزق القارة. وفي أنغولا، من المؤسف أن تستمر الحرب متسببة في وقوع الكثير من الضحايا، رغم المبادرات المتخذة لدفع الأشقاء المتحاربين الى إلقاء أسلحتهم. وأود أن أعرب عن الأمل في أن يتجاوز الجانبان جميع الاعتبارات الأخرى فيجعلها هدفهما الرئيسيين هما إعادة بناء السلم وخدمة المصالح العليا للشعب الأنغولي، وأن ينبذا استخدام القوة ويجدا حلا نهائيا وتفاوضيا للصراع.

وفي جنوب افريقيا، يبين التقدم الايجابي المحرز بجلاء - ولا سيما تحديد يوم ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤ موعدا لإجراء أول انتخابات متعددة الأعراق - إن قيام مجتمع ديمقراطي وغير عرقي في ذلك البلد أصبح قريب المنال. وبتلك الروح، ترحب توغو بقيام المجالس الثلاثة في برلمان جنوب افريقيا في ٢٣ أيلول/سبتمبر في كاب تاون باعتماد مشروع قانون ينص على تشكيل مجلس تنفيذي انتقالي يكلف بمساعدة أنشطة الحكومة ومراقبتها حتى يتم إجراء الانتخابات.

ومع ذلك، فإن التقدم الجدير بالثناء المحرز أخيرا صوب التفكيك الكامل والنهائي لنظام الفصل العنصري لا يحجب عن أنظارنا مختلف أعمال العنف والعدوان والمواجهة والاغتيال التي أصبحت من الملامح اليومية للحياة السياسية والاجتماعية في جنوب افريقيا. إن هذا العنف المتزايد، الذي تلهمه وتغذيه بخبث تجمعات مناوئة للتغيير، ينبغي أن يدفع المجتمع الدولي الى بذل غاية وسعه لضمان عدم النكوص عن العملية الجارية حاليا.

وتلاحظ حكومة توغو باهتمام النداء الموجه في ٢٤ أيلول/سبتمبر من جانب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي، السيد نيلسون مانديلا، لرفع الجزاءات

فهو يعرض للخطر بقاء الجنس البشري ذاته ويهدد السلم والأمن الوطنيين والاقليميين والدوليين.

إن نزع السلاح العام والكامل - نزع السلاح الحقيقي - الذي ترجوه البشرية بأسرها بحماس كبير، يتطلب إسهاما كبيرا من جانب جميع الدول الأعضاء وإنشاء الهياكل الصحيحة. وهنا يتبقى أن يتضاعف عمل الأمم المتحدة في هذا المجال سعيا إلى بلوغ أهداف نزع السلاح. وينبغي أن ينظر إلى مهمة المراكز الإقليمية لنزع السلاح في الإطار نفسه. فمن الضروري جعلها أكثر قدرة على العمل وذلك بتزويدها بالموارد البشرية والمادية والمالية الكافية لتمكينها من القيام بمهامها على نحو كامل.

إن فعالية منظمنا تعتمد بوضوح على إعادة تشكيلها وتجديد حيويتها. ووفد بلدي، إذ يرحب بالجهود التي بذلت بالفعل في هذا الصدد، يعتقد أن إعادة النظر في الميثاق أمر حتمي بغية تمكين جميع أجهزة الأمم المتحدة من المشاركة الكاملة في تنفيذ مقاصده ومبادئه.

إن الوقت قد حان لأن تلتزم منظمنا على نحو أوثق بروح الميثاق. لذلك يرحب وفد بلدي ترحيبا حارا بالاقترحات الداعية إلى إعادة التفكير في أمر عضوية مجلس الأمن بهدف توسيعها. ومن أجل ذلك، من الأهمية بمكان إيلاء اهتمام جاد للتمثيل الجغرافي العادل لمختلف المناطق لكي يتحقق للمنظمة العالمية توافق دولي أوسع نطاقا يوفر أساسا متينا لأعمالها ويكسبها مزيدا من الدينامية والنشاط والكفاءة.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين الدول، فإن حكومة توغو، التزاما منها بسياسة الانفتاح والحوار والعمل المتضافر، تتمسك بشدة بمبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم استخدام القوة علاوة على ذلك، نعتقد أنه، نظرا للحالة الراهنة في العلاقات الدولية، ينبغي أن تساعد المنظمة أعضائها على تهيئة ظروف داخلية تسهم في إزالة التوترات القادرة على الإفضاء إلى نشوب حرب إما داخل الدول أو فيما بينها.

وانطلاقا من هذه الروح، رحبنا في السنة الماضية بالتوصيات المناسبة تماما لمقتضى الحال التي صاغها الأمين العام في تقريره "خطة للسلام"، والتي غايتها صون واستعادة السلم والأمن الدوليين. ويجب على الأمم المتحدة، اليوم أكثر من أي يوم مضى، أن تعزز قدرتها على صون هذا السلم وذلك الأمن والمحافظة عليهما، وعلى كفالة احترام حقوق الإنسان وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

في تقريره المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣ (S/26185) بشأن هذه المسألة وتحثه على مواصلة الحوار مع أطراف الصراع بغية التوصل إلى تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية.

إن هناك مناطق أخرى من العالم تدور فيها صراعات تستدعي، بدورها، أن نوليها اهتمامنا وتتطلب منا بذل المزيد من الجهود للخروج بحلول كافية.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط والصراع الاسرائيلي العربي، ترحب توغو بتوقيع الاتفاق الخاص بالاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وتعتبره خطوة أولى نحو السلم في المنطقة. واليوم، فإن هذا الاتفاق والاتفاق المتعلق بالحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة وأريحا يدلان على أن الأمور أخذت، أخيرا، تسير في مجراها الصحيح. وبلدي على اقتناع أكثر من أي وقت مضى بأن التسوية النهائية للمشكلة الفلسطينية هي وحدها التي يمكن أن تفضي إلى تحقيق السلم في المنطقة.

صحيح أن الطريق إلى السلم مازالت طويلة. وفي مسيرتهما نحو الهدف يحتاج اللاعبون على هذا المسرح من العرب والاسرائيليين معا الدعم المادي والمعنوي من جانبنا نحن. إن مدى ترسخ العملية التي انطلقت سيتوقف على قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة الفعالة والحاسمة لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن التنمية القابلة للدوام هي وحدها التي يمكن أن تكفل السلم الدائم في المنطقة.

أما بالنسبة إلى الحالة في البوسنة والهرسك، فأود بالنيابة عن حكومة توغو، أن أكرر هنا أملنا في نجاح جميع المبادرات التي اتخذتها مختلف الجهات لإنهاء المأساة في هذا البلد. وما من أحد في العالم يمكنه أن ينال بسلام وهو يذكر المعاناة الأليمة للضحايا الأبرياء لهذا الصراع. وإلى الزعماء نقول: كفى! كفى موتا! كونوا مرنين، وكنوا عقلاء.

أخيرا، ترحب توغو، فيما يتعلق بكمبوديا، بالجهود التي لا تقدر بثمن التي بذلتها سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، الأمر الذي مكن من إجراء انتخابات حرة وديمقراطية في هذا البلد تحت رعاية الأمم المتحدة في أيار/مايو ١٩٩٣.

وثمة صلة مباشرة بين مختلف الصراعات التي تحل بالعالم وبين سباق التسلح. ومن واجب جميع البلدان أن تزيد الجهود التي تبذلها من أجل وقف هذا السباق.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، يود وفدي أن يذكر بأن على المجتمع الدولي واجب اتخاذ خطوات للتخفيف من عبء الديون. وينبغي أن تشمل هذه الخطوات، في جملة ما تشمله، شطب ديون البلدان النامية، فإن لم يتيسر فخفض تلك الديون تخفيضاً كبيراً، مع جعل شروط السداد أكثر مرونة، وإنشاء وتغذية صندوق تنويعي يهدف إلى إحداث تحول في قطاع السلع الأساسية وحفز النمو الاقتصادي في أفريقيا. كما يجب أن تكون هناك دعوة إلى زيادة المعونة الانمائية الرسمية زيادة كبيرة.

ولما كان عقد الثمانينات عقداً ضائعاً بالنسبة لأفريقيا، فيجدر بالبلدان الصناعية أن توافق في التسعينات على زيادة التدفقات المالية للبلدان الأفقر على نحو يكفي لدعم أنشطتها وبرامجها الانمائية، وتوسعها الاقتصادي، وتنويع منتجاتها، فمن العار أن نشهد هبوط مستويات المعونة في الوقت الذي أخذت تبذل فيه البلدان الأفريقية جهوداً كبرى للنهوض بالديمقراطية وإدارة اقتصاداتها على نحو سليم وحازم. وبطبيعة الحال إن أحداً لا يختار الديمقراطية انتظاراً للحصول على معاملة تفضيلية، إلا أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لبلداننا المزعزعة بالفعل نتيجة للآزمة العامة التي تعصف بالعالم. وبالرغم من ضرورة تمسكنا بقواعد الإدارة الاقتصادية الجيدة، فمن المستحسن ألا تجبر بلداننا، التي تعاني من المتاعب فعلاً، على الخضوع لعلاجات اقتصادية متطاولّة الأجل يرجع أن يكون فيها القضاء على محاولاتها أن تصبح أكثر ديمقراطية.

فهل لنا أن نأمل أن يبيع لنا مؤتمر طوكيو، الذي هو الآن قيد الانعقاد، الفرصة لاقتناع اللاعبين الرئيسيين في المجالين السياسي والاقتصادي بالحاجة الصارخة إلى بذل جهود مكثفة وجماعية من أجل انعاش أفريقيا التي سقط اقتصادها في وهدة الخراب والانحيار؟ بعد انقضاء ثمانية وأربعين عاماً على انتهاء الحرب العالمية الثانية، لا يزال العالم مصطبغاً بموقف الأقوياء المتمثل في اللامبالاة الأخلاقية وقسوة القلب تجاه الضعفاء، ولا يزال يعيش في خوف مما قد يأتي به الغد.

ومع ذلك، فبالرغم من الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي القاسي الذي تواجهه البشرية جمعاء فإننا نشعر جميعاً بوحدة مصير شعوبنا، وبأهمية مبادئ ومقاصد منظمنا التي لا يتطرق إليها الشك. ومن ثم فعلياً أن نخرج بغنيمة من القلاقل التي حدثت منذ نهاية الحرب الباردة هي بناء عالم جديد يقوم على الأمن الجماعي على مستويات ثلاثة - أي المستوى السياسي والاقتصادي والانساني - بحيث توفر

إن الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان الغنية والفقيرة آخذة في الاتساع يوماً بعد يوم، واقتصادات البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نمواً بينها قد أصبحت فريسة لانكماش مزمن.

والوضع في أفريقيا أدهى وأشدّ مأساوية. فشعوب أفريقيا، الواقعة، أصلاً ضحايا لسوء التغذية والمجاعة وجميع أنواع الأمراض الأخرى، أصبحت تتحمل أيضاً وطأة الهبوط المستمر في أسعار صادراتها، والتدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري، والعواقب المفروضة على التجارة، وعبء المديونية.

وفي مجال التجارة الدولية، تخضع العلاقات لشريعة الغاب. فالتمادي في الحماية واتخاذ التدابير الشديدة القسوة ضد صادرات البلدان النامية يواصلان إعاقة الجهود التي تبذلها هذه البلدان لأجل تحقيق النمو عن طريق الصادرات.

وعلى ضوء ما ذكرته لتوي، ينبغي تحسين البيئة الاقتصادية الدولية بالقيام على وجه الاستعجال بتصميم نظام تجاري. يكون أكثر انفتاحاً وشفافية. وسيكون على هذا النظام أن يحمي ويدعم العلاقات التجارية لبلدان العالم الثالث مع البلدان الصناعية، وأن يتيح علاوة على ذلك للبلدان ذات الاقتصادات الضعيفة أن تتخلص من موقعها على هامش الأحداث، وأن تندمج اندماجاً كاملاً في الاقتصاد العالمي.

ولذلك تعرب حكومتي عن رغبتها في أن يؤدي تحرير التجارة إلى إرساء مبادئ للانصاف في المعاملة تدفع بلدان الشمال إلى شراء منتجات الجنوب بأسعار مجزية. ولتحقيق هذه الغاية، نعرب عن أملنا في أن تراعى المفاوضات المتعددة الأطراف في جولة أوروغواي مشاغل العالم الثالث.

وما برحت مشكلة الدين مبعث قلق خطير لدول أفريقيا، التي ابتليت على نحو مؤلم بآثار الأزمة الاقتصادية العالمية. وأفريقيا التي تخصص أكثر من نصف دخلها لخدمة ديونها، حسبما تقتضي برامج التكيف الهيكلي، تصطرع لأكثر من عقد من الزمان تحت وطأة نظام للعلاج بالصدمات لا يترك لها أي فرصة لتحقيق النجاح. ومن المؤسف أن المبادرات العديدة التي اتخذت للنهوض بالتنمية في بلداننا لم تؤد إلى نتائج إيجابية حتى الآن لأن معظمها قد نفذ دون حماس. ويصدق ذلك على الأخص على برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وبرنامج عمل باريس لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات.

ظروفا معيشية أفضل في ظل حرية أوفر.

وفي هذا السبيل فإن الأمم المتحدة ستكون هي الفائزة إن جرى اصلاحها وجعلت أكثر ديمقراطية ووجدت حيويتها حتى ترقى إلى مستوى رسالتها العالمية وتواجه التحديات الكثيرة التي يفرضها عليها العالم المتغير.

السيد جميل (ملديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

من دواعي سروري العظيم أن أهني السفير إنسانالي بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. إن انتخابه لهذا المنصب الهام هو، بلاشك، شهادة بمؤهلاته الشخصية وبالذور الهام الذي تقوم به بلاده في الشؤون الدولية.

وأود أيضا أن أشيد بالجهد الذي بذله سلفه، السيد ستويان غانيف، ممثل بلغاريا، الذي أبدى تضافيا ومهارات دبلوماسية فائقة.

كما يسعدني أيضا أن أشيد بالأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، لجهوده الدؤوبة من أجل النهوض بالسلم والأمن الدوليين.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا أيضا بالدول الست الجديدة، أندورا، والجمهورية التشيكية، وأريتريا، وموناكو، وجمهورية سلوفاكيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة التي انضمت إلينا أثناء العام الماضي. وأنا واثق من أن مشاركتها ومساهماتها ستزيد أعمال المنظمة ثراء على ثراء.

لقد جلبت نهاية الحرب الباردة في ركابها وعودا كثيرة، وعودا بمستقبل أفضل، يخلو من التهديد بالمرقة النووية، ولا تنفق فيه الموارد الشحيحة على بناء القوة العسكرية، ويجد فيه ملايين الجوعى الطعام ويحصلون على حاجاتهم الأساسية من الرعاية الصحية، ومن مياة الشرب وعلى المستوى الأساسي من التعليم، وتوفر فيه بيئة نظيفة آمنة جنبا إلى جنب مع الحق في التنمية المستدامة، وتحترم فيه كرامة الانسان. إن هذه هي نفسها الرؤيا التي قامت عليها هذه المنظمة ١٩٤٥.

وقد كرسنا أنفسنا من جديد لتحقيق هذه الرؤيا بقوة متجددة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة. وجرى التأكيد مجددا على أن السلطة الأدبية للأمم المتحدة تعلو على القوة العسكرية. وتبدت في عدد من الصراعات الطويلة الأمد أمارات على التحرك نحو التسوية. وبلغ التعاون الدولي في معالجة المشاكل العالمية مثل البيئة، ونزع السلاح، والسلم والأمن الدوليين، وحقوق

الانسان ذرى جديدة. وقد نتج عن ذلك أن اكتسبت الأمم المتحدة احتراما جديدا وعهد اليها بمسؤوليات جديدة. ولا بد للمنظمة، لكي ترتقي إلى مستوى التوقعات الكبار المعلقة عليها، من أن تستمر في الحصول على الالتزام الذي لا يتزعزع من دولها الأعضاء.

وتود جمهورية ملديف أن تفتنم هذه الفرصة لتعيد تأكيد التزامها بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

وهذه التغيرات في عمل الأمم المتحدة هي انعكاس لتغيرات مقابلة في المجالين السياسي والاقتصادي ومجال الأمن، تغيرات تمثل الركائز التي تقوم عليها اليوم جهود التعاون الدولي. وفي ضوء هذه الحقيقة يتعين إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإعادة هيكلته. وينبغي أن نكون حريصين على ألا ننتهج نهج التجزئة. في هذه العملية: فأى توسع في عضوية المجلس ومركز الأعضاء ينبغي أن يستند إلى مبدأ التمثيل العادل والمتوازن. ويجب أن نضوغ معايير تكون قائمة على التمسك بالمبدأ وتعكس الحقائق السياسية والاقتصادية والديموغرافية الواقعة في عالم اليوم.

إن الأحداث الجارية في البوسنة والهرسك تجعلنا جميعا نشعر بالخلج.

فها هي دولة عضو في الأمم المتحدة تتعرض لعدوان صارخ. وها نحن نشهد عملية إفناء تدريجي تجري لشعب برمته في بلد صغير. إن ما يحدث إنما هو إبادة جماعية متعمدة.

إننا نحتاج إلى أن ندرس السبب الذي جعل المجتمع الدولي يعجز عن وقف المذبحة الجارية في ذلك البلد. لقد مورست الدبلوماسية الإقليمية والدولية والمباشرة، ولكن دون جدوى. وفي الوقت الذي يجدد فيه المجتمع العالمي الإعراب عن تقديسه لحقوق الإنسان، نجد أن من الأمور المفجعة والمثيرة للخلج أن هذه الحقوق تنتهك على نحو منهجي دون عقاب بسبب الافتقار إلى الإرادة اللازمة من جانب المجتمع الدولي.

إننا ندين استمرار أعمال العنف والابادة الجماعية الجارية في البوسنة والهرسك، ونناشد المجتمع الدولية أن يتخذ المزيد من الخطوات الحاسمة حتى يتسنى الوفاء الكامل بالمسؤوليات التي أناطها بنا ميثاق هذه المنظمة. ونحن ندرك إدراكا تاما الحق الذاتي

ويحدونا الأمل في أن يكون الممثلون الحقيقيون لشعب جنوب أفريقيا بين ظهرانيها عندما نجتمع هنا في نيويورك في العام المقبل، وأن تتمكن هذه المنظمة من الاستفادة من تجربتهم ومن عملهم.

ولقد أحرزت محادثات السلم بين العرب وإسرائيل التي بدأت في عام ١٩٩١ تقدماً مرموقاً. ويعتبر التوقيع على إعلان المبادئ من جانب منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل الذي تم في واشنطن في الشهر الماضي حدثاً من الأحداث التاريخية. وأود في هذا الصدد أن أعرب لمنظمة التحرير الفلسطينية ولشعب فلسطين عن إعجابنا بما أبدياه من شجاعة وإصرار على إيجاد حل سلمي وشامل للقضية الفلسطينية.

كما تعرب ملديف عن تقديرها لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومات الأخرى المعنية للدور الهام الذي تقوم به في محادثات السلم في الشرق الأوسط. ويحدونا وطيد الأمل في أن يؤدي الاتفاق الحالي إلى أن يستعيد الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، والاستقلال السيادي، وفي إنشاء وطنه القومي على ترابه الوطني.

ولا تزال النتائج المأساوية للغزو العراقي للكويت من المسائل التي تشير قلقاً بالغاً للمجتمع الدولي. وينبغي أن تسوى فوراً كل المسائل المتعلقة كالنزاع على الحدود، والافراج عن السجناء الكويتيين، والسجناء من رعايا البلدان الأخرى الذين مازالوا محتجزين في السجون العراقية. وسوف يسهم حل هذه المسائل وفقاً للقانون والممارسات الدولية في القضاء على التوتر وفي إعادة الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي هذا الصدد، ترحب حكومة ملديف باستكمال عمل لجنة ترسيم الحدود الكويتية العراقية وباقرار مجلس الأمن لتقرير هذه اللجنة. ونرى أيضاً أن قبول الكويت لتقرير اللجنة يعتبر خطوة إيجابية جداً تدل على حرص ذلك البلد وإخلاصه في موقفه تجاه الحل الشامل. وحكومة ملديف تحث العراق على أن يتخذ موقفاً إيجابياً مماثلاً لصالح السلم والأمن والاستقرار.

وفي شهر حزيران/يونيه من هذا العام تجمع المجتمع الدولي في المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان لاستعراض وتقييم التقدم المحرز والنكسات التي حدثت في مجال حقوق الإنسان منذ اعتماد الإعلان العالمي في عام ١٩٤٨. ويسعدني أن أقول أننا استطعنا احراز تقدم كبير في مجالات رئيسية عديدة. ونعتقد

في الدفاع عن النفس على النحو الموصوف في الميثاق. ونعتقد أن الحق في الدفاع عن النفس ينطوي على أبسط حق أساسي، أي الحق في الحياة.

ولابد من التوصل إلى حل دائم للحالة في البوسنة بالوسائل السلمية وفي إطار المعالم الثابتة في ميثاق الأمم المتحدة، ومن بينها مبدأ السلامة الإقليمية.

ومن المسائل التي تثير بالغ القلق لنا الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان الأساسية التي تقع الآن في أنغولا والصومال. وتمثل الأحداث في الصومال، ولا سيما الهجمات التي تشن على الأفراد في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، تطورات خطيرة تهدد عمل هذه المنظمة. ويشير اشتراك الأمم المتحدة في الصومال الآن أسئلة عديدة، بما في ذلك الأسئلة التي تتعلق باخلاص الأطراف المتحاربة في قبولها مساعدة المجتمع الدولي للتغلب على الفقر المدقع الذي يعصف بالبلد كله.

واليوم تتعلم الأمم المتحدة درساً باهظ التكلفة، من حيث الأرواح البشرية والموارد المالية، وهي تقوم بتقديم المساعدة الإنسانية وتسعى إلى حماية شعبي هذين البلدين. والواقع أنه من المفارقات العجيبة ومن الأمور المفجعة أن حفاظ السلام أنفُسهم أصبحوا اليوم أهدافاً للعنف. وتدين حكومة بلدي هذا العنف بأقوى العبارات، وتعتقد أن من الضروري تقديم المسؤولين عن أعمال العنف تلك إلى العدالة.

وتبين هاتان التجربتان أنه ما لم تكن الأطراف المعنية مخلصه للجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي وتفادي أعمال العنف، فإن الأمم المتحدة لن تكون قادرة على القيام بمفردها بصنع معجزات.

إن التطورات الحادثة في جنوب أفريقيا مشجعة. ومما يستحق الثناء في هذا الصدد الدور رفيع المستوى والنشط جداً الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تيسير وقف العنف السياسي والنهوض بالمفاوضات الرامية إلى إقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب أفريقيا. وتثني حكومة بلدي أيضاً على المؤتمر الوطني الإفريقي وحكومة جنوب أفريقيا لموقفهما الإيجابي تجاه استكمال التفاصيل المتعلقة بالانتخابات المتعددة الأحزاب. وفي هذا الصدد، يعتبر الاتفاق الأخير بشأن إنشاء مجلس تنفيذي إنتقالي متعدد الأحزاب تطوراً يلقي الترحيب. ونرى أن نهاية حقبة الفصل العنصري، التي كانت تشكل إساءة للكرامة الإنسانية، أصبحت وشيكة الحدوث. وفي هذا السياق نحث كل الأطراف المعنية على الامتناع عن العنف والأعمال التي من شأنها أن تخرب عملية السلم.

كيميائية أو بيولوجية أو نووية، وأن أكرر مطالبتنا بإبرام اتفاقات فعالة بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد تشيد ملديف بقرار الولايات المتحدة الانفرادي بمد الوقف المفروض على تجاربها النووية حتى نهاية عام ١٩٩٤.

إن ميثاق الأمم المتحدة يعترف بالحقوق الأصلية لجميع الدول في الدفاع عن النفس. بيد أن قلة من الدول المميّزة هي التي تملك القدرة على أن توفر أمنها على نحو انفرادي، أما الدول الصغيرة التي تفتقر إلى الموارد المالية الكافية لحيازة المعدات العسكرية والتي تواجه ضغوطاً شديدة في القوى البشرية فلا يمكنها أبداً أن تكفل أمنها على الوجه المناسب. فأيّة محاولة من جانب الدول الصغيرة لبناء قدراتها العسكرية على مستوى يقرب حتى من مستوى الاعتماد على النفس ستكون مجرد إهدار للموارد، ومن ثم فإن الأمم المتحدة هي الضامن الوحيد لأمن الدول الصغيرة.

وفي المجال الاقتصادي لم يتمكن الاقتصاد العالمي مرة أخرى من بلوغ مستوى النمو المرتجى. ولا يزال يتسم بتدهور معدلات التبادل التجاري بالنسبة للبلدان النامية وبزيادة الحمائية في البلدان المتقدمة النمو. ولعدة عقود ما برحت البلدان النامية تنشد قيام نظام اقتصادي عالمي جديد يقضي على الاختلالات القائمة في النظام الحالي، بيد أنه لم يحرز تقدم يذكر صوب تحقيق هذا الهدف، إن الهوة العلمية والتكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو تزداد اتساعاً باستمرار. كما أن تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية يتناقص نتيجة لتباطؤ النمو في اقتصادات البلدان المانحة.

إن الترتيبات والمؤسسات العالمية التي أنشئت لإدارة العلاقات الاقتصادية بين الدول لم تتمكن من انتشار العالم من حالة الكساد الحالية. ولهذا الفشل آثار خطيرة على البلدان النامية. وبغية تجنب النتائج المدمرة فإننا نطالب بالاختتام المبكر لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجري في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة والتي ستحدد معالم مستقبل يقوم على نظام التجارة المفتوحة.

يجب تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب على أساس جديد يتألف من المصالح والفوائد المشتركة وتقاسم المسؤوليات. وبالمثل ينبغي تكثيف التعاون بين الجنوب والجنوب بما يسمح للدول أن تحشد مواردها وتبذل جهوداً انمائية محسوسة في إطار الاعتماد

أن بعض إنجازات ذلك المؤتمر ستعطي زخماً جديداً لتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك فمن الضروري لنا جميعاً أن نكون واقعيين جداً في تناولنا لهذه القضية البالغة الأهمية. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يسمح لعملية النهوض بحقوق الإنسان أن تصبح وسيلة يتذرع بها البعض لفرض التماثل في السلوك وفي التفكير الانساني على حساب التنوع. والأحرى به أن يشدد بدلاً من ذلك على أهمية عالمية حقوق الإنسان. فليس بيننا من يجهل مصير المجتمعات التي تحاول فرض فكر وسلوك متماثلين على شعوبها. ولا بد من أن تكون الاختلافات بين الأفراد والمجتمعات محل تقدير. فمن شأن هذا التنوع أن يثري أسرة الأمم.

وما فتئت حكومة ملديف تعلق دوماً أهمية كبيرة على نزع السلاح وعلى السلم والأمن الدوليين. ولدينا اعتقاد راسخ بأن إنتاج وتخزين الأسلحة لن يؤدي إلا إلى تدهور أمن العالم كله. وفي هذا الصدد، تطلب مالديف إلى المجتمع الدولي ألا يضع فرصة الزخم الحالي تجاه نزع السلاح. وبالتالي، نحن نحث الأطراف المعنية على مواصلة تعزيز المنجزات السابقة، وخصوصاً في مجال القضاء على أسلحة التدمير الشامل، ومكافحة الانتشار، وتحقيق المزيد من الشفافية في التسليح، والتفاوض على تدابير أخرى لبناء الثقة.

وفي أوائل العام الحالي، انضمت ملديف إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وقد قمت اليوم بالتوقيع على هذه الاتفاقية باسم حكومة ملديف. وملديف لا تقوم بإنتاج أو تخزين مثل هذه الأسلحة. وانضمام حكومة بلدي إلى هذه الاتفاقية وتوقيعها عليها إنما يدلان على التزامنا بتأييد كل الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على تلك الأسلحة.

وكانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أولى المعاهدات الدولية التي أصبح بلدي طرفاً فيها بعد حصوله على استقلاله في عام ١٩٦٥. إن التزامنا بهذه المعاهدة لا يتزعزع لأننا ندرك تماماً عواقب انتشار مثل هذه الأسلحة من أسلحة التدمير الشامل. وتؤيد حكومة بلدي تمديد هذه المعاهدة إلى أجل غير مسمى بعد عام ١٩٩٥، ونعتقد أنه يمكن في إطارها إحراز تقدم في إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم، الأمر الذي تكرر حكومة بلدي تأييدها الكامل له. ونرى أن إقامة مثل هذه المناطق ستشكل إسهاماً آخر في النهوض بالسلم والأمن الدوليين.

أود أن أعرب عن تأييد حكومتي التام للقضاء الكامل على جميع أسلحة التدمير الشامل، سواء كانت

إنسانية في جميع مساعيها. ولا أشك في أن بوسعنا جميعاً أن نحقق المستقبل الأفضل الذي وعدنا به.

السيد مسفين (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني سعادة غامرة أن أهني السفير إنسانالي ممثل غيانا بمناسبة انتخابه لمنصبه الرفيع، منصب رئاسة الجمعية العامة في الدورة الثامنة والأربعين.

ويسعدني أيضاً أن أرحب بالأعضاء الجدد في المنظمة وفي هذا الصدد اسمحوا لي أن أرحب بشكل خاص بدولة أريتريا كعضو في الأمم المتحدة. فبعد حرب ضروس مارسى شعب أريتريا حقه في تقرير المصير واختار أن يكون دولة ذات سيادة في استفتاء أشادت بنزاهته وحرية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من المنظمات الدولية. إن أدیس أبابا وأسمرة اتخذوا خطوات على الفور لفتح عهد جديد يتسم بالعلاقة الوثيقة والتعاون بينهما.

إن مداواة جروح الحرب تتقدم على نحو ملفت للنظر. والبناء من أجل الرخاء المشترك يتقدم بصورة جادة. وتعتقد اثيوبيا أن الروح التي حسمت بها المشكلة الأرتيرية تعد، علاوة على التطورات التي تجري لارساء أساس للسلم الدائم والتعاون العام، مظهراً فريداً في نوعه لعهد التحول من الصراع الى الوفاق. إن السلم قد أتاح لنا فرصة التركيز على إعادة البناء وارساء أسس العمل من أجل التنمية المستدامة في اثيوبيا وفي اريتريا كليهما.

إن ما تتصوره قيادتا اثيوبيا واريتريا وشعباهما هو التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يؤدي الى التكامل السياسي على مستوى جديد. ولدى قيادتا البلدين تصور بشأن توسيع نطاق هذا التكامل ليشمل بلدان المنطقة دون الاقليمية، وهكذا فإن اقرار السلم والاستتباب يشكل جدول أعمال له الأولوية في الجهود المنسقة التي تبذلها حكومتانا. ولقد عقدنا العزم على السعي الى تحقيق أهدافنا مهما كانت الصعاب التي تعترض طريقنا. ومع ذلك، نسلم بأن الحالة في اثيوبيا واريتريا لا تمثل تلبية لكل الآمال والتوقعات التي تولدت عن التغييرات التي حدثت في السنوات القليلة الماضية.

ولئن كانت هناك تطورات مشجعة في بعض المناطق بالعالم، فإننا نشهد أيضاً حالات مؤلمة في مناطق أخرى، وأزمة الصومال هي خير دليل على ذلك. وحيث أن هذه الأزمة تتصدر شواغل حكومتنا، أستسمح

الجماعي على النفس والدعم المستمر لنظم التجارة المفتوحة. فلا يمكن للعالم أن يخرج من حالة الفوضى الاقتصادية التي يعاني منها وأن يضمن الاستقرار الى أن يضع الشمال والجنوب معا نظاما يشجع قيام علاقات اقتصادية أوثق ويقوي التبادل بين الشمال والجنوب.

إن أحد المفاهيم التي يجدر بنا أن نبرزها هو مفهوم عدم امكان فصل التنمية عن التقاسم المنصف لثمارها ومسؤولياتها. إن هذين الجانبين للتنمية يجب متابعتهما في وقت واحد وببنفس القوة إذا أردنا للتنمية أن تنجح. وفي هذا الصدد اسمحوا لي أن أكرر الاعراب عن عقيدة حكومتي الراسخة بأن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد لضمان استمرار الحياة على هذا الكوكب. ومن ثم ينبغي أن نجعل بجهودنا للوفاء بالتعهدات التي أعلنت في ريو في العام الماضي، إننا ندعو جميع الدول الى أن تصدق بسرعة على اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. وتشعر حكومتي بالفخر لأنها كانت من أوائل الدول التي صدقت على هاتين الاتفاقيتين.

إن انشاء لجنة التنمية المستدامة هو تطور نرحب به. ونشيد باللجنة للعمل المنتج الذي حققته في دورتها الموضوعية الأولى، ونأمل أن تواصل عملها في المستقبل على نفس هذا المستوى الرفيع.

إن الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي للدول الجزرية الصغيرة المعني بالتنمية المستدامة والآثار المترتبة عليها قد بدأت خلال هذا العام. وبلدي، بوصفه بلداً جزرياً صغيراً، يعتبر هذا المؤتمر خطوة هامة في سبيل التصدي للمشكلات الفريدة التي نواجهها في جهودنا التنموية وإيجاد الحلول العملية لها. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي المشاركة البناءة في العملية التحضيرية للمؤتمر وأن يشارك في المؤتمر نفسه عند انعقاده.

إن المسؤولية الملقاة على كاهلنا اليوم مسؤولية هائلة. فإن تحقيق أحلام شعوبنا في أيدينا. ولا يمكن أن نغض العين عن رغبات شعوبنا في أن تحصل على غذاء أفضل ومياه شرب أكثر أماناً، وفي أن تحصل على احتياجاتها من التعليم والرعاية الصحية، وفي أن لا تواجه احتمال نشوب محرقة نووية أو مخاطر التدهور البيئي، وليس بمقدورنا أن نتورط في عمليات تجميع المخزونات من أسلحة التدمير الشامل في الوقت الذي تقع فيه اقتصاداتنا ضحية رئيسية لاقتناء هذه الأسلحة التي تنشر الموت والدمار.

يجب أن نسمو فوق هذا كله وأن نصبح أكثر

في المجتمع الصومالي، في هذه العملية هو أمر حيوي.

وتمثل عملية الأمم المتحدة في الصومال آخر فرصة للصومال. لذا يجب ألا يسمح لها بأن تفشل. وإنشغال القائمين بعملية الأمم المتحدة في الصومال بحادث ٥ حزيران/يونيه ينبغي ألا يسمح له بأن يصرف أنظارهم عن الهدف الأعلى المتمثل في المصالحة السياسية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي. ويجب التسليم، بأنه إذا أريد لأهداف عملية الأمم المتحدة في الصومال أن تنجح، فيجب تحقيق النصر في معركة كسب قلوب كل الصوماليين وعقولهم. ويعتقد وفدي بأنه ينبغي أن تكون كل قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال مجهزة ماديا وروحيا لخوض هذه الحرب والانتصار فيها، وأن تكون مهيأة للعمل على الفور لتقويم أوجه القصور في هذا الصدد كلما تبين وجودها. إن اثيوبيا على استعداد للمشاركة بنصيب في هذا السيناريو. ولعلكم تذكرون، في هذا الصدد، أن منظمة الوحدة الإفريقية أسندت للرئيس ميليس زيناوي، رئيس حكومة اثيوبيا الانتقالية، خلال اجتماع القمة المعقود في القاهرة في حزيران/يونيه من هذا العام، ولاية متابعة الأمانة الصومالية والمساعدة في حلها، وقد أعلنت القمة الرابعة لرؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية تأييدها لهذه الولاية.

وأود أن أقتبس من الإعلان الذي اعتمدته القمة الرابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية المعقودة في أديس أبابا في يومي ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣:

"نحن نحیی الانجازات الايجابية التي حققتها في الصومال الأمم المتحدة في سبیل إنقاذ الآلاف من الصوماليين من الموت جوعا أو نتيجة للصراع؛

"ونحن نشدد على إقتناعنا بضرورة توخي الحذر في معالجة الحالة السياسية الراهنة البالغة التعقيد في الصومال؛

"ونحن ندعو أيضا الى اجراء تشاور جاد بين عملية الأمم المتحدة في الصومال وبين بلدان المنطقة دون الإقليمية، ونكرر القول بضرورة قيام بلدان المنطقة دون الإقليمية دور أكثر نشاطا؛

"وتأييدا منا تأييدا كاملا للولاية

الجمعية العامة في بضع دقائق أعلق فيها بإيجاز على التطورات المزجة هناك.

لعلكم تتذكرون أن قرار مجلس الأمن بشأن إعادة النظام وفتح قنوات لوزع المعونة الانسانية قد دخل حيز النفاذ بدءا من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وأنه مازال ساريا. وقد اتخذت على الفور إجراءات للجمع بين الفئات المتناحرة مع ممثلين لمختلف القطاعات في المجتمع الصومالي، وكان الهدف هو الحصول على موافقتهم على خطة عمل لإعادة السلم وإنشاء هيكل للإدارة المدنية. وفي المؤتمر المعقود في أديس أبابا في آذار/مارس من هذا العام، كان للجهود التي بذلتها اللجنة الدائمة للقرن الإفريقي من أجل المصالحة في الصومال أثر خاص. فقد تم التوصل الى اتفاق بشأن مجموعة من التدابير التي تفضي الى السلم والاستقرار السياسي في هذا البلد. وتضمنت العناصر الأساسية للاتفاق وقف إطلاق النار، وبرنامجا لنزع السلاح، ومصالحة إقليمية، وتدابير لإيجاد حل سياسي يتحقق بإنشاء مجالس أحياء ومجالس إقليمية منتخبة توطئة لاقامة مجلس وطني انتقالي يصبح الهيئة العليا في الدولة. ومبادئ بشأن تسوية المطالبات بالممتلكات.

وفي نفس الوقت، نص إتفاق أديس أبابا المؤرخ في آذار/مارس ١٩٩٣، على طرائق لمواصلة أعمال الاغاثة الانسانية والبدء في إقامة برامج للإنعاش وإعادة التعمير. وكان من المقرر أن تتولى الأمم المتحدة في الصومال أعمال صون السلم والحفاظ على البيئة اللازمة لتنفيذ برامج الانعاش وإعادة التعمير، وكان الأمل معقودا حينذاك على أن يسير تنفيذ الجوانب السياسية لاتفاق أديس أبابا قدما على النحو المرسوم.

ولكن الحالة في الصومال تطورت تطورا مفاجعا وبخاصة في ٥ حزيران/يونيه من هذا العام حين قتل أفراد باكستانيون من قوات حفظ السلام وصوماليون كثيرون. لقد كان ذلك حادثا مؤسفا حقا، ونحن لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الأحداث المفجعة التي أدت بعد ذلك الى المزيد من الخسائر في الأرواح دون أن تلوح في الأفق نهاية للأزمة. بل إننا نواجه طريقا مسدودا ومأزقا بشأن الخروج من الورطة في مقديشيو.

ويرى وفدي أن من الأساسي أن تجري الأمم المتحدة استعراضا شاملا لكل جوانب الحالة في الصومال. وينبغي أن يهدف هذا الاستعراض الى إعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل ٥ حزيران/يونيه، والمضي قدما بعد ذلك في تنفيذ اتفاق أديس أبابا. وفي هذا الصدد، من الواضح أن اشراك الفئات المتناحرة، الى جانب ممثلين عن مختلف القطاعات

افريقيا. ويرحب وفد بلدي بقرار انشاء مجلس تنفيذي انتقالي مسؤول عن الاشراف على عملية الانتقال صوب جنوب افريقيا ديمقراطية لا عرقية. إننا نشني على جميع القادة السياسيين ونؤيدهم في أعمالهم الجسورة لتمهيد الطريق أمام انتقال جنوب افريقيا على نحو سلمي الى الديمقراطية.

ومع ذلك، مما يؤسف له أن هناك مناطق تشير بالغ القلق ولم يتحقق فيها السلم حتى الآن. وفي هذا الصدد، فإن استئناف الاشتباكات المسلحة في أنغولا يعد ضربة مسددة الى الجهود الجبارة التي يبذلها المجتمع الدولي والأنغوليون أنفسهم لاستعادة السلم في البلد. ونحن نناشد الأطراف المعنية أن تحسم خلافاتها على مائدة المفاوضات، مع مراعاة نتائج الانتخابات، التي أعلن المراقبون الدوليون أنها كانت حرة ونزيهة، بصفتها مرجعا للتسوية السياسية للصراع في أنغولا.

وبالنسبة للمناطق الأخرى للصراعات في افريقيا، تناشد اثيوبيا اخوانها في رواندا وموزامبيق وليبيريا أن يواصلوا التحرك صوب ارساء السلم في بلدانهم. وبالمثل تأمل اثيوبيا مخلصا أن يكتشف اخواننا في السودان قريبا الطريق الوسط الموفق الذي يجلب السلم والسكينة.

وبالنسبة للشرق الأوسط، ترحب اثيوبيا بالخطوة الأولى المتخذة صوب التسوية والمتمثلة في الاتفاق التاريخي الموقع في واشنطن من جانب اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ونهني قادة الطرفين بحرارة على خطوتهم الشجاعة، ونأمل أن يشهد نتيجة لذلك التحرك صوب التسوية الشاملة للصراع في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، يبدو أنه من المقدر أن نجد مقابل آمالنا في بعض مناطق العالم ما يقرب من اليأس في مناطق أخرى. وأشير هنا الى الحالة المفجعة في البوسنة والهرسك وعمليات القتل التي لا معنى لها والتي لا يبدو أن لها نهاية. وأقول أن عمليات القتل عمليات لا معنى لها، ليس بقصد الحكم على شرعية مواقف مختلف أطراف الصراع ولكن لأؤكد الاعتقاد العام بأن غنائم السلم تفوق بكثير مكاسب الحرب الشديدة التدمير. ولما كنا نسلم بأن انتهاء الحرب في البوسنة والهرسك هو في أيدي المتحاربين أنفسهم، فإننا نناشدهم أن يتعاونوا مع جهود الوساطة الدولية.

إن البشرية تبغي السلام. وبالتالي فإنها تتطلع الى الأمم المتحدة وتأمل أن تحدث هذه المنظمة، بمواردها وجلدها، الأثر المرجو من خلال الدبلوماسية

الممنوحة للرئيس ميليس زيناوي بشأن متابعة التطورات في الصومال نيابة عن منظمة الوحدة الافريقية، نسند إليه أيضا ولاية متابعة التطورات في هذه الدولة العضو نيابة عن بلدان منطقتنا دون الإقليمية".

ولئن كنا نعتبر، عن روية، أن تنفيذ إتفاق أديس أبابا يمثل الطريق السليم الوحيد صوب الحل السياسي للآزمة الصومالية، فإننا نرى أيضا أن عملية الأمم المتحدة في الصومال تمثل ضمانا يكفل عدم إنزلاق الصومال الى حالة من الفوضى. ونحن نحث عملية الأمم المتحدة في الصومال على مواصلة الاضطلاع بمهمتها الى أن يتم تحقيق أهداف إتفاق أديس أبابا على الوجه الكامل.

وما زالت منطقة القرن الافريقي دون الاقليمية تعاني من مشكلة اللاجئين والمشردين الناجمة عن مجموعة من الكوارث، وفي هذا الصدد فإن اثيوبيا لا تزال تواجه مصاعب جسيمة تتجاوز حلولها مواردها وقدراتها اليسيرة. وفضلا عن ذلك، تواجه اثيوبيا متطلبات توطين ما يقرب من مليون شخص من العائدين اليها.

ولعلكم تذكرون أنه قد تم الاتفاق مع المانحين على مبادئ إيصال المساعدة الانسانية وذلك في مؤتمر القرن الافريقي المعقود في أديس أبابا في نيسان/ابريل ١٩٩٢. وينبغي التقيد بهذه المبادئ لكفالة وصول المساعدة الغوثية الى المحتاجين اليها.

إن حياة الانسان ثمينة. ولهذا فإن انكار حق الناس في البقاء على قيد الحياة جريمة. وأولئك الذين يعوقون إيصال المعونة الغوثية الى المحتاجين مجرمون. وبالمثل، فإن من يحتفظون ببقاء بني الانسان على قيد الحياة رهينة لجداول أعمالهم السياسية لا يمكن إلا أن يعتبروا مجرمين ولا بد أن يعتبروا مجرمين.

عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة.

ولقد يكون من الجائز ممارسة الضغط على المتلقين كي يعدلوا مواقفهم على نحو ييسر إيصال المعونة الغوثية. وأما ممارسة الضغط على المانحين فإن أقل ما يقال فيها إنها فكرة شيطانية مفزعة. وأود أن أؤكد أن العمل الانساني يجب أن يجرى تماما من تأثير الاعتبار السياسية.

وبالنسبة للمسائل الأخرى التي تهم المجتمع الدولي، أود أن أشير الى التطورات المشجعة في جنوب

تعميم الديمقراطية وإقرار الحكم الذاتي من خلال الانتخابات المحلية والإقليمية وتتزز من خلال الانتخابات المحلية والإقليمية. وقد نجحت سياسة التقاسم المنصف للسلطة بين مختلف المناطق والتوصيات في كفالة السلم والاستقرار في جميع أنحاء البلد. وهذا كله - إلى جانب تنفيذ إصلاحات التحرير الاقتصادي وبرامج إعادة التعمير، والتحسين الذي طرأ على الأحوال الجوية - قد جلب تحسينات مشجعة في الوضع الاقتصادي. والدور التعضيدي الذي قامت به المؤسسات المالية الدولية وقام به مجتمع المانحين كان له أثر طيب في تحقيق النتيجة الإيجابية التي حققتها جهود إثيوبيا في سبيل الانعاش وإعادة التعمير. وهكذا تحولت إثيوبيا، خلال فترة قصيرة لا تزيد عن عامين، من حالة اليأس إلى حالة الانتعاش. ونحن نتطلع الآن إلى المستقبل بثقة كبيرة.

وبالنسبة للبرامج السياسية، بدأت إثيوبيا المرحلة الأخيرة من مراحل فترة الانتقال بالعمل على وضع دستور. ومن المزمع عند اعتماد الدستور، إجراء انتخابات متعددة الأحزاب تشيد على أساسها الهياكل الدائمة للدولة.

إن هناك جهازاً قضائياً مستقلاً يعمل الآن فعلاً والشرعية تضطلع بدور بارز في كفالة حقوق الإنسان للشعب. والأنشطة السياسية السلمية وحرية الصحافة وحرية التعبير وحرية الرأي أصبحت سمات مترسخة في الحياة الإثيوبية اليوم. إن أسلوبنا الديمقراطي قد نجح. لقد نجح في توطيد السلم والاستقرار وفي توليد الثقة لدى المستثمرين والناشطين في ميدان الأعمال. كما نجح في استعادة ثقة الشعب في مستقبله.

إن إثيوبيا ملتزمة باحترام جميع جوانب حماية حقوق الإنسان وحماية كرامة الإنسان تعني أيضاً التحرر من الفقر. إن "سجين الرأي" و "سجين الفقر" لا يختلفان في شيء. والحق في حرية التعبير والحق في التعليم لا ينفصلان. والاهتمام بحقوق الإنسان يكاد أن يكون عديم المعنى بدون العمل المقابل له من أجل تخفيف الفقر والجهل وأسباب الحرمان الأخرى. ولهذا تناشد إثيوبيا المجتمع الدولي أن يتعاون في معالجة مسألة حقوق الإنسان في سياق هذه المبادئ العامة.

إن نظرتنا الديمقراطية إلى علاقاتنا مع البلدان والشعوب المجاورة قد أتت ثمارها. ولم يحدث أن تمتعت إثيوبيا قط بهذا القدر الذي تتمتع به اليوم من الوئام، سواء داخلها أو في علاقاتها مع جيرانها.

لقد حققت إثيوبيا الثقة المطلوبة بالنفس التي

الوقائية وضبط الصراعات وحسم الصراعات. وعلى الصعيد الإقليمي، قررت منظمة الوحدة الإفريقية، في قمته التاسعة والعشرين التي عقدت في القاهرة في حزيران/يونيه الماضي، أن تنشئ آلية لمنع الصراعات ومعالجتها وحسمها. وإثيوبيا ملتزمة بالعمل بهمة بغية تنفيذ ذلك القرار بنجاح وفعالية.

وعلى الرغم من عدم شعورنا بالارتياح التام، فإن الحالة الدولية التي بدأت تظهر الآن تشير إلى بعض الاحتمالات التي تبشر بالخير في ميدان العلاقات السياسية. ومع ذلك فالحالة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ليست مشجعة بتاتا. فمزال عالمانا يواجه حقيقة لا تدعو إلى الارتياح وهي انقسامه إلى كتلتين، إلى أغنياء وفقراء، إلى شمال وجنوب. ولا يزال الفقر يمثل أخطر تهديد للحكم الديمقراطي وللسلم والأمن العالميين. فتزعزع الأحوال السياسية، والفساد، والجوع، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، أمور ترجع جذورها، هي ومجموعة كبيرة من الشرور الأخرى، إلى الفقر الجماعي. والمجتمع الدولي ليس بغافل عن العوامل التي تتآمر لاحباط آمال البلدان الفقيرة وطموحاتها.

إن الوعود النابعة من البرامج الخاصة لأقل البلدان نمواً، وبرامج العمل لعشر سنوات وغيرها مما وافق عليه المجتمع الدولي لم تأت حتى الآن بفارق يذكر من حيث تخفيف وطأة الفقر. وبالنسبة لأفريقيا، لا يزال النمو الاقتصادي العام متخلفاً عن نمو السكان. ولا تزال القارة أفقر القارات. ونظراً لأنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار في العالم أو توقعات أفضل له دون تخفيض الفوارق بين مستويات التنمية العالمية، فإن على البلدان النامية والمتقدمة النمو أن تجري معاً حواراً بناءً حول التدابير العملية التي يمكن بها دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

والبيئة والتنمية هما الشاغلان الرئيسيان للذان يتجه إليهما اهتمام المجتمع الدولي. وترحب إثيوبيا بصفة خاصة بتأييد المجتمع الدولي للجهود المبذولة لمكافحة التصحر والجفاف اللذين يتسببان في تدهور واسع النطاق للبيئة في إفريقيا. ونناشد جميع الدول الأعضاء أن تؤيد تأييداً تاماً الجهود التي تبذلها اللجنة التفاوضية الحكومية الدولية بغية وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر. إن التدهور البيئي عائق رئيسي للتنمية لا بد من التصدي له على وجه السرعة.

وتتيح لي هذه المناسبة الفرصة لمشاركة هذه الجمعية بعض الأفكار عن الحالة السائدة في إثيوبيا منذ تشكيل الحكومة الانتقالية منذ عامين. إن عملية

تزايد يأس أولئك السابحين بصورة محمومة ضد تيارات الحرية السياسية والفرصة الاقتصادية وحقوق الإنسان.

السيد نعيم عرفة (جمهورية إيران الإسلامية)
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعت الجمعية هذا الصباح إلى بيان لوزير خارجية الإمارات العربية المتحدة. ويؤسفني أن أضطر للرد عليه، وإنني إنما أفعل ذلك لأضع الأمور في نصابها الصحيح.

ما برح بلدي يحاول مخلصا عبر عدة أعوام ماضية وضع ترتيبات، بالتشاور والتعاون مع بلدان منطقة الخليج الفارسي، لتشجيع الأمن والاستقرار وتوطيدهما. ولقد أكدنا، رسميا وفي العديد من المناسبات، على ضرورة إقامة ترتيبات أمن وتعاون إقليميين في الخليج الفارسي على أساس التزام كل دولة بالمبادئ التالية: احترام السيادة والسلامة الإقليمية؛ وعدم قبول المطالبات بأراضي الغير؛ وحرمة الحدود الدولية؛ وعدم اللجوء إلى القوة في تسوية النزاعات؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام الاتفاقات والتفاهات القائمة حاليا والامتثال لها؛ والحوار والتفاهم المتبادل.

ولعل الأعضاء على علم تام بأن وزيرنا قد أفاض في تناول هذه المسألة في بيانه أمام الجمعية صباح اليوم. بل لقد قدم خطة تفصيلية بذلك الخصوص إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين، أي قبل ثلاثة أعوام، ومنذ ذلك الحين ونحن نبدي أبلغ الحرص على الاسهام في تنفيذ تلك الخطة.

والجانب الآخر الذي أود التطرق إليه، ولكن بإيجاز بالغ، يتعلق بصلب المسألة: ألا وهو الخلافات القائمة بين جمهورية إيران الإسلامية والإمارات العربية المتحدة. وببساطة إن الحقائق لا تساند السيناريو الذي عرضه وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة. وقد لا يكون من العسير تقديم صورة حسنة وإن كانت مرسومة، تحقيقا لمآرب المتقدم بها ولكن من الصعب للغاية حقا تقديم قضية متماسكة. إن تسلسل الأحداث كما حصلت بالفعل، وكما كانت عليه الأمور يختلف تماما عن الصيغة التي عرضتها به الامارات العربية المتحدة.

ومنذ أواخر صيف عام ١٩٩٢، سعت حكومة جمهورية إيران الإسلامية سعيا حثيثا مخلصا إلى حسم سوء التفاهم القائم بين البلدين فيما يتصل بجزيرة أبو موسى. وسعيا لهذا الهدف، وعلى أساس الجهد الشامل التي أشرت إليه توا، دخلنا في مفاوضات مع الطرف الآخر. والمجتمع الدولي على علم تام بالمبادرة الإيرانية في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، المتمثلة في إرسال وفد

تجعلها شريكا حقيقيا في مجتمع الأمم. ولذا أود أن أكرر إيمان بلدي المستمر بالحكمة الجماعية لمنظمتنا العالمية، وأتعهد من جديد بدعمنا المطلق للجهود الحميدة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة. ونرى أن من الجدير بالأمم المتحدة كضامن للسلم والاستقرار الدوليين أن توسع جهودها بتعزيز أنشطتها في ميدان الدبلوماسية الوقائية. ويجدر بها أن توجد آلية جديدة أشد فعالية لتنسيق العمل من أجل تعزيز احترام قواعد القانون الدولي وكفالة أمن جميع الدول ومصالحها.

وإلى جانب صيانة السلم والأمن الدوليين، نرحب بجهود الأمم المتحدة المبذولة لمساعدة البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق درجة أكبر من التنمية الاقتصادية والاعتماد على الذات. إن للأمم المتحدة في الشؤون العالمية دورا شاملا لجميع الجوانب. ولكي يصبح هذا الدور فعالا، من المهم أن تتسم أساليب عمل المنظمة بالمسؤولية والشفافية. واثيوبيا تؤيد المطالبة باضفاء الديمقراطية على عمليات صنع القرارات في منظومة الأمم المتحدة وتبسيط جهازها الإداري. ويجدوني الأمل أن يجري في هذه الدورة للجمعية العامة استعراض وتقييم لهذه القضايا ذات الأولوية بغية تجديد حيوية المنظمة كي تفي بالمطلوبات التي يحتمها العصر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد طلب عدد من الممثلين التكلم ممارسة لحق الرد، وسأعطيهم الكلمة الآن.

هل لي أن أذكر الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، فإن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق للمرة الأولى وبخمس دقائق للمرة الثانية. وتلقيها الوفود من مقاعدها.

السيد ماكلين (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تلحظ الولايات المتحدة بحزن لهجة التعليقات التي أدلى بها وزير خارجية كوبا في وقت سابق اليوم، ولا سيما النهج المتسم بالاستخفاف بجهود هذه المؤسسة وآمالها وإنجازاتها. كوبا هي حقا بلد مكودد يواصل شعبه دفع ثمن باهظ من جراء الإدارة الاقتصادية الفاشلة لحكومته وتصلبها الأيديولوجي. وللتنصل من اللوم، تلجأ الحكومة الكوبية إلى الأقوال المجافية للحقيقة، كالإدعاء الزائف تماما بأن الولايات المتحدة تمنع كوبا من شراء الأدوية.

ولكن هذه الادعاءات السخيفة وغيرها لا تخفف شيئا من المعاناة التي ألحقتها الحكومة الكوبية بشعبها. وبدلا من ذلك، فهي تلفت انتباه العالم إلى

من شأنه أن يسهم على نحو إيجابي في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة."

وبعد هذه المبادرة الإيرانية الأخيرة، كان من المفترض أن يرد وزير الإمارات العربية المتحدة الزيارة بالمثل، على أن تبحث تفاصيلها وتستكمل عن طريق القنوات الدبلوماسية المعتادة. وجاء الاعلان الذي صدر في ابو ظبي في شهر أيلول/سبتمبر عن إلغاء الزيارة المقبلة الى طهران مفاجأة بالفعل. فقبل يومين فقط من ذلك الاعلان نقل سفير الإمارات العربية المتحدة في طهران رسالة ايجابية من حكومته الى وزير خارجية ايران تحدد فيها موعد الزيارة.

لقد كنا في طهران وما زلنا على استعداد تام للدخول في مفاوضات صريحة ومتعمقة مع وفد الإمارات العربية المتحدة حول جميع القضايا المتعلقة بين الطرفين. وبالطبع - ولأكون واضحاً تماماً - كنا على استعداد للدخول في المفاوضات دون أية شروط مسبقة. ومنذ البداية رأينا أن من غير المقبول أن تضع الإمارات العربية المتحدة شروطاً مسبقة للمفاوضات، ومازال الحال كذلك. فببساطة، من غير المنطقي وعلى عكس المتعارف عليه في العلاقات فيما بين الدول أن يجعل طرف في مسألة ما استثناءات للمحادثات الثنائية مشروطاً بقبول الطرف الآخر لشروطه.

وأود أن أقول كلمة عن جوهر الادعاء الذي طرحته الإمارات العربية المتحدة. ودون الدخول في مناقشة مطولة للتاريخ الحقيقي للجزر المعنية، وهو تاريخ معروف جيداً، يكفيني أن أؤكد شرعية الموقف الإيراني بالنسبة لسيادتها الأكيدة بما لا يرقى إليه الشك على الجزر. إن كثيراً من الأدلة التاريخية الثابتة منذ القدم ولغاية اليوم تعزز موقفنا. وحقيقة أن سيادة إيران على الجزر المعنية توقفت في الفترة بين ١٩٠٤ و ١٩٧١ بسبب ألعيب استعمارية لا تغير بأي حال من الأحوال مركز هذه الجزر. إن ما حدث في عام ١٩٧١ لم يكن سوى تأكيد لسيادة ايران على الجزر.

وإذ أكرر من جديد التزام حكومة بلادي التام بذاكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بين ايران والشارقة بشأن جزيرة أبو مرسي، فإنني انتهز هذه الفرصة لأؤكد التزامنا التام بمبدأ احترام سيادة البلدان الأخرى في الخليج الفارسي وسلامتها الإقليمية. ومع ذلك، أود أن ابرز في الوقت ذاته أن من واجب جميع الدول أن تحترم هذا المبدأ. وعلاوة على ذلك، إن التلويح بادعاءات تاريخية أنانية مغرضة لا سند لها على أراضي الدول الأخرى لا يشكل، كما تبين بجلاء أزمة الخليج الفارسي الأخيرة، إلا حقل ألغام سياسياً خطيراً

رفيع المستوى إلى أبو ظبي للتفاوض. وبكل إخلاص، كان يحدونا الأمل أن يقابل الطرف الآخر هذا النهج والأسلوب بالمثل. ولكن لدهشتنا الكبيرة، وضع طرف الإمارات العربية المتحدة للتفاوض بعض الشروط المسبقة غير المقبولة بتاتا. وقد أدى ذلك إلى وقف المحادثات الثنائية عند تلك المرحلة.

وعلاوة على ذلك، فمنذ نهاية الجولة الأولى من المفاوضات في أبو ظبي، وكان المتوقع أن تستأنف المحادثات في طهران، ولكن الطرف الآخر قد أخفق في القيام بذلك. وعوضاً عن هذا راح يعتمد توخياً لأهداف لا تتمشى والتسوية السلمية للمنازعات، إلى سلوك طرق وسبل أخرى، كإصدار بيانات لا جديد فيها بل هي نسخة واحدة مكررة في أماكن عديدة.

إن في هذا النهج وهذا السلوك اللذين لجأت إليهما الإمارات العربية المتحدة عبر السنة الماضية، وعلى ما يبدو بتشجيع من جوقه غير متناسقة تماماً من المباركين من داخل المنطقة وخارجها، ما يوضح بجلاء أنها لا تريد الالتزام بالمفاوضات النزيهة الرامية إلى حسم المشاكل.

وعوضاً عن ذلك، حاولت بكل الوسائل الممكنة إغفال الصعوبة المتبقية باستمرار، مع تعمدنا بين الفنية والأخرى الزج بالحالة الى قلب المسرح في الخليج الفارسي عن طريق بيانات التأييد الأعمى التي تستصدر من مختلف اللقاءات العربية. ومن دواعي الأسف العميق حقاً إن الإمارات العربية المتحدة اختارن الإبقاء على سوء التفاهم بين البلدين حياً وملتهباً، مرتكبة بذلك خطأ في التقدير يبدو أنه ناجم عن عبارات التأييد التي تصدر عن بلدان أخرى - وهي عبارات، على أية حال، عابرة في طبيعتها.

وطوال هذه العملية، أعربت حكومة جمهورية ايران الإسلامية علانية في مناسبات عديدة، وكذلك عن طريق القنوات الدبلوماسية، عن استعدادها لإجراء محادثات ثنائية واستئنافها، دون أية شروط مسبقة، حول جميع المسائل المتعلقة بين البلدين. وإن الزيارة التي قام بها وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية الى أبو ظبي في شهر أيار/مايو ١٩٩٣ تبين بجلاء الموقف الإيراني. وفي البيان المشترك الذي صدر في نهاية الزيارة التي دامت يومين، أعربت الإمارات العربية المتحدة وايران عن رغبتهما واستعدادهما لإجراء المزيد من المحادثات لازالة العراقيل التي تعيق مناقشة المسائل المتعلقة بين البلدين. ويذكر البيان إنه: "يتعين تنفيذ ذلك من أجل تحقيق التحسن المأمول فيه في العلاقات الثنائية الذي

استمر في موقفه الراض لمطالبنا، وبالذات رفضه بأية صورة من الصور البحث في احتلاله العسكري لجزيرتي طنب الكبرى و طنب الصغرى، وبالتالي اصراره على معالجة مسائل ثانوية لا تتعلق بصلب النزاع، بل العكس فإنه قام خلال السنتين الماضيتين بتصعيد النزاع عن طريق اللجوء الى مجموعة من الاجراءات والممارسات غير الشرعية ضد مواطني دولة الامارات العربية المتحدة في جزيرة أبو موسى، بما في ذلك استعمال القوة العسكرية، منتهكا بذلك مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١.

ورغم هذا كله، تود بلادي أن تؤكد مرة أخرى استعدادها التام لتسوية هذا النزاع بأي من الطرق السلمية التي نص عليها الميثاق، استهدافا لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث التي هي جزء لا يتجزأ من أراضيها. وينطلق هذا الموقف من ايمان دولة الامارات العربية المتحدة بأن الاستقرار والأمن في منطقة الخليج يستلزمان التعاون فيما بين دولها، واحترام كل دولة لسيادة الأخرى، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وضرورة تسوية النزاعات بالطرق السلمية، خاصة في ضوء المستجدات الاقليمية والدولية.

وبناء على ذلك، نناشد جمهورية ايران الاسلامية مرة أخرى الاستجابة لدعوتنا هذه.

السيد ايانيز فخاردو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لا يمكن الادعاء بوجود أي مناخ من الود في الوقت الذي يستمر فيه تنفيذ السياسات الاجرامية الرامية الى تجويع بلادي الصغيرة حتى الموت، لا لسبب سوى إننا نحلم بالاستقلال حلما نتمسك به، وبخطة للعدالة الاجتماعية تناسب ظروفنا. إن الدولة القوية في الشمال لا يمكنها أن تملي صفاتها على الشعب الكوبي. وتاريخنا يوضح لنا أن هذا الجار الجبار، بما لديه من مطامع استعمارية وما يمارسه من تلاعب خبيث بوسائل الاعلام لا يكتن أي احترام لمثلنا. إن كوبا لا تفعل شيئاً سوى إبداء رغبتها في التعايش السلمي والتعاون الدولي، ونحن لا نطلب سوى احترام نضالنا وكرامتنا ووطنيتنا.

له عواقب وخيمة، وصندوق أفاع خبير للمجتمع الدولي ألا يفتح.

وبعد قلبي هذا، أود أنؤكد مرة أخرى، بالنيابة عن وفد بلادي، نهج حكومة بلادي المبدئي إزاء علاقاتنا مع الامارات العربية المتحدة في الإطار العام لسياستنا تجاه منطقة الخليج الفارسي الاستراتيجية، وأؤكد من جديد رغبتنا واستعدادنا لمواصلة المفاوضات الثنائية لايجاد حل للقضايا المعلقة بين البلدين يعود بالفائدة المشتركة. وبالنسبة لنا في ايران، فإن حتمية صيانة الأمن والهدوء في المنطقة لها أهمية قصوى. ونأمل أن يرد علينا اشقاؤنا في ابو ظبي، بمثل هذه الروح المتسمة بحسن الجوار والعلاقات الأخوية، وبالتالي عدم إتاحة الفرصة للعناصر الغربية من داخل المنطقة أو خارجها لازكاء النيران من أجل مصالح لا صلة لها بمصالح الامارات العربية المتحدة وايران والخليج الفارسي.

السيد سمحان (الامارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، أشار المندوب الايراني في كلمته التي القاها الى النزاع القائم بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية ايران الاسلامية بالنسبة للجزر الثلاث التابعة لبلادي، وهي طنب الكبرى، و طنب الصغرى، وأبو موسى. وأود باسم وفد دولة الامارات العربية المتحدة، ردا على ما ورد في ذلك البيان، التأكيد على أن بلادي رفضت الاحتلال العسكري الايراني للجزر الثلاث منذ بداية عام ١٩٧١، والاجراءات التي اتخذت بقتل العديد من مواطني الجزر التابعين لدولة الامارات العربية المتحدة ومن تبقى على الجزر. وأعلننا هذا الموقف أمام الجمعية العامة ومجلس الأمن والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، الى جانب المنظمات الاقليمية الأخرى، وما زلنا نعتبر الوجود الايراني في الجزر الثلاث مجرد احتلال عسكري غير مشروع ومخالف لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وحسن الجوار.

لقد حاولنا من خلال الاتصالات التي تمت بين البلدين تسوية هذا النزاع سلمياً. إلا أن الجانب الايراني